مؤشرات حال نظام التعليم المصرى فى بعض التقارير الدولية

دراسة تحليلية

د. أحمد محمود الزنفلى

مدرس التخطيط التربوى

قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص

يتطلب تطوير نظام التعليم الوقوف على حاله عبر الزمن، وبالنسبة لأنظمة التعليم فى المجتمعات الأخرى، ويستند بيان هذا الحال إلى جملة من المؤشرات. لذا سعى البحث إلى بيان حال نظام التعليم المصرى فى بعض التقارير الدولية، وتوصل إلى تدنى هذا الحال بمرور الوقت، وتأخره فى الترتيب بين أنظمة تعليمية أخرى؛ بحيث لا يستطيع الإسهام بفعالية فى تحقيق هدف النهوض والارتقاء المجتمعى. وتمثل تدنى حال نظام التعليم المصرى فى: انخفاض القيد بالتعليم، وتدنى جودة التعليم، وانخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى، وانخفاض الإنفاق العام على التعليم، وتدنى المساواة فى التعليم، وارتفاع الحرمان من التعليم، وضعف الحالة التعليمية للسكان، وقلة المشاركة فى الاختبارات الدولية. ومن أهم دلالات تدنى هذا الحال: عدم إعطاء التعليم الأهمية والأولوية، وتراجع الدولة فى مسئوليتها تجاه التعليم. وتحددت أهم تداعيات تدنى هذا الحال على المجتمع بأسره، فى: المأزق التنموى الذى يعانيه المجتمع المصرى؛ إذ إن منحنى حال نظام التعليم الحالى سيؤدى قطعًا بالمجتمع إلى كارثة إنسانية.

الكلمات المفتاحية: حال نظام التعليم – مؤشرات نظام التعليم – التقارير الدولية

Indicators of the State of Egyptian Education System in Some International Reports: An Analytical Study

Abstract

The education system development requires clarification its state through time, and relative to education systems in other societies. The clarification of this state is based on indicators. So, the research sought to clarify the state of Egyptian education system in some international reports. The research found that this state is low over time, and delay in the ranking among other educational systems, so it can't contribute effectively to achieve the goal of societal advancement and upgrading. The low of the state of Egyptian education system represented in: depression of enrolment in education, low of education quality, depression of internal efficiency in

primary education, depression of public expenditure on education, low of equality in education, arising of deprivation of education, weakness of educational status of the population, and lack of participation in international exams. Some of the most important significances of the low of this State, were: the government did not to give education the importance and priority, and the government decline in its responsibility towards education. The most important implications of the low of this State to society as a whole, detected in: the developmental impasse that Egyptian society ailing, then the curve of the state of education system certainly would lead society to a humanitarian disaster.

Keywords: The State of Education System - Education System Indicators - International Reports

مقدمة

ينطلق أى مجتمع فى سبيله إلى الإصلاح والارتقاء من نقطة ارتكاز محورية، وهى بيان حاله على نحو دقيق فى شتى النواحى: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والتكنولوجية، وغيرها. ويتم ذلك من خلال الوقوف على الإنجازات والإخفاقات فى كل تلك النواحى خلال فترة زمنية محددة. وفى ظل التغيرات المتشابكة والمتسارعة التى تمر بها المجتمعات، والتى تؤكد أنه لا يمكن لمجتمع ما أن يحيا بمعزل عن العالم. ومع تزايد التنافسية بين المجتمعات، تبدو ضرورة بيان حال المجتمع بالنسبة للمجتمعات الأخرى فى النواحى كافةً.

فالبحث فى "حال الـ ..." "The state of ..." يعد أمرًا جوهريًا، ومحوريًا للوقوف على الحقيقة، وتقويم المسار، وتصحيحه. من هنا يبدأ الإصلاح، ويتحقق النمو، والتقدم؛ حيث تشيع فى المجتمعات المتقدمة ثقافة "المراجعة"، فكل شيء قابل للإصلاح والتعديل والتحسين، ومن ثم يتعين إعادة النظر فى كل شيء (مراجعة الأفكار، والممارسات، والمؤسسات ...) دون مراوغة، ولا مجاملة، وإنما انتهاجًا للمكاشفة، والمصارحة. وهكذا يأتى توصيف وتشخيص "حال الـ ..." دقيقًا، وشاملاً، ومحكمًا[1].

ولما كان التعليم هو القوة الرئيسة لدفع المجتمع بسرعة مطردة فى مسار الارتقاء الحضارى منسوبًا للزمن من ناحية، وللمجتمعات الأخرى من ناحية ثانية، فمن الضرورى تطوير التعليم والارتقاء بمستواه. ذلك أن الارتقاء بمستوى التعليم صار أمرًا مهمًا وضروريًا وملحًا، تحتمه الكثير من المسوغات، مثل: ضرورة أن يتبوأ المجتمع المكان

اللائق به فى ماراثون الحضارة الإنسانية، وضرورة التفاعل بإيجابية مع التحديات الحضارية المعاصرة، وضرورة الدفاع عن النفس وتحقيق البقاء والعلاء للمجتمع. بالإضافة إلى التنافسية التى تتصف بها التفاعلات الدولية الحالية، وضرورة إعداد الفرد بما يتناسب مع مستجدات الحياة، وضرورة تحقيق حراك اجتماعى فعال يفضى إلى تقليل نسب الفقر. كما تحتمه ضرورة التحديث المستمر لسياسات وإستراتيجيات التعليم فى ضوء مستجدات الحاضر وإرهاصات المستقبل[٢].

ويتطلب تطوير التعليم والارتقاء بمستواه، ضرورة الوقوف على حقيقة إنجازاته وإخفاقاته عبر الزمن، والحال الذى وصل إليه بالنسبة لأنظمة التعليم فى المجتمعات الأخرى. ويؤدى ذلك إلى الوقوف على حال نظام التعليم وقدرته على تلبية الحاجات المطلوبة وأدائه للأدوار المأمولة وتحقيقه للأهداف المنشودة، بالإضافة إلى قدرته على التفاعل بإيجابية مع التغيرات العالمية المتسارعة. وهذا يوفر فرصة جيدة لمسئولى التعليم وصانعى السياسة التعليمية والمخططين والتربويين لتحديد المكانة التى يحتلها نظام التعليم فى المجتمع والقيمة التى يمتلكها بين أنظمة التعليم فى مجتمعات أخرى. وبالتالى تقييم إنجازات وإخفاقات نظام التعليم قياسًا إلى ذاته عبر فترة زمنية محددة وقياسًا إلى الآخرين أيضًا. ومن ثم، يفضى ذلك إلى بيان حال نظام التعليم بصورة أفضل والحكم عليه بشكل موضوعى، وتحديد ما يدل عليه هذا الحال بالنسبة للمجتمع، وتحديد تداعياته على المجتمع بأسره. والذى يستتبع البحث عن آليات جديدة تساعد فى بناء وتنفيذ ومتابعة وتقويم سياسات وإستراتيجيات وخطط إجرائية أكثر فعالية للارتقاء بنظام التعليم.

وفى سبيل أن يتم بيان حال نظام التعليم على أسس علمية سليمة، يتعين الاستناد إلى جملة من المؤشرات كمقاييس كمية أو نوعية تلخص العديد من المعلومات والمعارف عن نظام التعليم[٣]، والتى تفيد فى وصف حال نظام التعليم ومتابعة أدائه، ومن ثم الحكم عليه بشكل موضوعى.

ومما يؤكد حرص عديد من الدول على بيان حال أنظمتها التعليمية بالنسبة لغيرها من أنظمة التعليم الأخرى، ما يصدره المركز الوطنى لإحصاءات التعليم National Center for Education Statistics التابع لوزارة التعليم الأمريكية، من

إصدار دورى سنوى يتناول مؤشرات مقارنة للتعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول[٤].

وتقوم منظمات دولية عديدة (مثل: اليونسكو، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والبنك الدولى، والمنتدى الاقتصادى العالمى، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى) بإصدار تقارير عديدة فى نواحٍ شتى. وتؤدى هذه التقارير دورًا رئيسًا فى توفير معلومات عن ملامح هامة كثيرة لنواحى مجتمعية متعددة وتطورها وتأثيراتها المتنوعة. كما تتيح الفرصة لكل بلد لكى يجرى تقييمًا لأحواله المجتمعية بمرور الوقت على مدى زمنى معين، بالإضافة إلى تقييمها فى ضوء إنجازات الدول الأخرى. ومن ثم، تترقبها الدول ومراكز البحوث وصناع القرار والباحثين والخبراء والمخططين، من أجل الاستفادة منها فى الوقوف على أحوال مجتمعهم فى شتى النواحى.

كما تلقى التقارير الدولية الضوء على حقائق التنافس الدولى فى ظل خريطة جديدة لعالم جديد، وتساعد فى تشخيص الواقع وتقييم الأداء وصنع السياسات والتخطيط. وبجمع هذه التقارير ومتابعة ما تورده عن دولة ما، يمكن لتلك الدولة أن تعرف – بقدر كبير من الدقة والموضوعية – أوضاعها، أو على الأقل أن تعرف تطور أحوالها بمرور الوقت وحقيقة صورتها ومكانتها بالنسبة للدول الأخرى. وفى هذا السياق، توفر التقارير الدولية، مصدرًا مهمًا يتيح مؤشرات عديدة بشأن حال نظام التعليم.

مشكلة البحث

يمثل بيان حال نظام التعليم المصرى عبر الزمن، وحاله بالنسبة لغيره من أنظمة التعليم فى مجتمعات أخرى، ودلالات هذا الحال وتداعياته على المجتمع، ركيزة أساسية فى عملية الارتقاء المستمر بمستوى نظام التعليم. ولما كانت التقارير الدولية توفر عديدًا من المؤشرات المتعلقة بنظام التعليم التى تتيح إمكانية بيان حاله، فمن الضرورى الرجوع إلى هذه التقارير، وتحليل مؤشرات حال نظام التعليم المصرى فيها.

بالتالى، تتأكد ضرورة القيام ببحث تحليلى للمؤشرات ذات الصلة بنظام التعليم فى عدد من التقارير الدولية على مدى فترة زمنية كافية نسبيًا تمتد إلى خمس سنوات (من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٥)؛ للوقوف على حال نظام التعليم المصرى عبر

الزمن، وحاله بالنسبة لأنظمة تعليمية فى مجتمعات أخرى، ثم تحديد دلالات هذا الحال بالنسبة للمجتمع، وتحديد تداعياته على المجتمع ككل.

وتتحدد مشكلة البحث فى الأسئلة الآتية:

١ - ما حال نظام التعليم المصرى فى بعض التقارير الدولية الصادرة خلال الفترة من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٥؟

٢ - ما حال نظام التعليم المصرى بالنسبة لأنظمة التعليم فى مجتمعات أخرى فى هذه التقارير خلال نفس الفترة؟

٣ - علام يدل حال نظام التعليم المصرى المتضمن فى هذه التقارير بالنسبة للمجتمع؟

٤ - ما تداعيات حال نظام التعليم المصرى المتضمن فى هذه التقارير على المجتمع بأسره؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى: بيان حال نظام التعليم المصرى فى بعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية، ثم الكشف عن دلالات هذا الحال، وتحديد تداعياته على المجتمع ككل. لذا، يستهدف هذا البحث القيام بتحليل هذه التقارير للوقوف على عدد من المؤشرات المتعلقة بنظام التعليم فى بعض النواحى مثل: القيد – الجودة – الكفاءة الداخلية – الإنفاق – المساواة؛ من أجل بيان حال نظام التعليم المصرى كما جاء فى بعض التقارير الدولية الصادرة فى الفترة من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٥، من ناحيتين: الأولى حاله بمرور الوقت على مدى فترة زمنية كافية نسبيًا تمتد إلى خمس سنوات، والثانية حاله بالنسبة لأنظمة التعليم فى مجتمعات أخرى، ثم تحديد ما يدل عليه هذا الحال بالنسبة للمجتمع، وتحديد تداعياته على المجتمع بأسره.

وفى سبيل تحقيق ذلك، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ - تحديد ماهية المؤشرات ذات الصلة بنظام التعليم، وأهدافها، واستخداماتها.

٢ - بيان حال نظام التعليم المصرى فى بعض التقارير الدولية الصادرة خلال الفترة من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٥.

٣ - بيان حال نظام التعليم المصرى بالنسبة لأنظمة التعليم فى مجتمعات أخرى فى هذه التقارير فى نفس الفترة.

٤ - تحديد صورة إجمالية لحال نظام التعليم المصرى فى هذه التقارير.

٥ - الكشف عن دلالات حال نظام التعليم المصرى المتضمن فى هذه التقارير بالنسبة للمجتمع.

٦ - تحديد تداعيات حال نظام التعليم المصرى المتضمن فى هذه التقارير على المجتمع بأسره.

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذى يتناوله، ألا وهو مؤشرات نظام التعليم فى التقارير الدولية؛ حيث ينطلق البحث من كون التقارير الدولية بمثابة مصدر موثوق للعديد من المؤشرات الدالة على حال نظام التعليم فى مجتمع ما، والتى تتيح إمكانية بيان حاله بمرور الوقت، وحاله بالنسبة لأنظمة تعليمية فى مجتمعات أخرى.

وكذلك ترجع أهمية البحث إلى أنه ينشد استجلاء إنجازات نظام التعليم المصرى وإخفاقاته كما توضحها التقارير الدولية؛ سعيًا لوضعها بين يدى صانعى السياسة التعليمية، ومخططى التعليم، ومتخذى القرارات، والباحثين، لعل ذلك أن يكون عونًا فى سد وتلافى الثغرات وترشيد الأداء، بما يساعد فى إصلاح نظام التعليم المصرى والارتقاء بحاله على أسس علمية سليمة.

وفيما يمثله البحث الحالى من أهمية أيضًا، يمكن القول إن مراجعة حال التعليم يشكل أساسًا لعملية تخطيط نظام التعليم، فلا يمكن البدء فى عملية التخطيط دون الوقوف على حال نظام التعليم وتشخيص واقعه بشكل دقيق.

كما أن فحص التقارير الدولية والكشف عما تحويه بشأن نظام التعليم المصرى ووضعيته بمرور الوقت، ووضعيته بالنسبة لأنظمة تعليمية أخرى، يشكل مطلبًا بحثيًا ذا قيمة علمية تقتضيه طبيعة التنافسية التى تحياها المجتمعات فى هذا العصر.

وتبدو أهمية البحث من خلال **القيمة النظرية** التى يقدمها، فيما يتعلق بإلقاء الضوء على مجال بحثى مهم، يتعين إيلاؤه الأهمية الكافية، ألا وهو تقصى ما يدور بشأن التعليم فيما تصدره المنظمات الدولية من تقارير ووثائق تحوى كثيرًا من المؤشرات والحقائق والتوجهات والنماذج والتجارب والتوصيات. يضاف إلى ذلك، **القيمة التطبيقية**

للبحث، من خلال ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج تفيد فى بيان حال نظام التعليم المصرى من وجهة نظر المنظمات الدولية، بما يسهم فى تخطيط نظام التعليم على أسس علمية سليمة. يضاف إلى ذلك، ما يقدمه البحث الحالى من نتائج قد تفيد صانعى السياسات، ومتخذى القرارات، والمخططين، والباحثين. وتتأكد **القيمة التطبيقية** أيضًا من تعدُّد المستفيدين من البحث، مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالى، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، والمجلس الأعلى للجامعات، والقائمين على تطوير التعليم قبل الجامعى، والقائمين على تطوير التعليم العالى، ومخططى التعليم ورجال التربية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية ومعاهد ومراكز البحوث التربوية، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم وتطويره.

منهجية البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالى استخدام المنهج الوصفى؛ لتحليل التقارير التى تصدرها المنظمات الدولية من أجل بيان حال نظام التعليم المصرى خلال فترة زمنية محددة، وبيان حاله بالنسبة لغيره من أنظمة التعليم فى مجتمعات أخرى، ومن ثم استنتاج أهم إنجازاته وإخفاقاته. وذلك من خلال تقصى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتعليم فى هذه التقارير؛ من أجل إبراز الملامح الأساسية لحال نظام التعليم المصرى، وأى تقدم يتحقق، وأى إخفاق يحدث، وأين توجد المشكلات. وذلك من أجل الوقوف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية، أى جوانب الإنجاز التى حققها نظام التعليم المصرى، وجوانب القصور فيه. ثم تحديد دلالات الحال الذى عليه نظام التعليم، وتداعياته على المجتمع.

وفى إطار ذلك، يختار البحث عددًا من تقارير المنظمات الدولية؛ حيث إن كل تقرير منها يتناول جوانب محددة تدخل فى نطاق اختصاصه واهتمامه فقط. وبالتالى، فإن الرجوع إلى عدد من التقارير الصادرة عن منظمات دولية متعددة يسهم فى تقديم صورة متكاملة عن حال نظام التعليم المصرى. كما يختار عددًا من الدول التى يتم بيان حال نظام التعليم المصرى بالنسبة إلى حال أنظمتها التعليمية، ويحدد البحث مؤشرات وسنوات بعينها. كل ذلك وفق معايير يتم تحديدها فى بداية العمل قبل الشروع فى التحليل. وهنا يتم استبعاد التقارير التى لم تتناول مؤشرات متعلقة بالتعليم، والتقارير التى لم تتناول مؤشرات متعلقة بمصر.

ويتم الاعتماد على الجداول الاحصائية ذات الأهمية البالغة التى توردها التقارير الدولية فى ملحقها الإحصائى؛ من أجل تحديد أهم مؤشرات التعليم الواردة بها، ثم تحليلها وبيان حال نظام التعليم المصرى من خلالها. ويتم السير فى المسارين الآتيين فى آن واحد، الأول: تتبع حال نظام التعليم المصرى عبر فترة زمنية، والثانى: تتبع حال نظام التعليم المصرى بالنسبة إلى أنظمة التعليم فى مجموعة من الدول الأخرى يجرى تحديدها طبقًا لمجموعة من المعايير؛ بحيث يتم تقديم صورة مهمة لموقع نظام التعليم المصرى بمرور الوقت، وموقعه بين أنظمة التعليم فى مجتمعات أخرى.

وعند تحليل المؤشرات الواردة فى الجداول الاحصائية التى أوردتها تلك التقارير، فإن البحث يتعامل مع المؤشرات على النحو الذى أورده التقرير؛ ذلك أن لكل تقرير طبيعته الخاصة، ومن ثم طريقته الخاصة فى عرض المؤشرات. فعلى سبيل المثال: بعض التقارير تستخدم المؤشرات فى وضع ترتيب للدول، والبعض الآخر يستخدم المؤشرات بقيمتها دون وضع ترتيب للدول. وهنا يقوم البحث بتحليل المؤشرات بحالتها التى وردت بها دون تدخل لتغيير تلك الحالة، فالهدف الرئيس للبحث هو بيان ما تشير إليه تلك المؤشرات بشأن نظام التعليم المصرى، ومن ثم الخروج بنتيجة توضح حال نظام التعليم المصرى.

كما أن البحث حينما يتعرض لمؤشرات معينة فى تقرير ما، فإنه لا يتعرض لذات المؤشرات فى تقرير آخر؛ وذلك من أجل الابتعاد عن التكرار والإطالة، فليس هدف البحث هو عرض المؤشرات ذاتها فى تقارير متعددة وبيان ما بينها من نقاط تشابه ونقاط اختلاف، ولكن هدف البحث – كما تم ذكره سابقًا – هو توضيح حال نظام التعليم المصرى كما ورد فى عدد من التقارير الدولية.

خطة السير فى البحث

يسير البحث وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تحليل الأدبيات للوقوف على: ماهية مؤشرات نظام التعليم وأهدافها واستخداماتها. **وتمثل هذه الخطوة المحور الأول للبحث، بعنوان مؤشرات نظام التعليم: ماهيتها وأهدافها واستخداماتها.**

الخطوة الثانية: وضع معايير لاختيار التقارير التى يتم تحليلها، ومعايير لاختيار الدول التى يتم بيان حال نظام التعليم المصرى بالنسبة إلى حال أنظمتها التعليمية، ومعايير لاختيار المؤشرات، ومعايير لاختيار السنوات. وهو ما يتم وضعه على شكل إطار تأسيسى للبحث يسير وفقًا له ويلتزم به. ثم يتم رصد تقارير المنظمات الدولية، ووفقًا للمعايير المحددة يتم الاختيار من بينها. وأيضًا يتم تحديد الدول والمؤشرات والسنوات وفقًا للمعايير المحددة لكل منها. **وتمثل هذه الخطوة المحور الثانى للبحث، بعنوان اختيار التقارير والدول والسنوات والمؤشرات.**

الخطوة الثالثة: تحليل التقارير المختارة؛ لبيان حال نظام التعليم المصرى فيها فى الفترة الزمنية المحددة، وبيان حال نظام التعليم المصرى فيها بالنسبة إلى حال أنظمة التعليم فى الدول المختارة. **وتمثل هذه الخطوة المحور الثالث للبحث، بعنوان تحليل التقارير المختارة بشأن نظام التعليم المصرى.**

الخطوة الرابعة: بيان حال نظام التعليم المصرى المتضمن فى التقارير المختارة، ومن ثم تحديد ما يدل عليه هذا الحال، وتداعياته على المجتمع بأسره. **وتمثل هذه الخطوة المحور الرابع للبحث، بعنوان حال نظام التعليم المصرى فى التقارير المختارة: دلالاته وتداعياته.**

المحور الأول - مؤشرات نظام التعليم: ماهيتها وأهدافها واستخداماتها

يتزايد الاهتمام بمؤشرات حال الأنظمة التعليمية؛ حيث صارت محورًا أساسيًا لعدد كبير من التقارير والدراسات، واللقاءات العلمية، والاجتماعات على المستويين المحلى والدولى نظرًا لأهميتها فى تبين مسيرة هذه الأنظمة نحو تحقيق الأهداف المحددة لها.

أولاً - ماهية مؤشرات نظام التعليم

المؤشر هو أداة للقياس فى مجال معين لتوصيف الحالة فى هذا المجال[٥]، فهو يحدد حالة الشيء الذى يتم اختباره بدرجة معينة من الدقة[٦]. وهو أيضًا مقياس يمكن من خلاله توضيح التغيير الذى يحدث فى جانب من جوانب المجتمع[٧]. أى أن المؤشرات هى مقاييس، وإشارات تستخدم بشكل محدد لأغراض القياس[٨].

وتعرف المؤشرات بأنها مقاييس كمية أو نوعية تلخص العديد من المعلومات والمعارف عن الظواهر التى تقع فى المجتمع. وقد تظهر فى شكل أرقام خام أو نسب أو معدلات أو جمل قياسية، لتشير إلى مستوى معين من الإنجاز[٩]. وتكون المؤشرات أكثر دلالةً وتحديدًا من استخدام الصفات اللفظية التى تقول بأن الحالة فى تحسن أو فى تدهور أو فى استقرار[١٠].

ويمكن تعريف المؤشرات بأنها مقاييس واضحة لأحد العوامل المهمة ذات الصلة بموضوع الاهتمام؛ حيث يمكن استخدام المؤشر لرصد التغيرات فى حال هذا العامل، وبالتالى يمكن استخدام المؤشر لرصد التقدم المحرز نحو النتيجة المنشودة. فالمؤشرات هى فى المقام الأول أداة توفر وسيلة لقياس ما يحدث فعليًا، فى مقابل ما تم التخطيط له أو المنشود، وبالتالى تقدم نظرة ثاقبة بشأن فعالية سياسة أو برنامج ما، من حيث الجودة والكمية والتوقيت، فضلاً عن أى نتائج غير مقصودة[١١].

والمؤشرات التعليمية هى أدوات توفر معلومات بشأن ملامح نظام التعليم، والتى تسمح بتقويمه ومتابعته، فهى بمثابة علامات حيوية بشأن مدى صحة نظام التعليم؛ حيث تسمح برصد نظام التعليم ومتابعته، ومن ثم توفر أساسًا لإصدار أحكام بشأن تقييم مدى صحة النظام[١٢].

كما أن المؤشرات التعليمية هى أدوات تجعل من الممكن وصف حال نظام التعليم، ومن ثم تقديم تقرير بشأن هذا الحال للمجتمع التربوى، وللمجتمع ككل[١٣]. كما أنها دلالة كمية أو كيفية تصف بعض ملامح نظام التعليم فى ضوء معايير معينة محلية أو دولية. وبالتالى فهى تقدم مقياسًا لابتعاد أو اقتراب نظام التعليم من تحقيق هدف ما. كذلك تحدد المواقف غير المقبولة للنظام؛ مما يُمَكّن من المحاسبية فى ضوء تعقد وتشابك جوانب نظام التعليم[١٤].

وتعرف المؤشرات التعليمية بأنها إشارات للنجاح تشير إلى مدى تحقيق الأهداف التربوية، أو هى أدوات للقياس والتشخيص لتقدير قيمة متغيرات نظام التعليم الكمية والكيفية بشكل مفرد أو بإدماج عدد من المتغيرات فى نقطة معينة، أو فى سلسلة زمانية أو مكانية. وبالتالى، يمكن من خلال هذه المؤشرات تكوين فكرة أو تصور عن واقع نظام التعليم من ناحية، ونقل هذا الواقع إلى كل المجتمع التربوى أو المجتمع بشكل عام من ناحية أخرى[١٥].

كما يمكن تعريف المؤشرات التعليمية بأنها مجموعة من الإحصاءات أو البيانات والمعلومات التى يمكن الاستناد عليها فى الحكم على أداء المؤسسة التعليمية ومدى فعاليتها فى تحقيق الأهداف المناطة بها(١٦).

والمؤشرات التعليمية هى مقاييس لحالة نظام التعليم، أو التغير الحادث فيه، فيما يتعلق بتحقيق أهدافه. وتركز تلك المؤشرات على قياس نتائج نظام التعليم، ولكن بسبب تعقيد نظام التعليم، فإن أنظمة المؤشرات التعليمية السليمة يجب أن تتضمن أيضًا مؤشرات متصلة بالسياق، كتلك التى تمثل مقاييس لمدخلات النظام وعملياته؛ مما يساعد فى تفسير مؤشرات نتائجه(١٧).

ثانيًا - أهداف مؤشرات نظام التعليم

يشكل ظهور المؤشرات فى التعليم، بالنسبة لمعظم البلدان، استجابةً لمطلبين يرتبطان بتحقيق أهداف السياسة التعليمية، وهما: ممارسة متابعة أكثر صرامة لنظام التعليم، وإقامة صلة مباشرة بين التمويل والأداء. ومن هنا، يهدف استخدام المؤشرات إلى توفير المساءلة والإدارة الفعالة لنظام التعليم. كما يقدم استخدام المؤشرات تعريف واضح ومتماسك للأهداف العامة والسياسات فى مجال التعليم؛ حيث توفر المؤشرات وسيلة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التعليمية، وأيضًا تسليط الضوء على طبيعة النتائج المنشودة من نظام التعليم. وبالتالى، يمكن أن تكون المؤشرات الوسيلة التى يحدد من خلالها الساسة وصانعو القرار والمسئولون بدقة النتائج المتوقعة من الاستراتيجيات والخطط التعليمية. ويضاف إلى ذلك، أن استخدام المؤشرات يمكن أن يؤدى إلى حوار مفيد بين كل الجهات المعنية؛ بما يسمح لهم بمناقشة النتائج المتوقعة من سياسة التعليم أو خطته(١٨).

وتمثل المؤشرات مرحلة مهمة فى تحليل أوضاع نظام التعليم من خلال وصف حاله؛ حيث تعمل كأنها لوحة التحكم التى تيسر تحديد المشكلات وقياس حجمها، فهى تؤدى دور الإنذار الذى يشير إلى ارتفاع درجة الحرارة فى المحرك. وتفيد مؤشرات نظام التعليم فى صنع السياسات، ووضع الإستراتيجيات والخطط، وصنع القرارات الرشيدة، وإدارة نظام التعليم ومتابعته وتقويمه، وتحديد المشكلات. وإجمالاً، فالمؤشرات بمثابة رافعة لتحسين جودة التعليم(١٩).

وتقدم المؤشرات التعليمية معلومات بشأن مدى نجاح السياسات، والبرامج، والعمليات التعليمية. إذ إن تقارير النجاحات أو الإخفاقات فى ميدان التعليم هى بمثابة استنتاجات تستند إلى تحليل المؤشرات المختارة للتقويم[٢٠].

كما تهدف المؤشرات التعليمية إلى وضع صورة واضحة لنظام التعليم، من خلال الوصف الموضوعى الصادق لهذا النظام ومختلف عناصره. وبالتالى فهى تعمل على توفير البيئة المناسبة والاطار الموضوعى لاتخاذ القرار السليم من خلال إبراز جوانب القوة وأوجه الضعف بالنظام التعليمى، بما ييسر وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحى الخلل والقصور[٢١]. ومن هذا المنطلق يكون لزامًا على المخطط فى ضوء الأهداف المحددة الاهتمام بصورة دقيقة بالمؤشرات التى تعكس وضعية نظام التعليم، ليس فقط بهدف تحديد المشكلات والأوضاع الراهنة، ولكن أيضًا للدور المهم لتلك المؤشرات فى تحقيق متابعة وتقييم وتقويم أداء الخطط التعليمية المرسومة[٢٢].

ويمكن توظيف المؤشرات التعليمية فى الأغراض الآتية:

- تحديد حال نظام التعليم.
- رصد تطور نظام التعليم وتقدمه بمرور الوقت (مقارنةً، على سبيل المثال، بأهداف محددة مسبقًا).
- تقدير نقاط قوة نظام التعليم ونقاط ضعفه.
- تقييم درجة عدم المساواة فى توفير الخدمات التعليمية.
- إعلام صانعى السياسات بأداء نظام التعليم وفعاليته. وأيضًا، تقديم تقرير بحالة نظام التعليم للمجتمع التعليمى بأكمله، وللمجتمع ككل.[٢٣]

وإجمالاً، يمكن رصد مجموعة من أهداف المؤشرات التعليمية فيما يأتى:

- وصف نظام التعليم، وذلك بتقديم صورة عن الوضع القائم لهذا النظام.
- التعرف على مدى تحقيق نظام التعليم لأهدافه.
- تحديد اتجاهات التغير فى متغيرات نظام التعليم وقياسها.
- المساهمة فى عمل مقارنات زمانية ومكانية لمتغيرات نظام التعليم.
- المساهمة فى تحديد مشكلات نظام التعليم وقياسها وتحديد حجمها.

- تقديم أرضية لتحليل السياسة التعليمية، وذلك باستخدام المؤشرات التعليمية فى إيجاد وسيلة لفهم أفضل وتفسير العلاقات السببية التى تشكل دعامة أساسية لعمل نظام التعليم.
- القيام بوظيفة ضابطة، وذلك من خلال تسهيل تحديد المشكلات وقياس مدى حجمها، وبذلك تلعب المؤشرات التعليمية دورًا مهمًا فى تقييم أداء نظام التعليم.[٢٤]

ثالثًا - استخدامات مؤشرات نظام التعليم

يستخدم التربويون، والمعلمون، وأولياء الأمور، وأفراد المجتمع المحلى، والسياسيون، ورجال الأعمال، ووسائل الإعلام مؤشرات التعليم لبيان حال نظام التعليم بمرور الوقت، وبيان حاله بالنسبة لأنظمة تعليمية أخرى مناظرة له. كما يدعم قادة التعليم وصانعو السياسات والمعنيون استخدام مؤشرات التعليم باعتبارها الآلية الأساسية لقياس ما إذا كان نظام التعليم يحقق أهدافه المعلنة. كما تستخدم مؤشرات التعليم لأغراض المساءلة والمحاسبية؛ ذلك أنها ضرورية لتقويم حال نظام التعليم، وبيان مدى التقدم الذى يحرزه، وقياس نتائجه المتعلقة بتعلم الطلاب[٢٥].

وأيضًا، يمكن استخدام المؤشرات التعليمية فى رصد ومراقبة أداء العناصر الأساسية لنظام التعليم. ومن ثم، يمكن استخدامها فى رصد التقدم المحرز فى إنجاز الأهداف المعلنة لنظام التعليم. كما يستخدمها صانعو السياسات كعلامات إرشادية فى طريق بناء السياسات التى تدعم تطوير نظام التعليم[٢٦].

وبذلك تساعد المؤشرات التعليمية فى إلقاء الضوء على أوضاع وإنجازات نظام التعليم ككل، وبيان كيفية عمل المكونات المختلفة للنظام، ومقدار التقدم الذى تحقق ويتحقق، وأين توجد المشكلات التى تؤثر فى فعالية دور النظام فى تحقيق أهداف المجتمع. أى أن المؤشرات التعليمية تساعد فى توضيح كيف تتغير الجوانب المختلفة لنظام التعليم عبر الزمن. كما تساعد أيضًا فى معرفة أين يوجد نظام التعليم بالنسبة لمسار حركته داخل مجتمعه وبالنسبة لمسار حركة أنظمة التعليم فى الدول الأخرى، وفى أى طريق يسير، وكم يبعد عما يجب أن يصل إليه. وهذا يؤدى إلى دق ناقوس الخطر فيما يتعلق بمشكلات تعليمية معينة قبل أن تصبح أكثر سوءًا، وأكثر استعصاءً على الحل[٢٧].

ويمكن التمييز بين ثلاثة استخدامات محددة للمؤشرات فى التعليم، وهى:

- إعلام الجمهور العام أو الحكومة بشأن حال نظام التعليم.
- رصد التقدم المحرز فى سياسة، أو إستراتيجية، أو خطة تم تنفيذها (أو أحد مكوناتها).
- إدارة نظام التعليم أو إحدى مؤسساته.[٢٨]

وتمتلك المؤشرات التعليمية الوظائف الآتية:

- وظيفة إشارة؛ حيث تعتبر أضواء تحذير فى لوحة تحكم.
- وظيفة تقويم؛ حيث تظهر إلى أى مدى تم إنجاز أهداف معينة.
- وظيفة حوار؛ حيث تساعد فى ترتيب الاتصال بين صناع سياسة التعليم وجماعات الضغط ذات الاهتمام بمسألة التعليم على أسس أكثر جدية.
- وظيفة تخطيط؛ حيث إن تأثير إجراءات السياسة التعليمية يمكن أن يضبط فعليًا عن طريق استخدام المؤشرات.[٢٩]

وبالتالى، فإن مؤشرات التعليم يمكن استخدامها فى بيان حال نظام التعليم عبر الزمن، وبيان حاله بالنسبة لغيره من أنظمة التعليم الأخرى؛ بما يفيد فى تشخيص واقع نظام التعليم بصورة دقيقة، والذى يمثل أساسًا لازمًا لتخطيطه. كما يمكن استخدامها فى تقويم نظام التعليم وتحديد إلى أى مدى يمكنه تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى استخدامها فى تحديد الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم؛ بما يسهم بفعالية فى صياغة السياسة التعليمية ووضع الخطط ورسم جهود التطوير المطلوبة. فضلاً عن استخدامها فى المساءلة والمحاسبية فى ميدان التعليم.

المحور الثانى - اختيار التقارير والدول والسنوات والمؤشرات

أولاً - اختيار التقارير

إن كلمة "التقارير" الواردة فى عنوان البحث تجعله ملتزمًا بتناول الإصدارات التى تطلق على نفسها كلمة "تقرير" "Report". كما أن كلمة "الدولية" الواردة فى عنوان البحث أيضًا تعنى تناول التقارير التى تصدرها المنظمات الدولية. بالإضافة إلى أن الهدف من البحث المتمثل فى بيان حال نظام التعليم المصرى يستلزم تناول التقارير الدولية التى تضم مؤشرات متعلقة بنظام التعليم فى مصر.

تصدر المنظمات الدولية تقارير عديدة فى نواحٍ شتى، منها ما يكون عامًا لكل الدول ومنها ما يكون خاصًا بدولة أو بمجموعة دول بعينها، ومنها ما يكون خاصًا بقضية محددة أو فترة زمنية محددة، ومنها ما يكون دوريًا كل عام. ومن أهم التقارير الدولية لبيان أحوال المجتمع أو حال أحد قطاعاته – كالتعليم – بمرور الوقت ونسبةً للمجتمعات الأخرى، **تلك التى تصدرها المنظمات الدولية بشكل دورى سنويًا، وتكون عامة تتعرض لدول العالم كافةً** فى سياق تناولها للتطورات والمستجدات الجديدة من عام إلى عام، سواء من خلال ما تورده عنها فى متونها الأصلية أو ما تورده فى شكل معلومات وإحصاءات تتعلق بالجوانب التى تدخل فى دائرة اهتمام كل تقرير.

وتختلف التقارير التى يتناولها البحث فى طبيعتها وجهات إصدارها ومنهجيتها ومؤشراتها وطريقة عرض مؤشراتها. ومن ثم، يقوم البحث بتحليل التقارير بحالتها التى وردت بها دون تدخل لتغييرها، فالهدف الرئيس للبحث هو بيان حال نظام التعليم المصرى فى هذه التقارير، كما أشير إلى ذلك سابقًا.

وتتحدد المعايير التى تم تبنيها فى اختيار التقارير، فيما يأتى:

- أن يكون صادرًا عن منظمة دولية بصورة دورية منتظمة سنويًا.
- أن يذكر صراحةً فى عنوانه كلمة "تقرير" "Report".
- أن يتناول الدول كافةً، ولا يقتصر على دولة أو مجموعة دول بعينها.
- أن يتضمن مؤشرات متعلقة بالتعليم، تسمح بعمل فترة زمنية لعدد من السنوات.
- أن يتضمن مصر ضمن الدول الواردة به.
- أن يكون قد صدر منه الإصدار الخاص بالعام ٢٠١٥.

وبتطبيق هذه المعايير تم اختيار التقارير الآتية:

- **تقرير التنافسية العالمية** The Global Competitiveness Report، وهو يصدر عن المنتدى الاقتصادى العالمى[٣٠].
- **التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع** EFA Global Monitoring Report، وهو يصدر عن اليونسكو[٣١].
- **تقرير التنمية البشرية** Human Development Report، وهو يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى[٣٢].

وبالرغم من أن البنك الدولى، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، تصدران عديدًا من التقارير الدورية سنويًا، وفيها مؤشرات مهمة عن التعليم، إلا أن هذه التقارير لا تتفق مع المعايير سالفة الذكر، وبالتالى تم استبعادها من التقارير المختارة. فالبنك الدولى يصدر – على سبيل المثال – تقرير التنمية فى العالم (World Development Report)[٣٣]، وهو من التقارير الدولية المهمة، إلا أنه لا يسمح بعمل فترة زمنية لعدد من السنوات بشأن مؤشرات التعليم، فمؤشراته تتنوع من إصدار إلى إصدار، كما أن معظم مؤشراته المتعلقة بالتعليم موجودة فى تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والذى يتيح عمل فترة زمنية لعدد من السنوات. كما أن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى تصدر تقارير دورية مهمة بشأن التعليم، ومن أهمها: التعليم فى لمحة (Education at a Glance)[٣٤]، إلا أنه لا يتضمن مصر بين الدول الواردة فى جدوالها الإحصائية.

ثانيًا - اختيار الدول

إن الأساس فى اختيار الدول التى يتم بيان حال نظام التعليم المصرى نسبةً إلى حال أنظمتها التعليمية، هو **أنها تشكل حالة مرجعية لأداء نظام التعليم المصرى**، يمكن من خلالها تحديد أين نظام التعليم المصرى بالنسبة لغيره من أنظمة التعليم الأخرى.

وفى ظل ما يشهده العالم من تزايد التنافسية بشكل كبير، فلا يمكن اختيار دول ذات مستوى تنموى أقل من المستوى التنموى الذى تقع داخله مصر، بل لابد من اختيار دول تمثل عنصر تحفيز طموح. وهنا يمكن الاحتكام فى اختيار الدول إلى ترتيبها وفقًا لدليل التنمية البشرية الوارد فى تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٥؛ ذلك أنه يحدد الوضع التنموى للدول من خلال منظمة الأمم المتحدة ممثلةً فى أحد برامجها، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، حيث يتم الاختيار من تلك الدول التى تأتى قبل مصر فى الترتيب.

فى ذات الوقت، يتعين اختيار دول تمثل مستوى ممكن تحقيقه من التنافسية، وليست دول غاية فى التقدم فتصبح النتيجة معلومة سلفًا، ألا وهى اتساع الهوة بشكل كبير بين نظام التعليم المصرى وأنظمة تعليمها. وذلك حتى يكون بيان حال نظام التعليم المصرى نسبةً لغيره من أنظمة التعليم أكثر واقعية. وبالتالى، تستبعد مجموعة

الثمانى (G8)، وهى التى تشير إلى مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، وهى: فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، واليابان، والولايات المتحدة، وكندا، وروسيا[٣٥]. كما تستبعد الدول العشر الأعلى فى دليل التنمية البشرية، وهى: النرويج، وأستراليا، وسويسرا، والدنمارك، وهولندا، وألمانيا، وأيرلندا، والولايات المتحدة، وكندا، ونيوزيلاندا[٣٦].

ومن الأهمية بمكان، عند اختيار الدول التى يتم بيان حال نظام التعليم المصرى بالنسبة إلى حال أنظمة التعليم فيها، أن يراعى تمثيل عدد من الدول وفقًا لمجموعة من الاعتبارات ذات الدلالة بالنسبة للحالة المصرية، وتتمثل هذه الدول وأهم الاعتبارات التى روعيت عند اختيارها، فى:

- **المحيط العربى**، ومن بين الدول التى اختيرت ممثلة للمنطقة العربية، دولتان إحداهما تمثل الدول العربية الآسيوية، والأخرى تمثل الدول العربية الإفريقية، وفى ذات الوقت ليستا من الدول النفطية الغنية، وهما: **الأردن، وتونس**.
- **إسرائيل**؛ إذ يمثل ذلك أمرًا مهمًا فى إطار الصراع والتنافس العربى الإسرائيلى الممتد.
- **تركيا، وإيران**؛ وهما دولتا الجوار الجغرافى الرئيستان للعالم العربى، وتمثلان دولتين محوريتين فى المنطقة، فضلاً عن عوامل الشبه المتعددة بين كل منهما ومصر سواء فى الحجم السكانى أو الثقل التاريخى أو البعد الثقافى والاجتماعى.
- **دول ناهضة** تقدم نماذج لدول تتطور على الطريق خارج المنظومة الغربية وداخل مجموعة الدول النامية، مثل: **الصين، والأرجنتين**.
- **دول جنوب شرق آسيا** التى أحدثت نهضة مذهلة حققت من خلالها نموًا اقتصاديًا كبيرًا نقلها من أمم فقيرة جدًا إلى دولة صناعية مرموقة، مثل: **ماليزيا، وجمهورية كوريا**.
- **المحيط الإفريقى**، والدولة التى اختيرت ممثلة للقارة الإفريقية هى: **موريشيوس**، كأحد دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وعند الاختيار تم مراعاة **أن تكون الدول ضمن فئة الدول النامية التى تقع فيها مصر**، ماعدا إسرائيل التى تقع ضمن فئة الدول المتقدمة، ولكن اختيارها يمثل ضرورة على نحو ما تم ذكره أعلاه.

ولما كانت مصر تأتى فى المرتبة (١٠٨) وفقًا لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٥[٣٧]، أى توجد (١٠٧) دولة تسبقها، وباستبعاد (١٥) دولة هى الدول المتقدمة الكبرى، فإنه يتبقى (٩٢) دولة، يؤخذ منها عينة مكونة من (١٠) دول تمثل حوالى (١١٪).

وبتطبيق هذه المعايير، تم اختيار الدول الآتية (مرتبة حسب الترتيب الوارد فى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع، الصادر عن اليونسكو): الأردن، وتونس، وتركيا، والصين، وماليزيا، وجمهورية كوريا، والأرجنتين، وإيران، وموريشيوس.

ثالثًا - اختيار السنوات

يتناول البحث التقارير الدولية المختارة خلال فترة زمنية مقدارها خمس سنوات؛ بحيث يمكن عمل سلسلة زمنية للمؤشرات المتضمنة فى التقارير المختارة والمتعلقة بنظام التعليم المصرى وأنظمة التعليم فى الدول المختارة. إن السلسة الزمنية للمؤشرات لمدة خمس سنوات تعطى دلالات قوية عن تطور حال نظام التعليم فى الماضى بالإضافة إلى أنها تتيح قدرة كافية على استشراف مستقبل نظام التعليم.

ومن خلال السلسلة الزمنية لمدة السنوات الخمس، يمكن تتبع التغيرات التى طرأت على حال نظام التعليم المصرى بمرور الزمن خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة. كما يمكن رصد قيم المؤشرات المختارة خلال هذه السنوات، وحساب متوسطات المؤشرات لكل من نظام التعليم المصرى وأنظمة التعليم فى الدول المختارة، ومن ثم يكون بيان حال نظام التعليم المصرى بالنسبة إلى حال أنظمة التعليم فى الدول المختارة تبعًا لهذه المتوسطات.

وبالتالى فإن البحث يركز على التقارير الصادرة فى السنوات الخمس الأخيرة، أى تلك التى صدرت من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٥؛ حيث إن أحدث إصدارات كل التقارير المختارة – حتى وقت إعداد البحث – هى التقارير الصادرة عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى أن صدور التقارير الدولية يكون فى أوقات مختلفة من العام، فإن البحث يركز على تاريخ نشر التقارير.

وبتطبيق ذلك على التقارير المختارة، يمكن الوقوف على الإصدارات الآتية من كل منها:

- **تقرير التنافسية العالمية:** تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٢/٢٠١١[٣٨]، وتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٣/٢٠١٢[٣٩]، وتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٤/٢٠١٣[٤٠]، وتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٤[٤١]، وتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٥[٤٢].
- **التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع:** التقرير العالمى لرصد للتعليم للجميع ٢٠١١[٤٣]، والتقرير العالمى لرصد للتعليم للجميع ٢٠١٢[٤٤]، والتقرير العالمى لرصد للتعليم للجميع ٢٠١٤/٢٠١٣[٤٥]، والتقرير العالمى لرصد للتعليم للجميع ٢٠١٥[٤٦]. (مع ملاحظة أنه لم يصدر التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع فى العام ٢٠١٣)
- **تقرير التنمية البشرية:** تقرير التنمية البشرية ٢٠١١[٤٧]، وتقرير التنمية البشرية ٢٠١٣[٤٨]، وتقرير التنمية البشرية ٢٠١٤[٤٩]، وتقرير التنمية البشرية ٢٠١٥[٥٠]. (مع ملاحظة أنه لم يصدر تقرير التنمية البشرية فى العام ٢٠١٢)

رابعًا - اختيار المؤشرات

تُختار المؤشرات المتعلقة بنظام التعليم، والواردة فى الجداول الإحصائية بالملحق الإحصائى فى التقارير المختارة، حسب توافر بيانات بشأنها بالنسبة لمصر فى التقارير الصادرة فى الفترة من العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٥؛ بما يسمح بعمل سلسلة زمنية لمدة خمس سنوات. وفى حال عدم وجود قيم لمؤشر ما بالنسبة لمصر فلا يتم أخذ هذا المؤشر فى الاعتبار. كما أن المؤشرات التى لا يوجد لها قيم خاصة بنظام التعليم المصرى فى إصدار العام ٢٠١٥ فى أى من التقارير المختارة لا تؤخذ فى الحسبان.

وحيث إنه يوجد تكرار فى المؤشرات بين التقارير المختارة؛ فسوف يورد البحث المؤشرات مرة واحدة درءًا للتكرار.

وتتمثل المؤشرات المختارة وفقًا لذلك فيما يأتى:

- **القيد بالتعليم:** القيد الصافى بالتعليم الابتدائى، والقيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى (يأتى ذكر التعليم الثانوى فى التقارير الدولية طبقًا لتصنيف إسكد الصادر عن معهد اليونسكو الإحصائى للتعبير عن مرحلة التعليم بعد الابتدائى وقبل العالى، أى التعليم الإعدادى والثانوى فى مصر)، والقيد الإجمالى بالتعليم العالى، ومتوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة.
- **جودة التعليم:** جودة التعليم الابتدائى، وجودة نظام التعليم، وجودة تعليم العلوم والرياضيات، والدخول إلى الإنترنت فى المدارس، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين فى

التعليم قبل الابتدائى، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى. بالإضافة إلى الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم.

- **الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى (الرسوب والاستبقاء والتسرب):** معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى، ومعدل الاستبقاء حتى الصف الأخير فى التعليم الابتدائى، ومعدل التسرب من التعليم الابتدائى.
- **الإنفاق العام على التعليم:** الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى.
- **المساواة فى التعليم:** عدم المساواة فى التعليم، ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة.
- **الحرمان من التعليم:** مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام.
- **الحالة التعليمية للسكان:** متوسط سنوات الدراسة.

مع الأخذ فى الاعتبار، أن هذه المؤشرات لا توجد مجتمعة وبالترتيب السابق فى التقارير المختارة، وإنما يوجد بعضها فى أحد التقارير وتوجد مؤشرات أخرى فى تقرير آخر وتوجد مؤشرات ثالثة فى تقرير ثالث. وسوف يتم التعامل مع مجموعة المؤشرات الموجودة فى كل تقرير على حدة، وليس وفقاً لهذا التجميع وذلك الترتيب.

وعندما لا تتوفر قيم أحد المؤشرات الخاصة بدولة ما من الدول المختارة فى كل الإصدارات المحددة لتقرير معين، فإن البحث لا يدرج هذه الدولة فى الجدول الخاص بهذا المؤشر؛ بغية الاختصار والبعد عن الإطالة، فوجود دولة ما فى جدول معين دون توفر معلومات عنها لا يفيد فى بنية الجدول ومن ثم تحليله.

كما أنه عندما تتوفر قيمة أحد المؤشرات الخاصة بدولة ما من الدول المختارة فى إصدار واحد فقط من الإصدارات المحددة لتقرير معين، فإن البحث لا يدرج هذه الدولة فى الجدول الخاص بهذا المؤشر؛ ذلك أن البحث مهتم بحساب متوسط قيم كل مؤشر، ومن الواضح أن وجود قيمة واحدة لمؤشر ما لا تعطى صورة حقيقية عن متوسط قيم هذا المؤشر، وبالتالى فوجود دولة ما فى جدول معين دون توفر معلومات كافية عنها تساعد على حساب المتوسط لا يفيد فى التحليل.

المحور الثالث - تحليل التقارير المختارة بشأن نظام التعليم المصرى

يتم تحليل التقارير الثلاثة التى تم اختيارها؛ للوقوف على حال نظام التعليم المصرى بمرور الزمن، وحاله نسبةً إلى حال أنظمة التعليم فى الدول المختارة.

أولاً - تقرير التنافسية العالمية

يصدر المنتدى الاقتصادى العالمى تقريرًا دوريًا سنويًا لبحث التنافسية بين الدول، يطلق عليه تقرير التنافسية العالمية. ويستند هذا التقرير إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية، وهو دليل التنافسية العالمية The Global Competitiveness Index، والذى يتكون من مؤشرات فرعية، من بينها التعليم. ويتضمن دليل التنافسية العالمية بيانات إحصائية من وكالات معترف بها دوليًا، لاسيما صندوق النقد الدولى، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ويتضمن أيضًا بيانات من استطلاع الرأى السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى(٥١).

تجدر الإشارة إلى أنه **لكل مؤشر فى تقرير التنافسية العالمية قيمة وترتيب.** وتتراوح **قيمة المؤشر** المستمدة من استطلاع الرأى فى كل التقارير على مقياس متدرج (من ١ إلى ٧) بينما فى القيد بالتعليم تكون هى النسبة المئوية. أما **الترتيب** فهو بين (١٤٢) دولة فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١، و(١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٢، و(١٤٨) دولة فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣، و(١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٤، و(١٤٠) دولة فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥. وبالتالى فإن البحث الحالى يتناول **قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة** كما وردت فى تقارير التنافسية العالمية؛ بحيث **يضع فى الجداول المعدة لعرض عدد من مؤشرات نظام التعليم الواردة فى هذه التقارير أمام كل دولة صفين: الصف الأول به قيمة المؤشر والصف الثانى به الترتيب.**

ونظرًا لتغير عدد الدول فى هذه التقارير – على النحو المبين أعلاه – فعند متابعة تقدم أو تأخر ترتيب مصر فى أى مؤشر ضمن هذه التقارير، فإن البحث ينسب مرتبة مصر فى أى تقرير إلى إجمالى عدد الدول فى نفس التقرير. على سبيل التوضيح، قد تكون مصر فى المرتبة (٩٥) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ما، ثم فى التقرير التالى، تكون فى المرتبة (٩٤) من بين (١٤٠) دولة، فإنه قد يبدو للبعض أن ترتيب مصر تحسن بمقدار (١) مرتبة، إلا أن حقيقة الأمر أن ترتيبها تأخر بمقدار (٣) مراتب، وذلك بنسبة

ترتيبها إلى عدد الدول فى كل تقرير. ذلك أن مصر تبعد عن المرتبة الأخيرة بمقدار (٤٩) مرتبة فى التقرير الأول، بينما تبعد فى التقرير الثانى بمقدار (٤٦) مرتبة، من ثم يتضح أنها تقترب من المرتبة الأخيرة، أى يتأخر ترتيبها.

وسوف يناقش البحث فيما يأتى عددًا من مؤشرات نظام التعليم الواردة فى تقرير التنافسية العالمية:

١- القيد بالتعليم

تشتمل **مؤشرات القيد بالتعليم** الواردة فى تقرير التنافسية العالمية على: **معدل القيد الصافى بالتعليم الابتدائى** (وهو النسبة المئوية للأطفال المقيدين فى المدارس الابتدائية ممن هم فى فئة العمر الرسمية للتعليم الابتدائى، إلى السكان من الفئة العمرية المناظرة)، **ومعدل القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى** (وهو النسبة المئوية للطلاب المقيدين فى المدارس الإعدادية والثانوية – بغض النظر عن السن – إلى السكان من الفئة العمرية المناظرة)، **ومعدل القيد الإجمالى بالتعليم العالى** (وهو النسبة المئوية للطلاب المقيدين فى التعليم العالى – بغض النظر عن السن – إلى السكان من الفئة العمرية المناظرة)[٥٢].

١-١- القيد الصافى بالتعليم الابتدائى

يعرض الجدول الآتى قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة فيما يتعلق بمعدل القيد الصافى بالتعليم الابتدائى فى تقارير التنافسية العالمية.

جدول (١)

معدل القيد الصافى بالتعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
مصر	٩٣,٦	٩٤,٤	٩٥,٦	٩٥,١	٩٥,١	٩٤,٨
	٦٦	٥٩	٥٨	٦٤	٥٩	
الأردن	٨٩,٥	٩٠,٧	٩٠,٧	٩٧,١	٩٧,١	٩٣,٠
	١٠٢	٩١	٩٦	٤٤	٣٩	
تونس	٩٧,٩	...	٩٩,٤	٩٨,٩	٩٨,٧	٩٨,٧
	٢٤	...	١٤	١٣	١٠	
تركيا	٩٤,٧	٩٧,٥	٩٨,٩	٩٤,٠	٩٤,٩	٩٦,٠
	٥٢	٣٤	٢٣	٦٨	٦٢	
الصين	٩٩,٤	٩٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٩	٩٨,٣	٩٩,٤
	٩	٤	٤	٤	٢٠	
ماليزيا	٩٤,١	٩٥,٩	٩٥,٩	٩٥,٥	٩٧,٠	٩٥,٧
	٦١	٤٦	٥٥	٦٠	٤١	
جمهورية كوريا	٩٨,٨	٩٨,٦	٩٨,٦	٩٩,١	٩٧,٧	٩٨,٦
	١١	٢١	٢٨	١٢	٣١	
الأرجنتين	٩٨,٥	٩٩,١	٩٩,١	٩٥,٤	٩٥,٤	٩٧,٥
	١٧	١٦	١٩	٦١	٥٥	
إسرائيل	٩٧,١	٩٦,٩	٩٧,١	٩٦,٧	٩٦,٩	٩٦,٩
	٣٢	٤٠	٤٥	٤٨	٤٤	
إيران	٩٩,٥	٩٩,٥	٩٩,٨	٩٩,٨	٩٨,٥	٩٩,٤
	٥	٩	٦	٥	١٤	
موريشيوس	٩٤,٠	٩٣,٤	٩٧,٠	٩٧,٨	٩٨,١	٩٦,١
	٦٣	٧٢	٤٦	٣٤	٢٤	

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, World Economic Forum, Geneva, 2011, P.99, P.149, P.169, P.209, P.213, P.221, P.227, P.249, P.257, P.351, P.353.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum, Geneva, 2012, P.91, P.139, P.159, P.203, P.207, P.215, P.221, P.247, P.255, P.351.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, World Economic Forum, Geneva, 2013, P.107, P.157, P.177, P.221, P.225, P.233, P.239, P.267, P.275, P.371, P.373.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, World Economic Forum, Geneva, 2014, P.111, P.155, P.173, P.217, P.221, P.229, P.235, P.261, P.269, P.367, P.369.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, World Economic Forum, Geneva, 2015, P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- **يقل متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن كل الدول المختارة ماعدا الأردن، مع ملاحظة أن قيمة المؤشر بالأردن جاءت أعلى من مثيلتها بمصر فى تقريرى٢٠١٤/٢٠١٥، و ٢٠١٥/٢٠١٦ بحوالى (٢٪). أى أن مصر تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة للدول المختارة، مما يدل على انخفاض متوسط القيد الصافى بالتعليم الابتدائى فيها بالنسبة لهذه الدول. كما يلاحظ أنها تأتى متأخرة كثيرًا عن تونس، وإسرائيل، وإيران، وتركيا فى متوسط المؤشر.**
- **تتسم قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر بالتذبذب؛ حيث حصلت على (٩٣,٦٪) واحتلت المرتبة (٦٦) من بين (١٤٢) دولة فى تقرير ٢٠١١/٢٠١٢، ثم ارتفعت قيمة المؤشر إلى (٩٤,٤٪) وتحسن الترتيب إلى المرتبة (٥٩) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١٣، واستمرت القيمة فى الارتفاع لتصل إلى (٩٥,٦٪) واستمر الترتيب فى التحسن ببطء إلى المرتبة (٥٨) من بين (١٤٨) دولة فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٤، ثم انخفضت القيمة لتصل إلى (٩٥,١٪) وتراجع الترتيب إلى المرتبة (٦٤) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٥، ثم ثبتت القيمة، بينما عاود الترتيب التحسن ببطء إلى المرتبة (٥٩) من بين (١٤٠) دولة فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦.**
- **الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التحسن البطيء؛ حيث تحسن الترتيب فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦ نسبيًا عن مثيله فى تقرير ٢٠١١/٢٠١٢ بمقدار (٥) مراتب فقط، كما ارتفعت قيمة المؤشر من (٩٣,٦٪) فى تقرير ٢٠١١/٢٠١٢ إلى (٩٥,١٪) فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦، بمقدار (١,٥٪) فقط.**
- **يستقر ترتيب مصر فى المراتب المتوسطة تقريبًا بين دول العالم فى هذه التقارير.**
- **تأتى مصر فى ترتيب متأخر جدًا بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦؛ حيث تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة بين هذه الدول.**
- **تأتى موريشيوس – وهى دولة نامية فى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء – متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر والترتيب فى تقرير٢٠١٥/٢٠١٦.**

بناءً على ما سبق، يتضح أن القيد الصافى بالتعليم الابتدائى المصرى فى هذه التقارير جاء منخفضًا بمرور الوقت، ومتأخرًا جدًا بين الدول المختارة، وفى مرتبة متوسطة تقريبًا بين دول العالم، ويتسم بالتذبذب، ويميل نحو التحسن ببطء. كما أن القيد الصافى بالتعليم الابتدائى المصرى فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٦ جاء متأخرًا جدًا بين الدول المختارة، ومتوسطًا نسبيًا بين دول العالم. **يضاف إلى ذلك أن** مصر جاءت متأخرة بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

١-٢- القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى

يعرض الجدول الآتى قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة فيما يتعلق بمعدل القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى فى تقارير التنافسية العالمية.

جدول (٢)

معدل القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى بمصر والدول المختارة فى تقارير التنافسية العالمية

(٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
مصر	٧٩,٣	٧٢,٥	٧٢,٥	٨٦,٣	٨٦,٣	٧٩,٤
	٩٢	١٠١	١٠٢	٨١	٨٠	
الأردن	٨٨,٢	٨٦,٩	٨٦,٩	٨٧,٨	٨٧,٨	٨٧,٥
	٦٨	٧٩	٧٩	٧٧	٧٧	
تونس	٩١,٨	...	٩٢,٦	٩١,١	٩٠,٦	٩١,٥
	٥٥	...	٥٩	٦٧	٧٠	
تركيا	٨٢,٠	٧٧,٦	٨٢,١	٨٦,١	٨٦,١	٨٢,٨
	٨٥	٩٣	٨٩	٨٤	٨٣	
الصين	٧٨,٢	٨١,٢	٨١,٤	٨٩,٠	٨٩,٠	٨٣,٨
	٩٣	٩٠	٩٠	٧٢	٧٤	
ماليزيا	٦٨,٧	٦٨,٣	٦٩,١	٦٧,٢	٧٠,٨	٦٨,٨
	١٠١	١٠٣	١٠٥	١٠٨	١٠٠	
جمهورية كوريا	٩٧,٢	٩٧,١	٩٧,١	٩٧,٢	٩٧,٢	٩٧,٢
	٣٨	٤٣	٤٧	٤٨	٤٨	
الأرجنتين	٨٤,٩	٨٨,٥	٩٠,٢	٩١,٩	١٠٧,٣	٩٢,٦
	٧٤	٧٣	٦٩	٦٥	١٨	
إسرائيل	٩٠,٠	١٠٢,١	١٠٢,١	١٠١,٧	١٠١,٤	٩٩,٥
	٦٢	٢٣	٢٨	٢٦	٢٦	

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
إيران	٨٣,١	٩٠,٩	٨٥,٧	٨٦,٣	٨٦,٣	٨٦,٥
	٨٠	٦٢	٨١	٨٣	٨٢	
موريشيوس	٨٧,٢	٨٩,٤	٨٣,٨	٩٥,٩	٩٥,٩	٩٠,٤
	٧١	٦٧	٨٤	٥٢	٥٢	

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, Op. Cit., P.99, P.149, P.169, P.209, P.213, P.221, P.227, P.249, P.257, P.351, P.353.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, Op. Cit., P.91, P.139, P.159, P.203, P.207, P.215, P.221, P.247, P.255, P.351.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, Op. Cit., P.107, P.157, P.177, P.221, P.225, P.233, P.239, P.267, P.275, P.371, P.373.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, Op. Cit., P.111, P.155, P.173, P.217, P.221, P.229, P.235, P.261, P.269, P.367, P.369.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op. Cit., P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يقل متوسط المؤشر فى مصر كثيرًا عن كل الدول المختارة ماعدا ماليزيا؛ أى تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة، مما يدل على انخفاض متوسط القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى فى مصر بالنسبة لهذه الدول. كما أنها تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.
- تتسم قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر بالتذبذب؛ حيث حصلت على (٧٩,٣٪) واحتلت المرتبة (٩٢) من بين (١٤٢) دولة فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١، ثم انخفضت قيمة المؤشر إلى (٧٢,٥٪) وتراجع الترتيب إلى المرتبة (١٠١) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٢، ثم ارتفعت القيمة لتصل إلى (٨٦,٣٪) وتحسن الترتيب إلى المرتبة (٨١) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٤، ثم ثبتت القيمة، بينما عاود الترتيب التراجع إلى المرتبة (٨٠) من بين (١٤٠) دولة، أى تأخرت مرتبة مصر (٣) مراتب، فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التحسن؛ حيث تحسن الترتيب فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥ عن مثيله فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١ بمقدار (١٠) مراتب، كما ارتفعت قيمة المؤشر من (٧٩,٣٪) فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١ إلى (٨٦,٣٪) فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥، بمقدار (٧٪).

- يستقر ترتيب مصر فى المراتب دون المتوسطة بين دول العالم فى هذه التقارير.
- تأتى مصر فى ترتيب متأخر بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥؛ حيث تأتى بعد (٧) دول وقبل (٣) دول، من بينهم إيران التى جاءت فى الترتيب بعد مصر إلا أنها حصلت على نفس قيمة المؤشر التى حصلت عليها مصر، أى أن أسبقية مصر لإيران هى أسبقية ترتيب أبجدى فقط وليست أسبقية فى قيمة المؤشر، ومن ثم فإن مصر تسبق دولتان فقط من الدول المختارة.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر والترتيب فى تقرير٢٠١٦/٢٠١٥.

يتضح مما سبق، أن القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى المصرى فى هذه التقارير، جاء منخفضًا بمرور الوقت، ومتأخرًا جدًا بين الدول المختارة، وفى مرتبة دون المتوسط بين دول العالم، ويتسم بالتذبذب، ويميل نحو التحسن. يضاف إلى ذلك أن القيد الإجمالى بالتعليم الإعدادى والثانوى المصرى فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٥ جاء متأخرًا جدًا بين الدول المختارة، ومتأخرًا بين دول العالم. كما جاءت مصر متأخرة بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

١-٣- القيد الإجمالى بالتعليم العالى

يعرض الجدول الآتى قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة فيما يتعلق بمعدل القيد الإجمالى بالتعليم العالى فى تقارير التنافسية العالمية.

جدول (٣)

معدل القيد الإجمالى بالتعليم العالى بمصر والدول المختارة فى تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
مصر	٢٨,٥	٣٢,٤	٢٧,٨	٣٠,١	٣٠,١	٢٩,٨
	٧٧	٧٣	٨٢	٨٠	٧٧	
الأردن	٤٠,٧	٣٧,٧	٣٧,٨	٤٦,٦	٤٦,٦	٤١,٩
	٥٧	٦٧	٧٠	٥٧	٥٧	
تونس	٣٣,٧	...	٣٧,١	٣٥,٢	٣٥,٢	٣٥,٣
	٦٩	...	٧١	٧٣	٧١	

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
تركيا	٣٨,٤	٤٥,٨	٥٥,٤	٦٩,٤	٦٩,٤	٥٥,٧
	٦٠	٥٦	٤٦	٢٨	٢٧	
الصين	٢٤,٥	٢٥,٩	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٦,٧	٢٦,١
	٨٥	٧٩	٨٣	٨٥	٨٣	
ماليزيا	٣٦,٥	٤٠,٢	٤٢,٣	٣٦,٠	٣٧,٢	٣٨,٤
	٦٦	٦١	٦٢	٧٢	٦٩	
جمهورية كوريا	٩٨,١	١٠٣,١	١٠٣,١	٩٨,٤	٩٨,٤	١٠٠,٢
	١	١	١	٢	٢	
الأرجنتين	٦٧,٧	٧١,٢	٧٤,٨	٧٨,٦	٨٠,٣	٧٤,٥
	٢١	٢٠	١٥	١٥	١١	
إسرائيل	٥٩,٧	٦٢,٥	٦٢,٥	٦٥,٨	٦٧,٩	٦٣,٧
	٣٢	٢٨	٣٢	٣٠	٢٩	
إيران	٣٦,٥	٤٢,٨	٤٨,٦	٥٥,٢	٥٥,٢	٤٧,٧
	٦٥	٥٩	٥٢	٥٠	٤٩	
موريشيوس	٢٥,٩	٢٤,٩	٣٢,٤	٤٠,٣	٤١,٢	٣٢,٩
	٨١	٨٢	٧٥	٦٨	٦٥	

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, Op. Cit., P.99, P.149, P.169, P.209, P.213, P.221, P.227, P.249, P.257, P.351, P.353.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, Op. Cit., P.91, P.139, P.159, P.203, P.207, P.215, P.221, P.247, P.255, P.351.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, Op. Cit., P.107, P.157, P.177, P.221, P.225, P.233, P.239, P.267, P.275, P.371, P.373.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, Op. Cit., 2014, P.111, P.155, P.173, P.217, P.221, P.229, P.235, P.261, P.269, P.367, P.369.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op. Cit., P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- **يقل متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن كل الدول المختارة ماعدا الصين، أى تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة، مما يدل على انخفاض القيد الإجمالى بالتعليم العالى فى مصر بالنسبة لهذه الدول. كما أنها تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.**
- **تتسم قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر بالتذبذب؛ حيث حصلت على (٢٨,٥٪) واحتلت المرتبة (٧٧) من بين (١٤٢) دولة فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١، ثم ارتفعت**

قيمة المؤشر إلى (٣٢,٤٪) وتحسن الترتيب إلى المرتبة (٧٣) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٢، ثم انخفضت القيمة إلى (٢٧,٨٪) وتراجع الترتيب إلى المرتبة (٨٢) من بين (١٤٨) دولة فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣، وعاودت القيمة الارتفاع إلى (٣٠,١٪) فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٤، ثم ثبتت فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥، بينما استمر الترتيب فى التراجع إلى المرتبة (٨٠) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٤ ، وإلى المرتبة (٧٧) من بين (١٤٠) دولة فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥.

- الاتجاه العام لقيمة المؤشر التى حصلت عليها مصر هو التحسن البطيء، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا بطيئًا خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٦/٢٠١٥)؛ حيث ارتفع من (٢٨,٥٪) فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١ إلى (٣٠,١٪) فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥، بمقدار (١,٦٪) فقط خلال خمس سنوات.
- الاتجاه العام لترتيب مصر وفقًا للمؤشر هو التراجع، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٦/٢٠١٥)؛ حيث تأخر ترتيب مصر فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥ نسبيًا عن ترتيبها فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١ بمقدار مرتبتين.
- يستقر ترتيب مصر فى المراتب دون المتوسطة بين دول العالم فى هذه التقارير.
- تأتى مصر فى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة للدول المختارة فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥، مما يدل على انخفاض القيد الإجمالى بالتعليم العالى فيها بالنسبة لهذه الدول.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر والترتيب فى تقرير٢٠١٦/٢٠١٥.

من ثم، يتضح أن القيد الإجمالى بالتعليم العالى المصرى فى هذه التقارير، جاء منخفضًا بمرور الوقت، ومتأخرًا جدًا بين الدول المختارة، وفى مرتبة دون المتوسط بين دول العالم، ويتسم بالتذبذب، ويميل نحو التحسن ببطء. يضاف إلى ذلك أن القيد الإجمالى بالتعليم العالى المصرى فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٥ جاء متأخرًا جدًا بين الدول المختارة، ومتأخرًا بين دول العالم. كما جاءت مصر متأخرة بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

وإجمالاً، تشير تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٦/٢٠١٥) بشكل عام إلى **انخفاض القيد بالتعليم المصرى بمرور الوقت، وتذبذبه، واتجاهه نحو التحسن ببطء.** بالإضافة إلى **انخفاض هذا القيد بشكل كبير بالنسبة للدول المختارة، ولدول العالم، وبالأخص المحيط العربى والدول المحورية فى المنطقة.**

٢- جودة التعليم

يعتمد تقرير التنافسية العالمية على استطلاع رأى المسئولين The Executive Opinion Survey، وهو أطول وأوسع مسح من نوعه؛ لجمع الآراء من قادة الأعمال ومتخذى القرارات ومديرى المؤسسات فى جميع أنحاء العالم بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات التى تكون مصادر البيانات بشأنها نادرة، أو فى كثير من الأحيان، تكون غير موجودة على نطاق عالمى. وبالتالى، يهدف هذا المسح إلى جمع بيانات فى مجالات معينة – من بينها جودة التعليم – مما يجعله مكملاً أساسيًا للبيانات التقليدية التى تقدمها المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية. ويتم التعبير عن المؤشرات المستمدة من المسح دائمًا كقيم على مقياس (من ١ إلى ٧)، على أن تكون القيمة (٧) هى النتيجة الأكثر مرغوبية[٥٣].

وتشتمل **مؤشرات جودة التعليم** الواردة فى تقرير التنافسية العالمية على عدد من المؤشرات المستمدة من هذا المسح، وهى:

- **جودة التعليم الابتدائى**: ما تقييمك لجودة المدارس الابتدائية فى بلدك؟ (١= ضعيفة للغاية: ضمن الأسوأ فى العالم، ٧ = ممتازة: ضمن الأفضل فى العالم).
- **جودة نظام التعليم**: ما مدى تلبية نظام التعليم حاجات اقتصاد تنافسى فى بلدك؟ (١= ليس جيدًا على الإطلاق، ٧ = جيد للغاية).
- **جودة تعليم العلوم والرياضيات**: ما تقييمك لجودة تعليم العلوم والرياضيات فى بلدك؟ (١= ضعيفة للغاية: ضمن الأسوأ فى العالم، ٧ = ممتازة: ضمن الأفضل فى العالم).
- **الدخول إلى الإنترنت فى المدارس**: إلى أى مدى يستخدم الإنترنت فى المدارس لأغراض التعلم فى بلدك؟ (١= لا على الإطلاق، ٧ = إلى حد كبير).[٥٤]

٢-١- جودة التعليم الابتدائى

يعرض الجدول الآتى قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة فيما يتعلق بجودة التعليم الابتدائى فى تقارير التنافسية العالمية.

جدول (٤)

جودة التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
مصر	٢,٤	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,١
	١٣١	١٣٧	١٤٨	١٤١	١٣٩	
الأردن	٤,٠	٤,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٠	٤,٣
	٦٠	٤٣	٤٤	٥٢	٦٩	
تونس	٤,٥	...	٣,٩	٣,٩	٣,٦	٤,٠
	٤٠	...	٧٢	٧٢	٨٦	
تركيا	٣,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٣,٤
	١٠٠	٩٥	٩٢	٩٤	١٠٠	
الصين	٤,٧	٤,٥	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٤
	٣١	٤٢	٥٦	٥٩	٥٥	
ماليزيا	٥,٠	٤,٩	٤,٨	٥,٣	٥,٣	٥,١
	٢١	٢٤	٣٣	١٧	١٥	
جمهورية كوريا	٥,٠	٥,٥	٥,٠	٤,٥	٤,٧	٤,٩
	٢٢	١٤	٢٣	٤٤	٣٦	
الأرجنتين	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٢
	١٠٣	١٠٦	١٠٢	١٠٢	٩٨	
إسرائيل	٣,٩	٣,٧	٣,٩	٣,٧	٤,٠	٣,٨
	٦٤	٧١	٧١	٨٦	٧٤	
إيران	٣,٩	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٢	٤,٠
	٦٦	٦١	٦٥	٧٠	٦٠	
موريشيوس	٤,٠	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٤,٣
	٦٣	٥٣	٤٧	٤٥	٤٨	

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, Op. Cit., P.99, P.149, P.169, P.209, P.213, P.221, P.227, P.249, P.257, P.351, P.353.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, Op. Cit., P.91, P.139, P.159, P.203, P.207, P.215, P.221, P.247, P.255, P.351.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, Op. Cit., P.107, P.157, P.177, P.221, P.225, P.233, P.239, P.267, P.275, P.371, P.373.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, Op. Cit., P.111, P.155, P.173, P.217, P.221, P.229, P.235, P.261, P.269, P.367, P.369.

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op. Cit., P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يقل متوسط المؤشر كثيرًا بالنسبة لمصر عن كل الدول المختارة، مما يدل على تدنى جودة التعليم الابتدائى المصرى بشكل كبير جدًا. وتأتى مصر متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى هذا المتوسط الذى يزيد فى الأردن عن الضعف، ويقترب من الضعف فى تونس.
- تأتى مصر فى ترتيب متأخر جدًا بين دول العالم بالنسبة لجودة التعليم الابتدائى خلال تقارير (٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٦/٢٠١٥)؛ بما ينحدر بها إلى ذيل القائمة.
- تتسم قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر بالتذبذب؛ حيث حصلت على (٢,٤) من (٧) واحتلت المرتبة (١٣١) من بين (١٤٢) دولة فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١، ثم انخفضت القيمة إلى (٢,١) وتراجع الترتيب إلى المرتبة (١٣٧) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٢، واستمرت القيمة فى الانخفاض لتصل إلى (٢,٠) واستمر الترتيب فى التراجع وصولاً إلى قاع الترتيب إلى المرتبة (١٤٨) من بين (١٤٨) دولة فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم ارتفعت القيمة بشكل بسيط جدًا لتصل إلى (٢,١) وتحسن الترتيب ببطء شديد إلى المرتبة (١٤١) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٤، ثم ثبتت القيمة، بينما عاود الترتيب التراجع إلى المرتبة (١٣٩) من بين (١٤٠) دولة، أى جاءت فى المرتبة قبل الأخيرة، فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التراجع من مستوى متدنٍ إلى مزيد من التدنى وصولاً إلى ذيل القائمة، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا قويًا خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٦/٢٠١٥)، مما يشير إلى استمرار التردى وتناميه فيما يتعلق بجودة التعليم الابتدائى المصرى.
- يشير استقرار ترتيب مصر فى المراتب المتدنية إلى تدهور كبير؛ حيث تراوح ترتيبها بالنسبة لدول العالم خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٦/٢٠١٥) بين أعلى مرتبة: المرتبة قبل الأخيرة بـ (١١) دولة، وأدنى مرتبة: المرتبة الأخيرة، ثم المرتبة قبل الأخيرة.
- توقف قيم المؤشر التى حصلت عليها مصر نسبيًا فى المتوسط خلال فترة التحليل عند (٢,١) من (٧). وهو تقدير شديد التدنى؛ حيث كانت (٢,١) فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٢، وتقرير ٢٠١٥/٢٠١٤، وتقرير ٢٠١٦/٢٠١٥. بل انخفضت إلى (٢,٠) فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣، مما يدل على الانخفاض الملحوظ المستمر فى قيمة المؤشر.

- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة – التى تمثل دولاً نامية باستثناء إسرائيل – والمرتبة قبل الأخيرة بين دول العالم، فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦؛ حيث تأتى فى المرتبة (١٣٩) من بين (١٤٠) دولة، وحصلت على (٢,١) من (٧)، وهو تقدير شديد التدنى.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا بمقدار يزيد عن الضعف عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر والترتيب فى تقرير٢٠١٥/٢٠١٦.

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥/٢٠١٦ – بصفة عامة – أن مصر لا تسبق فى ترتيب مؤشر جودة التعليم الابتدائى بين دول العالم سوى باراجواى التى حصلت على (٢,٠)، أى لا تقل عن مصر إلا بقدر (٠,١) فقط. كما أن مصر تأتى فى ترتيبها فيما يتعلق بالمؤشر بعد دول مثل: غانا، وتنزانيا، وبنين، وزيمبابوى، ومالى[٥٥]. وهذه الدول ليس من بينها ما يمكن أن يطلق عليه "دولة طموحة"، أو دولة يمكن أن تكون مثالاً لمصر. كما أن مصر تأتى فى المرتبة الأخيرة عربيًا.

بالتالى، يمكن استخلاص أن جودة التعليم الابتدائى المصرى فى هذه التقارير، جاءت شديدة التدنى بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وفى مرتبة متدنية للغاية بين دول العالم، وتتسم بالتذبذب، وتميل نحو التراجع أكثر بدلاً من أن تحقق تحسنًا مطردًا. يضاف إلى ذلك أن جودة التعليم الابتدائى المصرى فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٦ جاءت شديدة التدنى بين الدول المختارة، ودول العالم. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

٢-٢- جودة نظام التعليم

يعرض الجدول الآتى قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة فيما يتعلق بجودة نظام التعليم فى تقارير التنافسية العالمية.

جدول (٥)

جودة نظام التعليم بمصر والدول المختارة فى تقارير التنافسية العالمية (٢٠١١/٢٠١٢ - ٢٠١٥/٢٠١٦)

الدول	تقرير ٢٠١١/٢٠١٢	تقرير ٢٠١٢/٢٠١٣	تقرير ٢٠١٣/٢٠١٤	تقرير ٢٠١٤/٢٠١٥	تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦	متوسط المؤشر
مصر	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٢
	١٣٥	١٣٩	١٤٥	١٤١	١٣٩	
الأردن	٤,٠	٤,٤	٤,٦	٤,٦	٤,٤	٤,٤
	٥١	٣١	٢٧	٢٤	٣٢	

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
تونس	٤,٣	...	٣,٧	٣,٧	٣,٣	٣,٨
	٤١	...	٧١	٦٨	٨٩	
تركيا	٣,٣	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٤
	٩٤	٨٢	٩١	٨٩	٩٢	
الصين	٤,٠	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٤,٠
	٥٤	٥٧	٥٤	٥٢	٥٦	
ماليزيا	٥,١	٥,١	٥,٠	٥,٠	٥,٤	٥,١
	١٤	١٤	١٩	١٠	٦	
جمهورية كوريا	٣,٩	٤,١	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٨
	٥٥	٤٤	٦٤	٧٣	٦٦	
الأرجنتين	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٣,١	٣,٢
	٨٦	٨٩	١٠٤	١١٣	١٠٨	
إسرائيل	٤,١	٤,٠	٤,٠	٣,٧	٤,٠	٤,٠
	٤٨	٥٣	٥٦	٦٩	٥٢	
إيران	٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٣,٢
	١٠٤	٩٤	١٠٣	١٠٨	٩٥	
موريشيوس	٤,٠	٤,١	٤,٣	٤,٢	٤,١	٤,١
	٥٠	٤٦	٣٧	٤٢	٤٩	

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, Op. Cit., P.99, P.149, P.169, P.209, P.213, P.221, P.227, P.249, P.257, P.351, P.353.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, Op. Cit., P.91, P.139, P.159, P.203, P.207, P.215, P.221, P.247, P.255, P.351.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, Op. Cit., P.107, P.157, P.177, P.221, P.225, P.233, P.239, P.267, P.275, P.371, P.373.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, Op. Cit., P.111, P.155, P.173, P.217, P.221, P.229, P.235, P.261, P.269, P.367, P.369.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op. Cit., P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يقل متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن كل الدول المختارة، مما يدل على تدنى جودة نظام التعليم المصرى بشكل كبير جدًا. وتأتى مصر متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى هذا المتوسط الذى يبلغ الضعف فى الأردن.
- تأتى مصر فى ترتيب متأخر جدًا بين دول العالم بالنسبة لجودة نظام التعليم خلال تقارير (٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٦/٢٠١٥)؛ بما ينحدر بها إلى ذيل القائمة.

- تتسم قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر بالانخفاض المستمر؛ حيث حصلت على (٢,٣) من (٧) واحتلت المرتبة (١٣٥) من بين (١٤٢) دولة فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١، ثم انخفضت القيمة إلى (٢,٢) وتراجع الترتيب إلى المرتبة (١٤٥) من بين (١٤٨) دولة فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣، واستمرت القيمة فى الانخفاض لتصل إلى (٢,١) واستمر الترتيب فى الانخفاض إلى المرتبة (١٣٩) من بين (١٤٠) دولة، أى جاءت فى المرتبة قبل الأخيرة فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التراجع من مستوى متدنٍ إلى مزيد من التدنى وصولاً إلى ذيل القائمة، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا قويًا خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٦/٢٠١٥)، مما يشير إلى استمرار التردى وتناميه فيما يتعلق بجودة نظام التعليم المصرى.
- يستقر ترتيب مصر فى المراتب المتدنية التى تشير إلى تدهور كبير؛ حيث تراوح ترتيبها بالنسبة لدول العالم خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٦/٢٠١٥) بين أعلى مرتبة: المرتبة قبل الأخيرة بـ (٧) دول، وأدنى مرتبة: المرتبة قبل الأخيرة.
- تنحدر قيم المؤشر التى حصلت عليها مصر؛ حيث انخفضت من (٢,٣) فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١ – وهى قيمة منخفضة جدًا – إلى (٢,١) فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥، وهى شديدة التدنى، مما يدل على الانخفاض الملحوظ المستمر فى قيمة المؤشر.
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة، والمرتبة قبل الأخيرة بين دول العالم، فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥؛ حيث تأتى فى المرتبة (١٣٩) من بين (١٤٠) دولة، وحصلت على (٢,١) من (٧)، وهو تقدير شديد التدنى.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا بمقدار يقترب من الضعف عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر والترتيب فى تقرير٢٠١٦/٢٠١٥.

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٦/٢٠١٥ – بصفة عامة – أن مصر لا تسبق فى ترتيب مؤشر جودة نظام التعليم سوى باراجواى التى حصلت على (٢,١)، وهى نفسها قيمة المؤشر التى حصلت عليها مصر، أى أن مصر تأتى مع باراجواى فى المرتبة الأخيرة فى هذا المؤشر، وأسبقية مصر هى فقط أسبقية ترتيب أبجدى. كما أن مصر تأتى فى ترتيبها فيما يتعلق بالمؤشر بعد دول مثل: غانا، وتنزانيا، وبنين، وزيمبابوى، ومالى[٥٦]، وهى ليست من الدول الطموحة أو التى تمثل نموذجًا يمكن أن تحتذيه مصر. كما أن مصر تأتى فى المرتبة الأخيرة عربيًا.

بناءً على ما سبق، يتضح أن جودة نظام التعليم المصرى فى هذه التقارير، جاءت شديدة التدنى بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وفى مرتبة متدنية للغاية بين دول العالم، وتتسم بالانخفاض المستمر، وتميل نحو التراجع أكثر بدلاً من أن تحقق تحسنًا مطردًا. يضاف إلى ذلك أن جودة نظام التعليم المصرى فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٦ جاءت شديدة التدنى بين الدول المختارة، ودول العالم. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

٢-٣- جودة تعليم العلوم والرياضيات

يعرض الجدول الآتى قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة فيما يتعلق بجودة تعليم العلوم والرياضيات فى تقارير التنافسية العالمية.

جدول (٦)

جودة تعليم العلوم والرياضيات بمصر والدول المختارة فى تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
مصر	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٤
	١٣٢	١٣٩	١٤٥	١٣٦	١٣١	
الأردن	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٦	٤,٢	٤,٦
	٤٤	٢٨	٣٠	٣٩	٦٤	
تونس	٥,١	...	٤,٧	٤,٧	٤,٤	٤,٧
	١٨	...	٣١	٣٢	٥٣	
تركيا	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٣,٤
	١٠٣	١٠٠	١٠١	٩٨	١٠٣	
الصين	٤,٧	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٤,٤	٤,٥
	٣١	٣٣	٤٨	٥٦	٤٩	
ماليزيا	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٥,٢	٥,٣	٥,١
	٢٣	٢٠	٢٧	١٦	١٢	
جمهورية كوريا	٥,٢	٥,٥	٥,١	٤,٧	٤,٨	٥,١
	١٢	٨	٢٠	٣٤	٣٠	
الأرجنتين	٣,٢	٣,١	٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,٢
	١١٣	١١٥	١١٦	١١٢	١١٣	
إسرائيل	٣,٨	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,١	٣,٩
	٧٩	٨٩	٧٨	٧٩	٦٨	

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
إيران	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٦
	٣٥	٣٢	٤٠	٤٤	٣٦	
موريشيوس	٤,١	٤,٣	٤,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٤
	٦٣	٤٩	٤٣	٤٠	٥٠	

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, Op. Cit., P.99, P.149, P.169, P.209, P.213, P.221, P.227, P.249, P.257, P.351, P.353.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, Op. Cit., P.91, P.139, P.159, P.203, P.207, P.215, P.221, P.247, P.255, P.351.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, Op. Cit., P.107, P.157, P.177, P.221, P.225, P.233, P.239, P.267, P.275, P.371, P.373.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, Op. Cit., P.111, P.155, P.173, P.217, P.221, P.229, P.235, P.261, P.269, P.367, P.369.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op. Cit., P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- ينخفض متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة، مما يدل دلالة واضحة على تدنى جودة تعليم العلوم والرياضيات فى مصر بشكل كبير جدًا. وتأتى مصر متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى هذا المتوسط الذى يقترب من الضعف فى كل من الأردن وتونس.
- تأتى مصر فى ترتيب متأخر جدًا بين دول العالم بالنسبة لجودة تعليم العلوم والرياضيات خلال تقارير (٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٦/٢٠١٥).
- تتسم قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر بالتذبذب؛ حيث حصلت على (٢,٤) من (٧) واحتلت المرتبة (١٣٢) من بين (١٤٢) دولة فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١، ثم انخفضت القيمة إلى (٢,٣) وتراجع الترتيب إلى المرتبة (١٣٩) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٢، واستمرت القيمة فى الانخفاض لتصل إلى (٢,٢) واستمر الترتيب فى التراجع إلى المرتبة (١٤٥) من بين (١٤٨) دولة فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم ارتفعت القيمة لتصل إلى (٢,٤) وتحسن الترتيب ببطء إلى المرتبة (١٣٦) من بين (١٤٤) دولة فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٤، وواصلت القيمة الارتفاع ببطء لتصل إلى (٢,٦) واستمر الترتيب فى التحسن إلى المرتبة (١٣١) من بين (١٤٠) دولة فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو المكوث بالمستويات المتدنية وكأنه يراوح فى مؤخرة القائمة، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا يكاد يكون ثابتًا فى المراتب المتأخرة خلال الفترة

(٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٦/٢٠١٥)، مما يشير إلى استمرار التردى فيما يتعلق بجودة تعليم العلوم والرياضيات.

- يتذبذب ترتيب مصر فى المراتب المتدنية التى تشير إلى تدهور كبير؛ حيث تراوح ترتيبها بالنسبة لدول العالم خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١١ -٢٠١٦/٢٠١٥) بين أعلى مرتبة: المرتبة قبل الأخيرة بـ (١٠) دول، وأدنى مرتبة: المرتبة قبل الأخيرة بـ (٣) دول.
- يستقر متوسط قيم المؤشر التى حصلت عليها مصر نسبيًا خلال فترة التحليل عند (٢,٤) من (٧) – وهو تقدير شديد التدنى؛ حيث كانت (٢,٤) فى تقرير ٢٠١٢/٢٠١١، وتقرير ٢٠١٥/٢٠١٤، وتقرير ٢٠١٦/٢٠١٥. بل انخفضت إلى (٢,٣) فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٢، و(٢,٢) فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم ارتفعت إلى (٢,٦) فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥.
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة والمرتبة قبل الأخيرة بـ (٩) دول بين دول العالم، فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥؛ حيث تأتى فى المرتبة (١٣١) من بين (١٤٠) دولة، وحصلت على (٢,٦) من (٧)، وهو تقدير شديد التدنى. مما يدل على تدنى جودة تعليم العلوم والرياضيات فى مصر بشكل كبير جدًا بالنسبة للدول المختارة، ودول العالم.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا بمقدار يقترب من الضعف عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر والترتيب فى تقرير٢٠١٦/٢٠١٥.

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٦/٢٠١٥ – بصفة عامة – أن مصر لا تسبق فى ترتيب مؤشر جودة تعليم العلوم والرياضيات إلا: نيجيريا، وموزمبيق، والبرازيل، وجواتيمالا، ونيكاراجوا، وبيرو، وجمهورية الدومنيكان، وباراجواى، وجنوب أفريقيا. كما أنها تأتى فى ترتيبها فيما يتعلق بالمؤشر بعد دول مثل: غانا، وتنزانيا، وبنين، وزيمبابوى، ومالى[٥٧]. وتأتى أيضًا فى المرتبة الأخيرة عربيًا.

من ثم، يمكن استخلاص أن جودة تعليم العلوم والرياضيات بمصر فى هذه التقارير، جاءت شديدة التدنى بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وفى مرتبة متدنية للغاية بين دول العالم، وتتسم بالتذبذب، وتميل نحو المكوث بالمستويات المتدنية بدلاً من أن تحقق تحسنًا مطردًا. يضاف إلى ذلك أن جودة تعليم العلوم والرياضيات بمصر فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦/٢٠١٥ جاءت شديدة التدنى بين الدول

المختارة، وبين دول العالم. كما أن مصر جاءت متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

٢-٤- الدخول إلى الانترنت فى المدارس

يعرض الجدول الآتى قيمة المؤشر والترتيب التى حصلت عليهما مصر، وكذلك الدول المختارة فيما يتعلق الدخول إلى الإنترنت فى المدارس فى تقارير التنافسية العالمية.

جدول (٧)

الدخول إلى الإنترنت فى المدارس بمصر والدول المختارة فى تقارير التنافسية العالمية (٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٢/١١	تقرير ٢٠١٣/١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥/١٤	تقرير ٢٠١٦/١٥	متوسط المؤشر
مصر	٣,٣	٣,٠	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٨
	١٠٧	١١٦	١٢٥	١٣١	١٣٢	
الأردن	٤,٦	٤,٩	٥,٠	٥,٠	٤,٦	٤,٨
	٥٢	٤٤	٤٤	٤٦	٥٦	
تونس	٤,٥	...	٣,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٨
	٥٣	...	٩٥	٩٦	١١٢	
تركيا	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٤
	٦٤	٦٨	٦٣	٥٨	٦٢	
الصين	٥,٧	٥,٤	٥,٣	٥,٣	٤,٨	٥,٣
	٢٨	٣١	٣٥	٣٨	٤٧	
ماليزيا	٥,٢	٥,١	٥,٢	٥,٤	٥,٥	٥,٣
	٣٦	٣٨	٣٦	٣٤	٢٦	
جمهورية كوريا	٦,٢	٦,٢	٦,١	٦,٢	٥,٨	٦,١
	١٠	٧	١٣	١٠	١٩	
الأرجنتين	٣,٣	٣,٧	٤,٠	٤,١	٤,١	٣,٨
	١٠٦	٨٧	٧٩	٧٦	٧٥	
إسرائيل	٥,٣	٥,١	٥,١	٥,٥	٥,٤	٥,٣
	٣٣	٣٩	٣٩	٣٢	٢٨	
إيران	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٧	٣,٢	٢,٩
	١١٨	١١٧	١٢٦	١٢٦	١٢٠	
موريشيوس	٤,٠	٤,١	٤,٣	٤,٤	٤,٢	٤,٢
	٧٥	٧٢	٦٧	٦٥	٧١	

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, Op. Cit., P.99, P.149, P.169, P.209, P.213, P.221, P.227, P.249, P.257, P.351, P.353.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, Op. Cit., P.91, P.139, P.159, P.203, P.207, P.215, P.221, P.247, P.255, P.351.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, Op. Cit., P.107, P.157, P.177, P.221, P.225, P.233, P.239, P.267, P.275, P.371, P.373.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, Op. Cit., P.111, P.155, P.173, P.217, P.221, P.229, P.235, P.261, P.269, P.367, P.369.
World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op. Cit., P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- **ينخفض متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن كل الدول المختارة، مما يدل على تدنى استخدام الإنترنت فى المدارس المصرية لأغراض التعلم. ويلاحظ أن مصر تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل فى متوسط المؤشر.**
- **تأتى مصر فى ترتيب متأخر جدًا بين دول العالم بالنسبة للدخول إلى الإنترنت فى المدارس خلال تقارير (٢٠١١/٢٠١٢ -٢٠١٥/٢٠١٦)؛ حيث يتسم المؤشر بالانخفاض الملحوظ، مما يؤثر سلبيًا على جودة التعليم فى مصر.**
- **الاتجاه العام للمؤشر هو التراجع إلى مستوى متدنٍ، بدلاً من الارتفاع المطرد لتجاوز القصور.**
- **تنخفض درجات مصر على المؤشر؛ حيث كانت (٣,٣) فى تقرير ٢٠١١/٢٠١٢، ووصلت إلى (٢,٦) فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦، مما يدل على الانخفاض الملحوظ المستمر فى قيمة المؤشر.**
- **تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة، والمرتبة قبل الأخيرة بـ (٨) دول بين دول العالم فى تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦؛ حيث تأتى فى المرتبة (١٣٢) من بين (١٤٠) دولة، وحصلت على (٢,٦) من (٧)، وهو تقدير شديد التدنى.**
- **تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا بمقدار يقترب من الضعف عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر والترتيب فى تقرير٢٠١٥/٢٠١٦.**

ويلاحظ من تقرير٢٠١٥/٢٠١٦ أن مصر لا تسبق فى ترتيب مؤشر الدخول إلى الإنترنت فى المدارس إلا: ملاوى، والجابون، وميانمار، وسيراليون، وموريتانيا، وغينيا، وبوروندى، وتشاد. وهذه الدول ليس من بينها ما يمكن أن يطلق عليه "دولة طموحة"، أو

دولة يمكن أن تكون مثالاً لمصر. كما أن مصر تأتى فى ترتيبها فيما يتعلق بالمؤشر بعد دول مثل: غانا، وتنزانيا، وبنين، وزيمبابوى، ومالى. كما تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة عربيًا؛ حيث لا يأتى بعدها إلا موريتانيا فى المرتبة (١٣٧) بقيمة تبلغ (٢,١)[٥٨].

يتضح مما سبق، أن الدخول إلى الإنترنت فى المدارس المصرية، أى استخدام الإنترنت فى المدارس لأغراض التعلم، جاء شديد التدنى بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وفى مرتبة متدنية للغاية بين دول العالم، ويتحرك صوب التدنى الشديد، أى يميل نحو التراجع أكثر بدلاً من أن يحقق تحسنًا مطردًا. يضاف إلى ذلك أن الدخول إلى الإنترنت فى المدارس بمصر فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٦ جاء شديد التدنى بين الدول المختارة، وبين دول العالم. كما أن مصر جاءت متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

خلاصة القول أن تقارير التنافسية العالمية (٢٠١١/٢٠١٢ – ٢٠١٥/٢٠١٦) تشير بشكل عام إلى **تدنى جودة التعليم المصرى** بشكل كبير بمرور الوقت، وتذبذبها داخل إطار المراتب الأخيرة، واتجاهها نحو التراجع أكثر، بدلاً من التحرك صوب الارتقاء بجودة التعليم، الأمر الذى يصل بالتعليم المصرى أن يتحرك فى ذيل القائمة من أسوأ إلى الأسوأ. بالإضافة إلى تدنى جودة التعليم المصرى بشكل كبير بالنسبة للدول المختارة، بل وبالنسبة لدول العالم، بما يصل بالتعليم المصرى أن يقع فى ذيل القائمة. **مع الأخذ فى الاعتبار أن** مصر جاءت متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

وإجمالاً، فإن تتبع حال جودة التعليم المصرى فى تقارير التنافسية العالمية (٢٠١١/٢٠١٢ -٢٠١٥/٢٠١٦)، وبيان حال جودته بالنسبة لجودة نظم التعليم فى الدول المختارة، بل وفى دول العالم، يؤدى إلى استنتاج أن **جودة التعليم المصرى متدنية بشدة لدرجة لا يمكن الحديث معها عن تحقيق التعليم المصرى الانطلاقة المجتمعية نحو التقدم والتنمية والتنافسية العالمية**. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على تدنى مستوى نظام التعليم المصرى، وسوء حاله. ويعتبر ذلك بمثابة إنذار يدق بشدة معبرًا عن ضرورة التفكير والتخطيط والسعى بشكل عاجل وجاد ومستمر لانتشال التعليم المصرى من براثن التدهور، والانطلاق به صوب الارتقاء الحقيقى بمستوى جودته. وإن لم يحدث ذلك فالعواقب تبدو وخيمة على المجتمع بأسره.

ولما كان الواجب أن تتناسب جودة التعليم طرديًا مع مستوى الطموح المجتمعى صوب الارتقاء الحضارى بين الأمم، فالمفترض أن ترتفع جودة التعليم باطراد بدلاً من تراجعها. وإن دل تدنى جودة التعليم المصرى على شيء، فإنما يدل على قصور فى نظام التعليم، ومرد الأمر فى ذلك هو تراجع الدولة فى توفير التعليم ورعايته والسعى نحو تطويره وتجويده.

وهنا، وبعد كل هذا، فإن حب الوطن والحرص على حاله ومآله **يحتم التساؤل بجدية:** لماذا جاءت مصر فيما يتعلق بجودة التعليم بعد كل تلك الدول، ولماذا سقطت وتستمر فى السقوط إلى هذه المراتب المتأخرة؟ وهل يمكن أن يبنى هذا النظام التعليمى مجتمعًا قويًا؟

ويعد ذلك أمرًا مقلقًا للغاية؛ ذلك أن هذا المستوى شديد التدنى لجودة التعليم لا يمكن أن يسهم فى إعداد إنسان يمتلك القدر اللازم والكافى من المعارف والمهارات والقيم الضرورية للتنافس فى القرن الحادى والعشرين.

ولما كان تعزيز القدرة التنافسية يتطلب – ضمن ما يتطلب – قدرة عالية على الابتكار، وإذا كانت القدرة على الابتكار ترتكز فى المقام الأول على مستوى جودة التعليم. فالنتيجة الطبيعية لتدنى جودة نظام التعليم المصرى وسوء حاله، هى تدهور القدرة على الابتكار فى المجتمع المصرى مقارنةً بمجتمعات أخرى.

وفى هذا السياق، ومن خلال الرجوع إلى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٦، يمكن استنتاج أن القدرة على الابتكار فى مصر جاءت شديدة التدنى بين دول العالم؛ حيث تأتى مصر فى المرتبة (١٣٣) من بين (١٤٠) دولة، أى تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٧) دول عالميًا، وحصلت على (٣,١) من (٧)، وهو تقدير شديد التدنى. فى حين تأتى الأردن فى المرتبة (٤٧) بقيمة (٤,٣)، وتونس فى المرتبة (١٠٩) بقيمة (٣,٥)، وتركيا فى المرتبة (٨٣) بقيمة (٣,٨)، والصين فى المرتبة (٤٩) بقيمة (٤,٢)، وماليزيا فى المرتبة (٧) بقيمة (٥,٥)، وجمهورية كوريا فى المرتبة (٢٤) بقيمة (٤,٨)، والأرجنتين فى المرتبة (٧٤) بقيمة (٣,٩)، وإسرائيل فى المرتبة (٣) بقيمة (٥,٩)، وإيران فى المرتبة (١٠٤) بقيمة (٣,٦)، وموريشيوس فى المرتبة (٥٨) بقيمة (٤,١)[٥٩].

ثانيًا - التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع

تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع تقرير سنوى يصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) منذ عام ٢٠٠٢، يرصد التقدم نحو الأهداف الستة للتعليم للجميع، التى التزمت بها الدول المشاركة – ومن بينها مصر – فى المنتدى العالمى للتعليم فى داكار عام ٢٠٠٠. ويتوجه التقرير إلى صانعى السياسات فى مجال التعليم على المستويين الوطنى والدولى، كما يتوجه إلى المخططين، ومحللى السياسات، والخبراء، والباحثين، وجميع الجهات المعنية بتعزيز الحق فى التعليم الجيد[٦٠].

وتصدر اليونسكو عديدًا من التقارير الدولية المتخصصة فى مجالات التربية والثقافة والعلوم. ومن أهم التقارير الدورية السنوية فى مجال التعليم: تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع.

وسوف يناقش البحث فيما يأتى عددًا من مؤشرات نظام التعليم الواردة فى هذا التقرير:

١- متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة

يعبر **متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة** عن عدد السنوات التى يتوقع أن يقضيها طفل فى سن الالتحاق بالتعليم فى المدرسة أو الجامعة، بما فى ذلك السنوات التى يقضيها فى الإعادة. إنه مجموع معدلات القيد بحسب السن فى التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى والعالى[٦١]. **ومن ثم، يدخل هذا المؤشر ضمن مؤشرات القيد بالتعليم.**

يعرض الجدول الآتى متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة (العدد المتوقع لسنوات التعليم الرسمى من التعليم الإبتدائى إلى التعليم العالى) بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع.

جدول (٨)

متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع

(٢٠١١ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	...	١٢,١	١٢,٤	١٣,١	١٢,٥
الأردن	١٣,١	١٢,٧	١٢,٧	١٣,٣	١٣,٠

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
تونس	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٩	١٤,٦	١٤,٦
تركيا	١١,٨	١٢,٩	١٣,٨	١٤,٤	١٣,٢
الصين	١١,٤	١١,٧	١١,٩	١٣,١	١٢,٠
جمهورية كوريا	١٦,٨	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٠	١٧,١
الأرجنتين	١٥,٦	١٦,١	١٦,٤	١٦,٤	١٦,١
إسرائيل	١٥,٤	١٥,٧	١٥,٧	...	١٥,٦
إيران	١٤,٠	١٤,٤	١٣,٨	١٥,٢	١٤,٤
موريشيوس	١٤,٠	١٣,٦	...	١٥,٦	١٤,٤

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2011: The Hidden Crisis, Armed Conflict and Education, UNESCO, Paris, 2011, P.295, P.297, P.299, P.301.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2012: Youth and Skills, Putting Education to Work, UNESCO, Paris, 2012, P.341, P.343, P.345, P.347.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014: Teaching and Learning, Achieving Quality for All, UNESCO, Paris, 2014, P.341, P.343, P.345.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015: Education for All 2000-2015, Achievements and Challenges, UNESCO, Paris, 2015, P.345, P.347, P.349.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يقل متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة ماعدا الصين، مع ملاحظة أن قيمة المؤشر بالصين جاءت متساوية من مثيلتها بمصر فى تقرير ٢٠١٥، أى أنه بالرغم من انخفاض متوسط المؤشر فى الصين عن مصر، إلا أن المؤشر تحسن فى الصين بسرعة أعلى من مصر. مما يدل على ضعف هذا المتوسط فى مصر بالنسبة للدول المختارة، أى أنها متأخرة بشكل كبير عن الدول المختارة فى عدد السنوات المتوقع قضاؤها بالتعليم الرسمى من مرحلة التعليم الابتدائى إلى مرحلة التعليم العالى. كما أن مصر تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى هذا المتوسط.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التحسن البطيء، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا بطيئًا؛ حيث ارتفع من (١٢,١) فى تقرير ٢٠١٢ إلى (١٣,١) فى تقرير ٢٠١٥، بمقدار زيادة (١,٠).

- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة مع الصين بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥؛ حيث حصلت على (١٣,١)، وتقل قيمة المؤشر فى مصر كثيرًا عن مثيلاتها فى أغلب الدول المختارة. أى أنها متأخرة بشكل كبير عن الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فى عدد السنوات المتوقع قضاؤها بالتعليم الرسمى من مرحلة التعليم الابتدائى إلى مرحلة التعليم العالى.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥.
- ينخفض متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة فى مصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دول طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى جمهورية كوريا (١٧,١)، (١٧,٠)، وفى الأرجنتين (١٦,١)، (١٦,٤).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥ – بصفة عامة – أن: متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة فى مصر أقل كثيرًا من الدول العربية، باستثناء جيبوتى، وموريتانيا، والمغرب، وجمهورية سوريا العربية، واليمن[٦٢]، وهذه الدول لا تمثل دولاً طموحة أو نموذجًا تحتذيه مصر، أى أن مصر تأتى متأخرة عن محيطها العربى.

فى ضوء ما سبق، يمكن استخلاص أن متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة (عدد السنوات المتوقع قضاؤها فى التعليم الرسمى من مرحلة التعليم الابتدائى إلى مرحلة التعليم العالى) بمصر فى هذه التقارير، جاء ضعيفًا بمرور الوقت، ومتأخرًا جدًا بين الدول المختارة، وفى ارتفاع بسيط غير مطرد. يضاف إلى ذلك أن متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة بمصر فى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع ٢٠١٥ جاء متأخرًا جدًا بين الدول المختارة. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة. ويؤكد ذلك انخفاض القيد بالتعليم المصرى الذى سبق التوصل إليه فى تقارير التنافسية العالمية.

وإذا أرادت مصر أن تصل إلى متوسط طول الحياة المدرسية المتوقعة على النحو الذى يماثل الدول المتقدمة، فيتعين العمل للوصول به إلى مستوى يقترب من (١٦,٤)[٦٣].

٢- الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى: الرسوب والاستبقاء

يعد معدل الرسوب، ومعدل الاستبقاء، ومعدل التسرب من أهم مؤشرات الكفاءة الداخلية لنظام التعليم. وتقدم إصدارات تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى، ومعدل الاستبقاء حتى الصف الأخير فى التعليم الابتدائى، إلا أن معدل التسرب من التعليم الابتدائى لا يوجد فى تقرير ٢٠١٤، وتقرير ٢٠١٥. وبالتالى، **يتناول البحث معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى، ومعدل الاستبقاء حتى الصف الأخير فى التعليم الابتدائى فى هذا التقرير، بينما يتناول معدل التسرب من التعليم الابتدائى فى تقرير التنمية البشرية.**

يعبر **معدل الرسوب** عن النسبة المئوية للراسبين فى صف معين فى عام دراسى معين إلى المقيدين فى نفس الصف فى العام الدراسى السابق. ويعبر **معدل الاستبقاء** عن النسبة المئوية لفوج التلاميذ المقيدين فى الصف الأول من مرحلة تعليمية ما فى عام دراسى معين ويتوقع أن يبلغوا صفاً محدداً، بدون الراسبين[٦٤].

٢-١- معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى

يعرض الجدول الآتى معدل الرسوب (النسبة المئوية للراسبين فى جميع الصفوف) فى التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع.

جدول (٩)

معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع

(٢٠١١ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	٣,٠	٣,٧	٣,٠	٣,٤	٣,٣
الأردن	٠,٦	٠,٥	...	٠,٦	٠,٦
تونس	٨,٠	٦,٨	٧,٠	٦,٠	٧,٠
تركيا	٢,٠	١,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٠
الصين	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٠,٢
جمهورية كوريا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
الأرجنتين	٦,٠	٥,١	٥,٠	٤,٢	٥,١
إسرائيل	١,٠	١,٢	١,٠	١,٣	١,١
إيران	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٥	١,٩
موريشيوس	٤,٠	٣,٥	٤,٠	٣,٧	٣,٨

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2011, Op. Cit., P.301, P.312, P.314, P.316.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2012, Op. Cit., P.356, P.358, P.360, P.362.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014, Op. Cit., P.356, P.358, P.360.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015, Op. Cit., P.360, P.362, P.364.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يزيد متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة ماعدا تونس، والأرجنتين، وموريشيوس، فتأتى مصر فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٣) دول، مما يدل على ارتفاع هذا المتوسط بالنسبة للكثير من الدول المختارة. أى أنها متأخرة بشكل كبير عن كثير من الدول المختارة. كما أن هذا المتوسط فى مصر أعلى كثيرًا عن الأردن، وتركيا، وإسرائيل، وإيران.
- يتسم المؤشر فى مصر بالتذبذب؛ حيث ارتفع من (٣,٠) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٣,٧) فى تقرير ٢٠١٢، وعاود الانخفاض إلى (٣,٠) فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٤، ثم ارتفع إلى (٣,٤) فى تقرير ٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو الارتفاع، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥)؛ حيث ارتفع من (٣,٠) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٣,٤) فى تقرير ٢٠١٥، بمقدار ارتفاع (٠,٤)، مما يشير إلى ارتفاع معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى المصرى.
- تأتى مصر فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٣) دول بين كل الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥؛ حيث إن معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى بها أقل من تونس، والأرجنتين، وموريشيوس، بينما يزيد كثيرًا عن بقية الدول المختارة، مما يدل على زيادة معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى بمصر بشكل كبير عن كثير من الدول المختارة.
- يزيد معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى بمصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دول طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى صفرًا فى جمهورية كوريا.

أى أن معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى المصرى فى هذه التقارير جاء مرتفعًا بمرور الوقت وبالنسبة لكثير من الدول المختارة، ويتسم بالتذبذب، ويميل إلى الارتفاع. يضاف إلى ذلك أن معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى المصرى فى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع ٢٠١٥ جاء مرتفعًا بين كثير من الدول المختارة. كما أن هذا المعدل مرتفع فى مصر بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة. ويدل هذا الارتفاع فى معدل الرسوب على انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى.

وإذا أرادت مصر أن تصل إلى معدل الرسوب فى التعليم الابتدائى على النحو الذى يماثل الدول المتقدمة، فيتعين العمل للوصول به إلى مستوى يقترب من (٠,٨)[٦٥].

٢-٢- معدل الاستبقاء فى التعليم الابتدائى

يعرض الجدول الآتى معدل الاستبقاء حتى الصف الأخير فى التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع.

جدول (١٠)

معدل الاستبقاء فى التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع

(٢٠١١ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر(*)
مصر	٩٧	...	٩٩	٩٦	٩٧
الأردن	٩٩	...	...	٩٨	٩٩
تونس	٩٤	٩٥	٨٥	٩٥	٩٢
تركيا	٩٤	٩٢	٩٩	٩٠	٩٤
ماليزيا	٩٢	٩٨	٩٩	٩٩	٩٧
جمهورية كوريا	٩٨	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
الأرجنتين	٩٥	٩٤	٩٥	٩٣	٩٤
إسرائيل	١٠٠	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
إيران	...	٩٤	٩٨	٩٦	٩٦
موريشيوس	٩٨	٩٨	٩٧	٩٧	٩٨

(*) لكون المعدل فى كل التقارير عدد صحيح، فإن البحث يقوم بتقريب متوسط المؤشر لعدد الصحيح.

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2011, Op. Cit., P.311, P.313, P.315, P.317.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2012, Op. Cit., P.357, P.359, P.361, P.363.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014, Op. Cit., P.357, P.359, P.361.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015, Op.Cit., P.361, P.363, P.365.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- **يقل متوسط المؤشر فى مصر عن الدول المختارة ماعدا تونس، وتركيا، والأرجنتين، وإيران، فتأتى مصر فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٤) دول، مما يدل على انخفاض هذا المتوسط بالنسبة لعدد من الدول المختارة. كما تأتى مصر متأخرة عن الأردن، وإسرائيل فى متوسط المؤشر.**
- **يتسم المؤشر فى مصر بالتذبذب؛ حيث ارتفع من (٩٧) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٩٩) فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٤، ثم انخفض إلى (٩٦) فى تقرير ٢٠١٥.**
- **الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو الانخفاض البسيط، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا بسيطًا خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥)؛ حيث انخفض من (٩٧) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٩٦) فى تقرير ٢٠١٥.**
- **تأتى مصر فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٣) دول بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥؛ حيث إن معدل الاستبقاء فى التعليم الابتدائى بها أعلى من تونس، وتركيا، والأرجنتين، بينما يتساوى مع مثيله فى إيران ويقل عن مثيله فى بقية الدول المختارة، مما يدل على انخفاض معدل الاستبقاء فى التعليم الابتدائى بمصر عن عدد من الدول المختارة.**
- **تأتى موريشيوس متقدمة عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥.**

يتضح مما سبق، أن معدل الاستبقاء حتى الصف الأخير فى التعليم الابتدائى المصرى فى هذه التقارير جاء منخفضًا بمرور الوقت وبالنسبة لعدد من الدول المختارة، ويتسم بالتذبذب، ويميل إلى مزيد من الانخفاض. يضاف إلى ذلك أن معدل الاستبقاء حتى الصف الأخير فى التعليم الابتدائى المصرى فى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع ٢٠١٥ جاء أقل من عدد من الدول المختارة. كما جاءت مصر متأخرة

بالنسبة للأردن وإسرائيل. **ويدل هذا الانخفاض فى معدل الاستبقاء على انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى.**

ويمكن أن تتبلور النتيجة النهائية من تتبع معدل الرسوب ومعدل الاستبقاء، فى: انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى المصرى، واستمرار انخفاضها.

٣- نسبة التلاميذ إلى المعلمين

تعبر **نسبة التلاميذ إلى المعلمين** عن متوسط عدد التلاميذ لكل معلم فى مستوى معين من مستويات التعليم(٦٦).

٣-١- نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى

يعرض الجدول الآتى نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع.

جدول (١١)

نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع (٢٠١١ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر(*)
مصر	٢٥	٢٥	٣٠	٣٠	٢٨
الأردن	٢١	١٨	١٨	١٧	١٩
تركيا	٢٧	٢٧	٢٣	٢١	٢٥
الصين	٢٢	٢٤	٢٣	٢٣	٢٣
ماليزيا	٢٤	١٨	١٨	١٩	٢٠
جمهورية كوريا	١٨	١٧	...	٢١	١٩
الأرجنتين	١٨	٢٠	...	...	١٩
موريشيوس	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤

(*) لكون النسبة فى كل التقارير عدد صحيح ، فإن البحث يقوم بتقريب متوسط المؤشر لعدد الصحيح.

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2011, Op. Cit., P.326, P.328, P.332.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2012, Op. Cit., P.372, P.374, P.378.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014, Op.Cit., P.372, P.374, P.376.

UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015, Op. Cit., P.376, P.378, P.380.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يزيد متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة، أى أنها متأخرة بشكل كبير عن هذه الدول فى هذا المتوسط، فمصر تقع فى المرتبة الأخيرة. كما تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتركيا فى متوسط المؤشر.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التزايد المستمر، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥)؛ حيث ارتفع من (٢٥) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٣٠) فى تقرير ٢٠١٥، بمقدار زيادة (٥).
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بنسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى، واللافت للنظر أن النسبة تزيد بشكل كبير فى مصر عن هذه الدول، أى أن مصر متأخرة بشكل كبير عنها.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥؛ حيث إن نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى بمصر أعلى كثيرًا من موريشيوس التى يصل فيها كل من متوسط المؤشر وقيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥ إلى (١٤).
- ترتفع نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى بمصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط النسبة، وكذلك قيمتها فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى ماليزيا (٢٠)، (١٩)، وفى جمهورية كوريا (١٩)، (٢١).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥ أن: نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى بمصر أعلى كثيرًا من مثيلاتها على مستوى متوسط العالم، ومتوسط الدول المتقدمة، ومتوسط الدول النامية، ومتوسط الدول العربية؛ حيث تبلغ النسبة فى العالم (٢١)، وفى الدول المتقدمة (١٤)، وفى الدول النامية (٢٥)، وفى الدول العربية (٢٠)[٦٧].

بالتالى، يمكن استخلاص أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى بمصر فى هذه التقارير جاءت مرتفعة جدًا بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وتتجه إلى ارتفاع كبير مستمر. يضاف إلى ذلك أن هذه النسبة بمصر فى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع ٢٠١٥ جاءت مرتفعة جدًا بين الدول المختارة، بل

جاءت أعلى من مثيلاتها على مستوى العالم، والدول المتقدمة، والدول النامية، والدول العربية. أى أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى بمصر أعلى كثيرًا من مثيلاتها فى الدول المختارة، بل وأعلى من المعدلات العالمية. وتنعكس زيادة تلك النسبة على هذا النحو سلبيًا على جودة العملية التعليمية.

ويدل هذا الارتفاع فى نسبة التلاميذ إلى المعلمين على تدنى جودة التعليم قبل الابتدائى بمصر بشكل كبير؛ ذلك أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين من أهم مؤشرات جودة التعليم عامةً وفى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع خاصةً. مما يعنى ضرورة أن تسعى مصر جادة لتخفيض هذه النسبة بشكل كبير ، وصولاً إلى المعدلات العالمية. وإذا أرادت مصر أن تصل إلى نسبة التلاميذ إلى المعلمين على النحو الذى يماثل الدول المتقدمة، فيتعين العمل للوصول بها إلى مستوى يقترب من (١٤)[٦٨].

٣-٢- نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى

يعرض الجدول الآتى نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع.

جدول (١٢)

نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير الرصد العالمى للتعليم للجميع (٢٠١١-٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٢	تقرير ٢٠١٤/١٣	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر(*)
مصر	٢٧	٢٦	٢٨	٢٨	٢٧
تونس	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
الصين	١٨	١٧	١٧	١٨	١٨
ماليزيا	١٥	١٣	١٣	١٢	١٣
جمهورية كوريا	٢٤	٢١	٢١	١٨	٢١
الأرجنتين	١٦	١٦	...	...	١٦
إسرائيل	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
إيران	٢٠	٢٠	٢٠	...	٢٠
موريشيوس	٢٢	٢١	٢٠	٢١	٢١

(*) لكون النسبة فى كل التقارير عدد صحيح ، فإن البحث يقوم بتقريب متوسط المؤشر لعدد الصحيح.

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2011, Op. Cit., P.326, P.328, P.330, P.332.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2012, Op. Cit., P.372, P.374, P.376, P.378.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014, Op. Cit., P.373, P.375, P.377.
UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015, Op. Cit., P.377, P.379, P.381.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يزيد متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة، أى أنها متأخرة بشكل كبير عن هذه الدول فى هذا المتوسط، فمصر تقع فى المرتبة الأخيرة. كما تأتى متأخرة كثيرًا عن تونس، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.
- يتسم المؤشر فى مصر بالتذبذب؛ حيث انخفض من (٢٧) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٢٦) فى تقرير ٢٠١٢، ثم ارتفع إلى (٢٨) فى تقرير ٢٠١٣/٢٠١٤، وثبت عند (٢٨) فى تقرير ٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التزايد البسيط، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥)؛ حيث ارتفع من (٢٧) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٢٨) فى تقرير ٢٠١٥.
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بنسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى، واللافت للنظر أن النسبة تزيد بشكل كبير فيها عن هذه الدول، أى أن مصر متأخرة بشكل كبير عنها.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥؛ حيث إن نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى بمصر أعلى كثيرًا من موريشيوس التى يصل فيها كل من متوسط المؤشر وقيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥ إلى (٢١).
- ترتفع نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى بمصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط النسبة، وكذلك قيمتها فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى ماليزيا (١٣)، (١٢)، وفى جمهورية كوريا (٢١)، (١٨).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥ – بصفة عامة – أن: نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى بمصر أعلى كثيرًا من مثيلاتها على مستوى متوسط العالم، ومتوسط الدول المتقدمة، ومتوسط الدول النامية، ومتوسط الدول العربية؛ حيث تبلغ النسبة فى العالم (٢٤)، وفى الدول المتقدمة (١٤)، وفى الدول النامية (٢٦)، وفى الدول العربية (١٩)[٦٩].

يتضح مما سبق، أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى بمصر فى هذه التقارير جاءت مرتفعة جدًا بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وتتسم بالتذبذب، وتتجه إلى ارتفاع مستمر. يضاف إلى ذلك أن هذه النسبة بمصر فى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع ٢٠١٥ جاءت مرتفعة جدًا بين الدول المختارة، بل جاءت أعلى من مثيلاتها على مستوى العالم، والدول المتقدمة، والدول النامية، والدول العربية. أى أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم الابتدائى بمصر أعلى كثيرًا من مثيلاتها فى الدول المختارة، بل وأعلى من المعدلات العالمية. وتنعكس زيادة تلك النسبة على هذا النحو سلبيًا على جودة العملية التعليمية.

ويدل هذا الارتفاع فى نسبة التلاميذ إلى المعلمين على تدنى جودة التعليم الابتدائى بمصر بشكل كبير. مما يعنى ضرورة أن تسعى مصر جادة لتخفيض هذه النسبة بشكل كبير ، وصولاً إلى المعدلات العالمية. وإذا أرادت مصر أن تصل إلى نسبة التلاميذ إلى المعلمين على النحو الذى يماثل الدول المتقدمة، فيتعين العمل للوصول بها إلى مستوى يقترب من (١٤)[٧٠].

ويمكن أن تتبلور النتيجة النهائية من تتبع نسبة التلاميذ إلى المعلمين فى التعليم قبل الابتدائى وفى التعليم الابتدائى، فى: ارتفاع ملحوظ فى النسبتين، يؤدى إلى انخفاض جودة التعليم قبل الابتدائى والتعليم الابتدائى فى مصر بشكل كبير، واستمرار انخفاضها.

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهى أنه من خلال مراجعة الجداول الإحصائية الواردة فى تقرير الرصد العالمى للتعليم للجميع ٢٠١٥، يتبين غياب بعض البيانات الخاصة بالتعليم فى مصر، ومن أهمها البيانات المتعلقة بالإنفاق على التعليم، مثل:

- إجمالى الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى.
- إجمالى الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق العام.
- الإنفاق العام الجارى على التعليم الابتدائى كنسبة مئوية من الإنفاق العام الجارى على التعليم.

- الإنفاق العام الجارى على التعليم الابتدائى للتلميذ (تكلفة الوحدة).
- الإنفاق العام الجارى على التعليم الإعدادى والثانوى كنسبة مئوية من الإنفاق العام الجارى على التعليم.
- الإنفاق العام الجارى على التعليم الإعدادى والثانوى لكل تلميذ (تكلفة الوحدة).
- الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى للتعليم الابتدائى كنسبة مئوية من الإنفاق العام الجارى على التعليم الابتدائى.
- أجور المعلمين التعليم الابتدائى كنسبة مئوية من الإنفاق العام الجارى على التعليم الابتدائى.

ثالثًا - تقرير التنمية البشرية

تقرير التنمية البشرية هو تقرير سنوى يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى؛ لإثراء النقاش العالمى الدائر حول قضايا التنمية الرئيسة، بالإضافة إلى تقديم أدوات قياس جديدة، وتحليلات ابتكارية واقتراحات للسياسات العامة[٧١]. ويتناول حال التنمية البشرية على مستوى العالم، وصدر لأول مرة عام ١٩٩٠، بهدف وضع البشر فى بؤرة عملية التنمية. ويقوم التقرير بحساب دليل التنمية البشرية Human Development Index، ومن ثم يرتب الدول وفقاً له. وتم إعداد دليل التنمية البشرية للتأكيد على أن الناس وقدراتهم ينبغى أن تكون المعايير النهائية لتقييم التنمية فى أى بلد، وليس النمو الاقتصادى وحده. ودليل التنمية البشرية هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز فى الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، ومستوى التعليم، والحصول على مستوى معيشى لائق[٧٢].

وسوف يناقش البحث فيما يأتى عددًا من مؤشرات نظام التعليم الواردة فى هذا التقرير:

١- متوسط سنوات الدراسة

يعبر **متوسط سنوات الدراسة** عن متوسط عدد سنوات التعليم التى تلقاها الأشخاص من الفئة العمرية (٢٥ سنة فأكثر)[٧٣]. ويعرض الجدول الآتى متوسط سنوات الدراسة بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية.

جدول (١٣)

متوسط سنوات الدراسة بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية (٢٠١١ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٦	٦,٥
الأردن	٨,٦	٨,٦	٩,٩	٩,٩	٩,٣
تونس	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٨	٦,٦
تركيا	٦,٥	٦,٥	٧,٦	٧,٦	٧,١
الصين	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
ماليزيا	٩,٥	٩,٥	٩,٥	١٠,٠	٩,٦
جمهورية كوريا	١١,٦	١١,٦	١١,٨	١١,٩	١١,٧
الأرجنتين	٩,٣	٩,٣	٩,٨	٩,٨	٩,٦
إسرائيل	١١,٩	١١,٩	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٢
إيران	٧,٣	٧,٨	٧,٨	٨,٢	٧,٨
موريشيوس	٧,٢	٧,٢	٨,٥	٨,٥	٧,٩

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2011: Sustainability and Equity, A Better Future for All, UNDP, New York, 2011, PP.127-128.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013: The Rise of the South, Human Progress in a Diverse World, UNDP, New York, 2013, PP.144-145.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress, Reducing Vulnerabilities and Building Resilience, UNDP, New York, 2014, P.160-161.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015: Work for Human Development, UNDP, New York, 2015, PP.208-209.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- **يقل متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن كل الدول المختارة، أى أنها متأخرة بشكل كبير عن كل هذه الدول فى متوسط عدد سنوات التعليم التى تلقاها الأشخاص من الفئة العمرية (٢٥ سنة فأكثر)، فمصر تقع فى المرتبة الأخيرة بين هذه الدول، مما يدل على انخفاض الحالة التعليمية للسكان فى مصر بشكل كبير بالنسبة لهذه الدول. كما تأتى مصر متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.**

- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو الارتفاع المحدود جدًا مؤديًا إلى تحسن ضعيف جدًا، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا بسيطًا جدًا خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥)؛ حيث ارتفع من (٦,٤) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٦,٦) فى تقرير ٢٠١٥، بمقدار زيادة (٠,٢) فقط خلال خمس سنوات.
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بمتوسط سنوات الدراسة، واللافت للنظر أن قيمة المؤشر تقل فيها كثيرًا عن مثيلاتها فى أغلب هذه الدول.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥.
- ينخفض متوسط سنوات الدراسة فى مصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى ماليزيا (٩,٦)، (١٠,٠)، وفى جمهورية كوريا (١١,٧)، (١١,٩)، وفى الأرجنتين (٩,٦)، (٩,٨).
- ينخفض متوسط سنوات الدراسة فى مصر كثيرًا عن إسرائيل، بصورة تصل إلى أن هذا المتوسط فى إسرائيل يقترب من ضعف مثيله فى مصر؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى إسرائيل (١٢,٢)، (١٢,٥).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥، ما يلى:

- لا توجد دولة أقل من مصر فى متوسط سنوات الدراسة من جميع الدول التى تسبقها فى دليل التنمية البشرية، ما عدا دولة الملديف (ترتيبها١٠٤)؛ حيث يبلغ هذا المتوسط فيها (٥,٨)، أى أن مصر تقع فى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة لتلك الدول. والأكثر من ذلك أن كثير من الدول التى تلى مصر فى ترتيب التنمية البشرية هى الأخرى أعلى منها فى هذا المتوسط.
- ينخفض متوسط سنوات الدراسة بمصر كثيرًا عن مثيله على مستوى متوسط العالم، ومتوسط الدول النامية، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة؛ حيث تبلغ النسبة فى العالم (٧,٩)، وفى الدول النامية (٦,٨)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا (١١,٨)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٨,٢)[٧٤]. مما يدل على انخفاض الحالة التعليمية للسكان فى مصر بشكل كبير بالنسبة للمعدلات العالمية.

وبذلك يتضح أن متوسط سنوات الدراسة بمصر فى هذه التقارير جاء ضعيفاً جداً بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، ويميل نحو ارتفاع محدود للغاية، بدلاً من تحقيقه ارتفاع ملحوظ يعمل على تحسين الحالة التعليمية للسكان. يضاف إلى ذلك أن هذا المتوسط بمصر فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ جاء ضعيفاً جداً بين الدول المختارة، كما أنه أقل من جميع الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية، ما عدا دولة واحدة، مما يدل على انخفاض الحالة التعليمية للسكان فى مصر بشكل كبير بالنسبة للدول المختارة وغالبية الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية. كما جاءت مصر متأخرة جداً بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة.

وإذا أرادت مصر أن تصل إلى متوسط سنوات الدراسة على النحو الذى يماثل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، فيتعين العمل للوصول به إلى مستوى يقترب من (١١,٨)[٧٥].

٢- المساواة فى التعليم

منذ بداية إصداره وحتى إصدار عام ٢٠٠٩، اعتاد تقرير التنمية البشرية على حساب دليل التعليم كأحد مكونات دليل التنمية البشرية. وبدءاً من إصدار عام ٢٠١٠، تم العدول عن ذلك، وقام التقرير بحساب دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة كأحد مكونات دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة. كما أنه بدءاً من إصدار عام ٢٠١٤، قام التقرير بحساب مؤشر عدم المساواة فى التعليم.

يعبر **عدم المساواة فى التعليم** عن النسبة المئوية لعدم المساواة فى توزيع سنوات الدراسة استناداً إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر. ويعبر **دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة** عن دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة فى توزيع سنوات الدراسة استناداً إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر[٧٦].

٢-١- عدم المساواة فى التعليم

يعرض الجدول الآتى عدم المساواة فى التعليم بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية.

جدول (١٤)

عدم المساواة فى التعليم بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية (٢٠١٤ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	٤٠,٩	٤٠,٩	٤٠,٩
الأردن	٢٢,٤	١٦,٩	١٩,٧
تركيا	١٤,١	١٤,٢	١٤,٢
جمهورية كوريا	٢٨,١	٢٥,٥	٢٦,٨
الأرجنتين	٨,٦	٨,١	٨,٤
إسرائيل	٧,٩	٩,٩	٨,٩
إيران	٣٧,٣	٣٧,٣	٣٧,٣
موريشيوس	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014, Op. Cit., PP.168-169.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op. Cit., PP.216-217.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يزيد متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة، أى أنها متأخرة بشكل كبير جدًا عن هذه الدول فى عدم المساواة فى التعليم، فمصر تقع فى المرتبة الأخيرة بينها. كما تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.
- يتسم المؤشر فى مصر بالثبات؛ حيث إنه ثابت عند (٤٠,٩٪) فى تقريرى ٢٠١٤، و٢٠١٥، وهى قيمة مرتفعة للغاية، مما يدل على ارتفاع كبير فى عدم المساواة فى التعليم بمصر.
- يتمركز عدم المساواة فى التعليم بمصر خلال الفترة (٢٠١٤ -٢٠١٥) قريبًا من المتوسط، أى أنه مرتفع بقدر كبير.
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بعدم المساواة فى التعليم، واللافت للنظر أن قيمة المؤشر تزيد كثيرًا فيها عن مثيلاتها فى أغلب الدول المختارة، مما يدل على تدنى المساواة فى التعليم فى مصر بشكل كبير جدًا بالنسبة لهذه الدول.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥، بصورة تصل إلى أن عدم المساواة فى التعليم بمصر يزيد عن مثيله فى

موريشيوس بأكثر من ثلاثة أضعاف؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى موريشيوس (١٣,٢٪)، (١٣,٢٪).

- يرتفع عدم المساواة فى التعليم فى مصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى الأرجنتين (٨,٤٪)، (٨,١٪).
- يرتفع عدم المساواة فى التعليم فى مصر كثيرًا عن إسرائيل، بصورة تصل إلى أن عدم المساواة فى التعليم بمصر يزيد عن مثيله فى إسرائيل بأكثر من أربعة أضعاف؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى إسرائيل (٨,٩٪)، (٩,٩٪).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥، ما يلى:

- لا توجد دولة أعلى من مصر فى عدم المساواة فى التعليم من جميع الدول التى تسبقها فى دليل التنمية البشرية، أى أن مصر تقع فى المرتبة الأخيرة بالنسبة لتلك الدول. والأكثر من ذلك أن كثير من الدول التى تلى مصر فى ترتيب التنمية البشرية هى الأخرى أقل منها فى عدم المساواة فى التعليم.
- إجمالى عدد الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة (١٤٣)، بعملية حسابية بسيطة نجد أن مصر تقع فى الترتيب (١٣٩) من (١٤٣) دولة وفقًا لعدم المساواة فى التعليم، أى قبل الأخير بأربع دول.
- يرتفع عدم المساواة فى التعليم بمصر كثيرًا عن مثيله على مستوى متوسط العالم، ومتوسط الدول النامية، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة؛ حيث يبلغ المؤشر فى العالم (٢٦,٨٪)، وفى الدول النامية (٣٢,٣٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا (٨,٠٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (١٦,٨٪). كما يرتفع عن مثيله على مستوى متوسط الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة – والتى ضمنها مصر –، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، ومتوسط الدول العربية؛ حيث يبلغ المؤشر فى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٣٤,٧٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (٣٧,٩٪)، وفى الدول العربية (٣٩,٩٪).[٧٧]

أى أن عدم المساواة فى التعليم (عدم المساواة فى توزيع سنوات الدراسة) بمصر فى هذه التقارير جاء مرتفعًا بقدر كبير للغاية بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، ويتجه نحو الثبات، بدلاً من أن يحقق انخفاضًا مستمرًا سريعًا يعمل على تحسين المساواة فى التعليم. يضاف إلى ذلك أن عدم المساواة فى التعليم بمصر فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ جاء مرتفعًا بقدر كبير للغاية بين الدول المختارة، كما أنه أعلى من جميع الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية، بل وأعلى من كل متوسطات مجموعات التنمية البشرية. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وبالنسبة للدول المحورية فى المنطقة. مما يدل على تدنى المساواة فى التعليم المصرى بشكل كبير بالنسبة للدول المختارة وجميع الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية، بل ولكثير من الدول، وللمعدلات العالمية.

وإذا أرادت مصر أن تصل إلى عدم المساواة فى التعليم على النحو الذى يماثل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، فيتعين العمل للوصول به إلى مستوى يقترب من (٠,٨٪)[٧٨].

٢-٢- دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة

يعرض الجدول الآتى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية.

جدول (١٥)

دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية (٢٠١١ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	٠,٣٣١	٠,٣٤٧	٠,٣٣٩	٠,٣٥١	٠,٣٤٢
الأردن	٠,٥٥١	٠,٥٤١	٠,٥٤٣	٠,٥٨٦	٠,٥٥٥
تونس	٠,٣٩٦	...	...	٠,٤١٥	٠,٤٠٦
تركيا	٠,٤٢٣	٠,٤٤٢	٠,٥٦٠	٠,٥٦٣	٠,٤٩٧
الصين	٠,٤٧٨	٠,٤٨١	...	...	٠,٤٨٠
جمهورية كوريا	٠,٦٩٦	٠,٧٠٢	٠,٦٢٢	٠,٦٤٤	٠,٦٦٦
الأرجنتين	٠,٧٠٨	٠,٧١٦	٠,٧١٦	٠,٧٥٩	٠,٧٢٥
إسرائيل	٠,٨٣٥	٠,٨٤٠	٠,٧٨٦	٠,٧٧٦	٠,٨٠٩

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
إيران	...	...	٠,٤٢٩	٠,٤٣٣	٠,٤٣١
موريشيوس	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٦٢٣	٠,٦٢٣	٠,٥٩٧

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2011, Op. Cit., PP.135-136.
United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013, Op. Cit., PP.152-153.
United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014, Op. Cit., PP.168-169.
United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op. Cit., PP.216-217.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- ينخفض متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة، أى أنها متأخرة بشكل كبير جدًا عن هذه الدول فى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة، فمصر تقع فى المرتبة الأخيرة بينها. كما تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.
- يتسم المؤشر فى مصر بالتذبذب البسيط؛ حيث ارتفع من (٠,٣٣١) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٠,٣٤٧) فى تقرير ٢٠١٣، ثم انخفض إلى (٠,٣٣٩) فى تقرير ٢٠١٤، وعاود الارتفاع إلى (٠,٣٥١) فى تقرير ٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو الارتفاع المحدود جدًا، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا بسيطًا جدًا خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥)؛ حيث ارتفع من (٠,٣٣١) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٠,٣٥١) فى تقرير ٢٠١٥، بمقدار زيادة (٠,٠٢) فقط خلال خمس سنوات.
- يتمركز دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة بمصر خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥) دون المتوسط بقدر كبير، أى أنه منخفض بقدر كبير.
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بدليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة، واللافت للنظر أن قيمة المؤشر تقل فيها كثيرًا عن مثيلاتها فى أغلب هذه الدول، مما يدل على تدنى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة فى مصر بشكل كبير جدًا بالنسبة للدول المختارة.

- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥، بصورة تصل إلى أن هذا الدليل فى موريشيوس يكاد يقترب من ضعف مثيله فى مصر؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى موريشيوس (٠,٥٩٧)، (٠,٦٢٣).
- ينخفض دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة فى مصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى جمهورية كوريا (٠,٦٦٦)، (٠,٦٤٤)، وفى الأرجنتين (٠,٧٢٥)، (٠,٧٥٩).
- ينخفض دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة فى مصر كثيرًا عن إسرائيل، بصورة تصل إلى أن هذا الدليل فى إسرائيل يزيد عن ضعف مثيله فى مصر؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى إسرائيل (٠,٨٠٩)، (٠,٧٧٦).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥، ما يلى:

- لا توجد دولة أقل من مصر فى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة من جميع الدول التى تسبقها فى دليل التنمية البشرية، ما عدا دولة الملديف (ترتيبها١٠٤)؛ حيث يبلغ هذا الدليل فيها (٠,٣٣٣)، أى أن مصر تقع فى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة لتلك الدول. والأكثر من ذلك أن كثير من الدول التى تلى مصر فى ترتيب التنمية البشرية هى الأخرى أعلى منها فى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة.
- إجمالى عدد الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة (١٤٣)، بعملية حسابية بسيطة نجد أن مصر تقع فى الترتيب (١٣٤) من (١٤٣) دولة وفقًا لدليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة، أى قبل الأخير بتسع دول.
- ينخفض دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة بمصر كثيرًا عن مثيله على مستوى متوسط العالم، ومتوسط الدول النامية، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة؛ حيث يبلغ الدليل فى العالم (٠,٤٤٢)، وفى الدول النامية (٠,٣٧٤)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا (٠,٧٨٢)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٠,٥٤٢).[٧٩]

بناءً على ما سبق، يتضح أن دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة (دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة فى توزيع سنوات الدراسة) بمصر فى هذه التقارير جاء منخفضًا بقدر كبير بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، ويتجه إلى ارتفاع محدود للغاية، وهو ارتفاع غير مطرد. يضاف إلى ذلك أن دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة بمصر فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ جاء منخفضًا بقدر كبير للغاية بين الدول المختارة، كما أنه أقل من جميع الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية، ما عدا دولة واحدة، بل وفى ترتيب متأخر بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وبالنسبة للدول المحورية فى المنطقة. مما يدل على تدنى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة فى مصر بشكل كبير بالنسبة للدول المختارة وغالبية الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية، بل ولكثير من الدول، وللمعدلات العالمية.

وإذا أرادت مصر أن تصل إلى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة على النحو الذى يماثل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، فيتعين العمل للوصول به إلى مستوى يقترب من (٠,٧٨٢)[٨٠].

ويمكن أن تتبلور النتيجة النهائية من تتبع عدم المساواة فى التعليم، ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة، فى: أن عدم المساواة فى التعليم جاء مرتفعًا للغاية، ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة جاء منخفضًا بقدر كبير جدًا. وهذا يدل على أن التعليم المصرى يبدى قدرًا كبيرًا من عدم المساواة، وهذا مؤشر له خطورته على حال التعليم، وعلى تكافؤ الفرص والعدالة التعليمية، ومن ثم العدالة الاجتماعية فى مصر. بالإضافة إلى أن نظام التعليم يعانى ضعفًا كبيرًا يبدو واضحًا من تدنى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة.

٣- الحرمان من التعليم

لقد بدأ تقرير التنمية البشرية فى حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد Multidimensional Poverty Index، لقياس الحرمان المتعدد الأوجه الذى يواجهه البشر فى التعليم والصحة ومستوى المعيشة، والذى يتكون من أبعاد الحرمان الثلاثة (التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة). وابتداءً من تقرير ٢٠١٣، بدأ يتم حساب **مساهمة**

أبعاد الحرمان فى الفقر العام (النسبة المئوية من دليل الفقر المتعدد الأبعاد التى تُعزى إلى الحرمان فى كل بعد)[٨١].

يعرض الجدول الآتى مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية. (مع الأخذ فى الاعتبار أن جدول دليل الفقر المتعدد الأبعاد فى التقرير خاص بعدد من الدولة النامية فقط، من هنا لا تأتى كل الدول المختارة فى الجدول الآتى).

جدول (١٦)

مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية (٢٠١٣ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	٤٨,١	٤١,٨	٤٥,٦	٤٥,٢
الأردن	٤٩,٦	٣٣,٧	٣١,٥	٣٨,٣
تونس	٢٥,٠	٣٣,٧	٣٣,٧	٣٠,٨
الصين	٦٤,٨	٢١,٠	٣٠,٠	٣٨,٦
الأرجنتين	٤١,٩	٣٨,٢	٣٨,٢	٣٩,٤

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013, Op. Cit., PP.160-161.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014, Op. Cit., PP.180-181.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op. Cit., PP.228-229.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- يزيد متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن الدول المختارة الواردة فى الجدول، مما يدل على زيادة مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام بها بالنسبة لتلك الدول، فمصر تقع فى المرتبة الأخيرة بين هذه الدول. كما تأتى متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس فى متوسط المؤشر.
- يتسم المؤشر فى مصر بالتذبذب؛ حيث انخفض من (٤٨,١٪) فى تقرير ٢٠١٣ إلى (٤١,٨٪) فى تقرير ٢٠١٤، ثم ارتفع إلى (٤٥,٦٪) فى تقرير ٢٠١٥.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو الانخفاض المحدود جدًا، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا بسيطًا جدًا خلال الفترة (٢٠١٣ -٢٠١٥)؛ حيث انخفض من (٤٨,١٪) فى تقرير ٢٠١٣ إلى (٤٥,٦٪) فى تقرير ٢٠١٥. أى بمعدل نقصان (٢,٥٪) فقط.

- تتمركز مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام بمصر خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٥) قريبًا من (٥٠٪)، أى أن الحرمان من التعليم يمثل ما يقرب من نصف الفقر العام، من ثم يعد الحرمان من التعليم مرتفعًا بقدر كبير.
- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة الواردة فى الجدول فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بمساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام، واللافت للنظر أن قيمة المؤشر تزيد فيها كثيرًا عن مثيلاتها فى أغلب هذه الدول، مما يدل على زيادة مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام فى مصر بشكل كبير بالنسبة لهذه الدول.

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥، ما يلى:

- لا يأتى بعد مصر إلا: الجمهورية العربية السورية، والعراق. ولما كان إجمالى عدد الدول (وكلها دول نامية) الواردة فى جدول دليل الفقر المتعدد الأبعاد يبلغ (١٠١) دولة. وبعملية حسابية بسيطة نجد أن مصر تقع فى الترتيب (٩٩) وفقًا لمساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام. أى أنها تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٢) دولة من بين الدول النامية بالنسبة للحرمان من التعليم.
- توجد دول أقل من مصر فى الترتيب حسب التنمية البشرية، ولكن الحرمان من التعليم فيها أقل بكثير من مصر، مثل: فيتنام، وغانا، والكونغو، وزامبيا، وبنجلاديش، وكينيا، والنيجر (الدولة الأخيرة فى الترتيب حسب دليل التنمية البشرية).[٨٢]

يتضح مما سبق، أن مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام بمصر فى هذه التقارير جاءت مرتفعة للغاية بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وتتسم بالتذبذب، وتتجه نحو انخفاض محدود جدًا. يضاف إلى ذلك أن مساهمة الحرمان من التعليم فى الفقر العام بمصر فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ جاءت مرتفعة بين الدول المختارة، مما يدل على ارتفاع الحرمان من التعليم المصرى. وأيضًا جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى. كما جاء الحرمان من التعليم بمصر فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٢) دولة من بين الدول النامية، بل وأعلى من دول أقل منها فى الترتيب حسب التنمية البشرية لاسيما النيجر (الدولة الأخيرة فى الترتيب حسب دليل التنمية البشرية)، مما يدل على ارتفاع الحرمان من التعليم المصرى بصورة مفزعة. أى أن

الحرمان من التعليم فى مصر جاء مرتفعًا للغاية، مما يعنى حرمان كبير للمصريين من التعليم، وهذا مؤشر له خطورته على حال التعليم، وعلى العدالة الاجتماعية فى مصر، بل وعلى المجتمع بأسره.

٤- معدل التسرب من التعليم الابتدائى

يعبر **معدل التسرب من التعليم الابتدائى** عن النسبة المئوية لطلاب فوج دراسى ما، مقيدين بمدرسة ابتدائية، ولكنهم تسربوا قبل الوصول إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائى. ويتم حسابها بطرح معدل الاستبقاء حتى الصف الأخير من التعليم الابتدائى من الرقم (١٠٠)، مع افتراض بقاء معدلات التدفق المرصودة على حالها طوال فترة بقاء هذا الفوج وعدم عودة المتسربين إلى المدرسة[٨٣].

يعرض الجدول الآتى معدل التسرب من التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية. (مع ملاحظة أنه لا يوجد معدل التسرب فى تقرير ٢٠١١)

جدول (١٧)

معدل التسرب من التعليم الابتدائى بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية (٢٠١٣ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	...	١,١	٣,٩	٢,٥
الأردن	٦,٦	٢,١	٢,١	٣,٦
تونس	٥,٣	٥,٣	٥,٩	٥,٥
تركيا	٨,٢	٥,٠	١٠,٠	٧,٧
ماليزيا	٢,٣	٠,٨	٠,٩	١,٣
جمهورية كوريا	١,٢	١,٠	٠,٨	١,٠
الأرجنتين	٦,٢	٤,٧	٢,٩	٤,٦
إسرائيل	١,١	١,١	١,١	١,١
إيران	٥,٧	٣,٨	٣,٨	٤,٤
موريشيوس	٢,٢	٢,٧	٤,٢	٣,٠

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013, Op. Cit., PP.170-171.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014, Op. Cit., PP.192-193.
United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op. Cit., PP.242-243.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- **يرتفع متوسط المؤشر فى مصر عن ماليزيا، وجمهورية كوريا، وإسرائيل، وموريشيوس، بينما يقل عن الأردن، وتونس، وتركيا، والأرجنتين، وإيران. مما يدل على أن مصر تأتى فى مرتبة أعلى قليلاً من المتوسط بين الدول المختارة.**
- **الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو الارتفاع، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة (٢٠١٣ -٢٠١٥)؛ حيث ارتفع من (١,١) فى تقرير ٢٠١٤ إلى (٣,٩) فى تقرير ٢٠١٥.**
- **تأتى مصر فى مرتبة أقل من المتوسط بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بمعدل التسرب من التعليم الابتدائى؛ حيث يزيد هذا المعدل فى مصر عن الأردن، وماليزيا، وجمهورية كوريا، والأرجنتين، وإسرائيل، وإيران، بينما يقل عن تونس، وتركيا، وموريشيوس.**
- **يرتفع معدل التسرب من التعليم الابتدائى بمصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى ماليزيا (١,٣)، (٠,٩)، وفى جمهورية كوريا (١,٠)، (٠,٨).**
- **يرتفع معدل التسرب من التعليم الابتدائى بمصر كثيرًا عن إسرائيل؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى إسرائيل (١,١)، (١,١).**

أى أن معدل التسرب من التعليم الابتدائى بمصر فى هذه التقارير جاء أعلى من عدد من الدول المختارة وأقل من عدد آخر، ومتجهًا صوب الارتفاع. يضاف إلى ذلك أن معدل التسرب من التعليم الابتدائى بمصر فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ جاء أعلى من كثير من الدول المختارة. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لإسرائيل. ويدل ذلك على انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى بمصر بالنسبة لتلك الدول.

٥- الإنفاق العام على التعليم

يعبر **الإنفاق العام على التعليم** عن الإنفاق الجارى والرأسمالى على التعليم، كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى(٨٤).

يعرض الجدول الآتى الإنفاق العام على التعليم (كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى) بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية.

جدول (١٨)

الإنفاق العام على التعليم (كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى) بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية (٢٠١١ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١١	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	٥,٠	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٤,١
تونس	٦,٢	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٢
تركيا	٦,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٩
ماليزيا	٤,٨	٥,٨	٥,١	٥,٩	٥,٤
جمهورية كوريا	٦,٥	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٥,٤
الأرجنتين	٩,٥	٦,٠	٥,٨	٥,١	٦,٦
إسرائيل	٧,٦	٥,٨	٦,٠	٥,٦	٦,٣
إيران	٥,٥	٤,٧	٤,٧	٣,٧	٤,٧
موريشيوس	٥,٧	٣,١	٣,٧	٣,٧	٤,١

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2011, Op. Cit., PP.162-163.
United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013, Op. Cit., PP.162-163.
United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014, Op. Cit., PP.192-193.
United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op. Cit., PP.242-243.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- ينخفض متوسط المؤشر كثيراً فى مصر عن غالبية الدول المختارة، فمصر تقع فى المرتبة قبل الأخيرة بين هذه الدول، مما يدل على انخفاض متوسط الإنفاق العام على التعليم فيها بالنسبة لهذه الدول. كما تأتى متأخرة كثيراً عن تونس، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.

- يتمركز المؤشر حول (٣,٨٪)، مما يدل على أن الإنفاق العام على التعليم فى مصر لا يزيد بمرور الوقت، وهذا يعنى أنه يتناقص مع ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم، وتزايد متطلبات تطوير نظام التعليم، وتزايد أعداد الطلاب.
- الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو الانخفاض، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٥)؛ حيث انخفض من (٥,٠٪) فى تقرير ٢٠١١ إلى (٣,٨٪) فى تقرير ٢٠١٥، بمقدار نقصان (١,٢٪)، مما يشير إلى التقليص فى الإنفاق العام على التعليم، بدلاً من زيادته.
- تأتى مصر فى المرتبة قبل الأخيرة بـ (٣) دول بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى، واللافت للنظر أن قيمة المؤشر فيها تقل كثيرًا عن مثيلاتها فى أغلب الدول المختارة، مما يدل على انخفاض الإنفاق على التعليم فى مصر بشكل كبير جدًا بالنسبة للدول المختارة.
- ينخفض الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى ماليزيا (٥,٤٪)، (٥,٩٪)، وفى جمهورية كوريا (٥,٤٪)، (٤,٩٪)، وفى الأرجنتين (٦,٦٪)، (٥,١٪).
- ينخفض الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر كثيرًا عن إسرائيل، بصورة تصل إلى أن هذا المؤشر فى إسرائيل يزيد عن ضعف مثيله فى مصر؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى إسرائيل (٦,٣٪)، (٥,٦٪).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥، انخفاض الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر كثيرًا عن مثيلاتها على مستوى متوسط العالم، ومتوسط الدول النامية، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، ومتوسط الدول العربية؛ حيث يبلغ المؤشر فى العالم (٥,٠٪)، وفى الدول النامية

(٤,٧٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا (٥,١٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٤,٩٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٤,١٪)، وفى الدول العربية (٤,٣٪)[٨٥]. أى أن الفجوة كبيرة فى الإنفاق العام على التعليم بين مصر والمعدلات العالمية، مما يدل على تدنيه فى مصر بشكل كبير.

بالتالى، يمكن استخلاص أن الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بمصر فى هذه التقارير جاء منخفضًا بقدر كبير بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، ومتجهًا صوب التناقص. يضاف إلى ذلك أن الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بمصر فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ جاء أقل من كثير من الدول المختارة، وبالأخص إسرائيل، كما جاء أقل من معظم متوسطات مجموعات التنمية البشرية ومن المتوسط العالمى. مما يدل على تدنى الإنفاق العام على التعليم المصرى بالنسبة لكثير من الدول المختارة وللمعدلات العالمية. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وللدول المحورية فى المنطقة. أى أن الإنفاق على التعليم فى مصر جاء متدنيًا، ودون المستوى المطلوب لتطوير التعليم، مما يدل على أن التعليم المصرى يفتقر إلى أحد أهم مرتكزات النهوض به وإصلاحه وتطويره، وهذا مؤشر له خطورته على ضعف حال نظام التعليم المصرى.

وإذا أرادت مصر أن تصل إلى الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى على النحو الذى يماثل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، فيتعين العمل للوصول به إلى مستوى يقترب من (٥,١٪)[٨٦].

٦- الرضا عن جودة التعليم

يعبر **الرضا عن جودة التعليم** عن النسبة المئوية للمستجيبين الذين أجابوا "بالرضا" عن سؤال استطلاع جالوب العالمى Gallup World Poll: "هل أنت راضٍ أم غير راضٍ عن نظام التعليم؟"[٨٧].

يعرض الجدول الآتى الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم (بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا) بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية. (مع ملاحظة أنه لا يوجد هذا المؤشر فى تقرير ٢٠١١)

جدول (١٩)

الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم (بالنسبة المئوية للمجيبين بالرضا) بمصر والدول المختارة فى تقارير التنمية البشرية (٢٠١٣ - ٢٠١٥)

الدول	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤	تقرير ٢٠١٥	متوسط المؤشر
مصر	٤٢,٦	٤٠	٣٦	٣٩,٥
الأردن	٦٣,٣	٦١	٥٨	٦٠,٨
تونس	٥٤,٨	٤٤	٤٩	٤٩,٣
تركيا	٥٤,٣	٥٥	٥٣	٥٤,١
الصين	٦٢,٦	٦٢	٦٤	٦٢,٩
ماليزيا	٩١,٤	٩١	٧٦	٨٦,١
جمهورية كوريا	٥٠,٥	٥٥	٤٩	٥١,٥
الأرجنتين	٦٢,٦	٦٤	٦٢	٦٢,٩
إسرائيل	٦٤,٠	٦٢	٦٧	٦٤,٣
إيران	٦٧,٩	٦١	٥٥	٦١,٣
موريشيوس	٨٣,٥	...	٨١	٨٢,٣

المصدر: الجدول من تصميم وإعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013, Op. Cit., PP.170-171.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014, Op. Cit., PP.220-221.

United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op. Cit., PP.266-267.

يتضح من بيانات الجدول السابق، ما يلى:

- **ينخفض متوسط المؤشر كثيرًا فى مصر عن كل الدول المختارة، فمصر تقع فى المرتبة الأخيرة بين هذه الدول، مما يدل على تدنى الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم، وهذا يشير إلى تدنى جودة التعليم فيها. كما تأتى مصر متأخرة كثيرًا عن الأردن، وتونس، وتركيا، وإسرائيل، وإيران فى متوسط المؤشر.**
- **الاتجاه العام للمؤشر فى مصر هو التراجع المستمر وصولاً إلى قيمة متدنية، فقد أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا خلال الفترة (٢٠١٣ -٢٠١٥)؛ حيث انخفض من (٤٢,٦٪) فى تقرير ٢٠١٣ إلى (٣٦٪) فى تقرير ٢٠١٥، بمقدار نقصان (٦,٦٪)، مما يشير إلى أن**

رضا الأفراد بشأن جودة التعليم يتراجع بمرور الوقت وصولاً إلى قيمة متدنية، بدلاً من أن يتزايد.

- تأتى مصر فى المرتبة الأخيرة بين الدول المختارة فى تقرير ٢٠١٥ فيما يتعلق بالشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم، واللافت للنظر أن قيمة المؤشر تقل فيها كثيرًا عن مثيلاتها فى أغلب الدول المختارة، مما يدل على تدنى الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم بشكل كبير، وهذا يشير إلى تدنى جودة التعليم فى مصر.
- تأتى موريشيوس متقدمة كثيرًا عن مصر فى متوسط المؤشر، وفى قيمة المؤشر فى تقرير٢٠١٥، بصورة تصل إلى أن هذا المؤشر فى موريشيوس يزيد عن ضعف مثيله فى مصر؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى موريشيوس (٨٢,٣٪)، (٨١٪).
- ينخفض الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم فى مصر كثيرًا عن بعض الدول المختارة التى يمكن اعتبارها دولاً طموحة وبمثابة مثالاً لمصر، فمثلاً: يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى ماليزيا (٨٦,١٪)، (٧٦٪)، وفى جمهورية كوريا (٥١,٥٪)، (٤٩٪)، وفى الأرجنتين (٦٢,٩٪)، (٦٢٪).
- ينخفض الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم فى مصر كثيرًا عن إسرائيل؛ حيث يبلغ متوسط المؤشر وكذلك قيمته فى تقرير ٢٠١٥ على التوالى فى إسرائيل (٦٤,٣٪)، (٦٧٪).

ويلاحظ من بيانات تقرير٢٠١٥، ما يلى:

- لا توجد دولة أقل من مصر فى الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم من جميع الدول التى تسبقها فى دليل التنمية البشرية، ما عدا دولة ليبيا ويبلغ فيها المؤشر (٣٣٪)، أى أن مصر تقع فى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة لتلك الدول. والأكثر من ذلك أن كثير من الدول التى تلى مصر فى ترتيب التنمية البشرية هى الأخرى أعلى منها فى قيمة المؤشر.
- إجمالى عدد الدول فى التقرير يبلغ (١٨٨) دولة، والدول الأقل من مصر فيما يتعلق بالشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم هى: ليبيا، والجابون، والمغرب، والسودان، وجنوب السودان، ومالى، وسيراليون. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الدول التى

تأتى بعد مصر ليس من بينها ما يمكن أن يطلق عليه "دولة طموحة"، أو دولة يمكن أن تكون مثالاً لمصر. وبعملية حسابية بسيطة نجد أن مصر تقع فى الترتيب (١٨١) من (١٨٨) دولة وفقًا للشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم، أى قبل الأخير عالميًا بسبع دول. ويكفى أن النيجر التى تقع فى المرتبة الأخيرة وفقًا لدليل التنمية البشرية جاءت أعلى من مصر فى هذا المؤشر حيث حصلت على نسبة (٤٩٪).

- إجمالى عدد الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة (١٤٣)، بعملية حسابية بسيطة نجد أن مصر تقع فى الترتيب (١٤٠) من (١٤٣) دولة وفقًا للشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم، أى قبل الأخير بثلاث دول بالنسبة للفئات الثلاث للتنمية البشرية.
- توجد دول أقل من مصر فى الترتيب حسب دليل التنمية البشرية، ولكنها أعلى بكثير منها وفقًا للشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم، مثل: فيتنام، والفلبين، وهندوراس، وبنجلاديش، ونيبال، وإثيوبيا، والنيجر.
- ينخفض الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم فى مصر كثيرًا عن مثيله على مستوى متوسط العالم، ومتوسط الدول النامية، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة – والتى ضمنها مصر–، ومتوسط الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، ومتوسط الدول العربية؛ حيث يبلغ المؤشر فى العالم (٦٣٪)، وفى الدول النامية (٦٣٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا (٦٤٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٦١٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٧٠٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (٥٣٪)، وفى الدول العربية (٤٦٪).[٨٨]

أى أن الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم بمصر فى هذه التقارير جاء منخفضًا بقدر كبير بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، ومتجهًا نحو التراجع بشكل كبير وصولاً إلى قيمة متدنية، مما يعنى تدنى جودة التعليم، واستمرار هذا التدنى وزيادته. يضاف إلى ذلك أن الشعور بالرضا لدى الأفراد بشأن جودة التعليم بمصر فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ جاء منخفضًا بقدر كبير بين الدول المختارة، كما أنه أقل من جميع الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية، ما عدا دولة

واحدة، بل وفى ترتيب متأخر جدًا بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة، والدول النامية، والدول العربية. كما جاءت مصر متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى، وبالنسبة للدول المحورية فى المنطقة. مما يدل على تدنى جودة التعليم المصرى بين بقية دول العالم وبالنسبة للمعدلات العالمية، وهذا يشير إلى أن نظام التعليم المصرى يعانى ضعفًا كبيرًا يظهر واضحًا من تدنى جودته.

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام، وهى: أنه من خلال مراجعة الجداول الإحصائية الواردة فى تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، تبين **غياب بعض البيانات الخاصة بالتعليم فى مصر**، ومن أهمها بيانات متعلقة بجودة التعليم، وبالأخص: **أداء الطلاب فى سن الخامسة عشرة فى القراءة والرياضيات والعلوم**؛ حيث لا توجد بيانات لمصر فيما يتعلق بهذا المؤشر، بينما توجد بيانات لأغلب الدول المختارة، وهى: جمهورية كوريا، وإسرائيل، والأرجنتين، وماليزيا، وتركيا، والأردن، والصين، وتونس. بالإضافة إلى أنه توجد بيانات لعدد كبير من الدول خارج هذه الدول[٨٩].

ولما كان من الطبيعى أن تهتم جودة التعليم اهتمامًا متزايدًا بنتائج التعلم، ومن بينها قياس واختبار قدرات الطلاب فى القراءة والرياضيات والعلوم، من هنا تجرى الاختبارات الدولية لهذا الغرض. ولما كانت مصر غير مشاركة فى مثل هذه الاختبارات ولا تتوافر بيانات عن أداء طلابها فى القراءة والرياضيات والعلوم، فذلك يعطى مؤشرًا على ضعف الاهتمام بنواتج التعلم، ومن ثم تدنى جودة التعليم.

المحور الرابع - حال نظام التعليم المصرى فى التقارير المختارة: دلالاته وتداعياته

أولاً - حال نظام التعليم المصرى فى التقارير المختارة

يتبلور حال نظام التعليم المصرى فى التقارير الثلاثة التى تم تحليلها سابقًا، بصورة إجمالية، على النحو الآتى:

- انخفاض القيد بالتعليم المصرى، وتذبذبه، واتجاهه نحو التحسن ببطء بمرور الوقت. بالإضافة إلى انخفاض هذا القيد بشكل كبير بالنسبة للدول المختارة، ولدول العالم، وبالأخص المحيط العربى والدول المحورية فى المنطقة. وبذلك لا تتناسب معدلات القيد بالتعليم طرديًا مع عدد السكان فى سن الدراسة.

- تدنى جودة التعليم المصرى بشكل كبير بمرور الوقت، وتذبذبها داخل إطار المراتب الأخيرة، واتجاهها نحو التراجع أكثر، بدلاً من التحرك صوب الارتقاء بجودة التعليم، الأمر الذى يصل بالتعليم المصرى أن يتحرك فى ذيل القائمة من أسوأ إلى الأسوأ. بالإضافة إلى تدنى جودة التعليم المصرى بشكل كبير بالنسبة للدول المختارة، بل وبالنسبة لدول العالم، وبالأخص المحيط العربى والدول المحورية فى المنطقة، بما يصل بالتعليم المصرى أن يقع فى ذيل القائمة. وبذلك لا تتناسب جودة التعليم طرديًا مع مستوى الطموح المجتمعى صوب الارتقاء الحضارى بين الأمم، فالمفترض أن ترتفع جودة التعليم باطراد بدلاً من تراجعها.
- انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى المصرى، بمرور الوقت وبالنسبة لكثير من الدول المختارة، واستمرار انخفاضها، استنادًا إلى ارتفاع معدل الرسوب، وانخفاض معدل الاستبقاء، وارتفاع معدل التسرب، واستمرار ذلك بمرور الوقت. بما يفضى إلى ارتفاع الهدر فى نظام التعليم الابتدائى، وضعف فى تحقيق أهدافه.
- انخفاض الإنفاق العام على التعليم المصرى، واتجاهه صوب مزيد من التناقص، مما يشير إلى التقليص فى الإنفاق العام على التعليم بمصر، بدلاً من زيادته. بالإضافة إلى انخفاض الإنفاق العام على التعليم فى مصر بقدر كبير جدًا بالنسبة للدول المختارة، وبالأخص المحيط العربى والدول المحورية فى المنطقة. وانخفاضه عن معظم متوسطات مجموعات التنمية البشرية وعن المتوسط العالمى، مما يدل على تدنى الإنفاق العام على التعليم المصرى بالنسبة لكثير من الدول المختارة، ولكثير من الدول، وللمعدلات العالمية. ومن ثم يفتقر التعليم المصرى إلى أحد أهم مرتكزات النهوض به وإصلاحه وتطويره، وهذا مؤشر له خطورته على ضعف حال نظام التعليم المصرى.
- تدنى المساواة فى التعليم المصرى بشكل كبير بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة وجميع الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية، ولكثير من الدول، وللمعدلات العالمية. وذلك استنادًا إلى ارتفاع عدم المساواة فى التعليم، وانخفاض دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة بمصر، واستمرار ذلك بمرور الوقت. وهذا يدل على أن التعليم المصرى يبدى قدرًا كبيرًا جدًا من عدم المساواة، وهذا مؤشر له

خطورته على حال التعليم، وعلى تكافؤ الفرص والعدالة التعليمية، ومن ثم العدالة الاجتماعية فى مصر. بالإضافة إلى أن التعليم المصرى يعانى ضعفًا كبيرًا يظهر واضحًا من تدنى دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة.

- ارتفاع الحرمان من التعليم فى مصر بقدر كبير بمرور الوقت، واتجاهه صوب الانخفاض المحدود جدًا، غير المطرد، بدلاً من تحقيقه انخفاض مستمر سريع. بالإضافة إلى ارتفاع الحرمان من التعليم فى مصر كثيرًا عن عدد من الدول المختارة، وعن غالبية الدول النامية، وعن دول أقل من مصر فى الترتيب حسب التنمية البشرية لاسيما النيجر (الدولة الأخيرة فى الترتيب حسب دليل التنمية البشرية)، مما يدل على أن مصر تأتى فى مرتبة متأخرة جدًا بالنسبة للحرمان من التعليم بين دول العالم. مما يعنى حرمان كبير للمصريين من التعليم، وهذا مؤشر له خطورته على حال نظام التعليم، والقضاء على الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر، بل وعلى المجتمع بأسره.
- ضعف كبير فى الحالة التعليمية للسكان بمصر، استنادًا إلى انخفاض متوسط سنوات الدراسة بمرور الوقت وبالنسبة للدول المختارة، وبالأخص المحيط العربى والدول المحورية فى المنطقة. وانخفاضه بالنسبة لغالبية الدول التى تسبق مصر فى دليل التنمية البشرية. مما يدل على ضعف فى مستوى نظام التعليم المصرى بشكل كبير.
- قلة مشاركة مصر فى الاختبارات الدولية الخاصة بقياس واختبار قدرات الطلاب فى القراءة والرياضيات والعلوم، استنادًا إلى غياب البيانات المتعلقة بأداء الطلاب فى سن الخامسة عشرة فى القراءة والرياضيات والعلوم. وهذا يعطى مؤشرًا على ضعف الاهتمام بنواتج التعلم، ومن ثم ضعف جودة التعليم.
- غياب بعض البيانات الخاصة بالتعليم فى مصر، مثل: البيانات المتعلقة بالإنفاق العام على التعليم بشكل تفصيلى.

وخلاصة القول، أن حال نظام التعليم المصرى بصفة عامة يتمثل فى: كونه فى وضع متأخر جدًا بمرور الوقت، وبين أنظمة التعليم فى الدول المختارة. فمؤشرات حال نظام التعليم المصرى تتذبذب حول اتجاه عام هابط وليس صاعدًا، كما جاءت

فى ترتيب متأخر جدًا بالنسبة للدول المختارة، وفى حالات كثيرة بالنسبة لدول العالم والمعدلات العالمية. ويشير ذلك إلى **تدنى حال نظام التعليم المصرى، وعجزه عن تجاوز مواطن قصوره ومن ثم العجز عن الإقلاع إلى آفاق تقدم المجتمع، بل يبدو اتجاهه واضحًا نحو التردى، بدلاً من التحسن، خاصةً مع تدنى الجودة تدنيًا متزايدًا فى السنوات الأخيرة. وإجمالاً، فإن نظام التعليم المصرى يعانى مأزقًا حقيقيًا لدرجة لا يمكن الحديث معها عن تحقيق نظام التعليم المصرى الانطلاقة المجتمعية نحو التقدم والتنمية والتنافسية العالمية.** ومن المؤكد، أن الشوط الذى لم يزل من المتعين على نظام التعليم المصرى أن يقطعه على طريق الإصلاح هو شوط طويل. ويعتبر ذلك بمثابة إنذار يدق بشدة معبرًا عن ضرورة التفكير والتخطيط والسعى بشكل عاجل وجاد ومستمر لانتشال نظام التعليم المصرى من براثن التدهور، والانطلاق به صوب الارتقاء الحقيقى. وإن لم يحدث ذلك فالعواقب تبدو وخيمة على المجتمع المصرى بأسره.

جدير بالذكر أن، حال نظام التعليم المصرى فى بعض التقارير الدولية الذى خرج به البحث الحالى، المتمثل فى: تدنى هذا الحال، يتفق مع عديد من الأدبيات، فهناك من يرى أن مصر فى مأزق تاريخى؛ ذلك أن منتج التعليم النهائى لا يتوافق مع قيمتها، ولا آمالها، ولا الطموحات المشروعة لأبنائها. وبالتالى، فحال نظام التعليم لا يرتقى لمستوى آمال المجتمع المصرى وأحلامه، ولا يتناسب مع تاريخه، ولا يستطيع بناء مستقبله[٩٠]. وهناك من يذهب إلى أن نظام التعليم المصرى قد أصبح كالثوب المهترئ الذى لا يصلح معه الترقيع؛ فلابد من تطويره تطويراً شاملاً[٩١]. كما تدل الأدبيات على فساد نظام التعليم القائم، وتكاد تجمع على ضرورة تغييره وليس مجرد إصلاحه: فقد فسد بجميع أجزائه، وفى جميع مفاصله، ولم يعد قادرًا على تحقيق آمال الشعب المصرى وطموحاته[٩٢]. وهناك من يؤكد أن نظام التعليم فى مصر يعانى أزمة حقيقية تكاد تعصف به؛ فنظام التعليم فى مصر مازال دون مستوى تحقيق طموحات المجتمع منه[٩٣]. وإجمالاً، يصفه حامد عمار (٢٠١٣) بأنه تعليم متخلف فى مؤشراته الكمية والنوعية[٩٤].

ثانيًا - دلالات حال نظام التعليم المصرى

إن المكانة الحضارية لمصر فى فترات زمنية سابقة، والمكانة الحضارية المنشودة لها، بالإضافة إلى الطموح لبلوغ النهضة المأمولة التى تقيلها من عثرتها وتحقق لها التحرر من براثن التخلف والانطلاق فى ماراثون الحضارة الإنسانية باقتدار، كل ذلك **يحتم التساؤل بجدية: ما دلالات تدنى حال نظام التعليم المصرى إلى هذا الحد؟** ولماذا لم تتمكن مصر من تطوير نظام التعليم، بما يحقق لها الإفلات من إسار التخلف والتبعية؟ ولماذا يبدو الارتقاء بحال نظام التعليم مراوغًا ومستعصيًا على التحقق فى مصر؟ بينما استطاعت دول أخرى – فى فترة زمنية ليست بالكبيرة – أن ترتقى بأنظمة التعليم بها محققةً تطويرًا حقيقيًا فيها، ومن ثم انطلقت على طريق سريع للتنمية وتحولت إلى دول صاعدة أو متقدمة، فما دلالة عجز مصر البين عن أن تحقق ما حققته هذه الدول التى كان البعض منها متأخرًا بالقياس إلى أوضاعها منذ نصف قرن؟

يدل تدنى حال نظام التعليم المصرى إلى هذا الحد، على الافتقار إلى مشروع حضارى قومى بمثابة فنارة راسخة واضحة يتجه صوبها نظام التعليم؛ بما يترتب عليه ضبابية الرؤية، وعدم وضوح الأهداف، وتخبط المسارات، فهو يسير متخبطًا، ولا يصل إلى شيء محدد، ولا يحقق أدوارًا مطلوبة، مما يؤدى إلى تراجع شديد فى قيمته المجتمعية، وتأخره على سلم أولويات المجتمع، وضعف الاهتمام به، وتخبط فى تخطيطه. والنتيجة الحتمية لذلك، هى تدنى شديد مستمر فى حاله.

فليس نظام التعليم هدفًا فى ذاته، وإنما يوجده المجتمع ويقوم بإصلاحه وتطويره حتى يتسق، ومن ثم يحقق أهداف المشروع الحضارى القومى. ومن هنا فإنه لا فائدة من وضع مشروع ما لإصلاح التعليم وتطويره، ما لم يتوافر المطلب المسبق الذى يتحدد فى وجود مشروع حضارى قومى يحتاج وضعية معينة لنظام التعليم، تتطلب إصلاح هذا النظام وتطويره بما يحقق أهداف هذا المشروع[٩٥].

ويدل أيضًا على أن التعليم لا يمثل ضرورة قومية؛ باعتباره المرتكز الرئيس للأمن القومى والسلام الاجتماعى وقاطرة التنمية والتقدم للمجتمع، ولا يُعطى الأولوية الأولى الواجبة له على سلم الأولويات فى المجتمع. حيث إن ما يعانيه نظام التعليم المصرى من

تدنٍ واضح يشير فى جلاء إلى أنه يقبع فى مجال الخدمات لا يبرحه إلى مجال الأمن القومى. وهو ما يُعبر عنه فعليًا فى ضعف الاهتمام بنظام التعليم، وتراجعه على سلم الأولويات، وتناقص الإنفاق عليه.

كما يدل على تراجع الدولة فى مسئوليتها تجاه التعليم: توفيره ورعايته والسعى الدءوب نحو تطويره وتجويده. ففى تدنى حال نظام التعليم على النحو الوارد فى التقارير تعبير واضح عن التراجع الذى أصاب قطاع التعليم ضمن القطاعات الاجتماعية تمشيًا مع التراجع فى دور الدولة. ذلك أن للدولة دور محورى حاكم فى تحريك قوى الإصلاح والتطوير فى أى قطاع من قطاعات المجتمع، بل وفى صنع الإصلاح والتطوير، وفى تأمين اطرادهما.

تشير إحدى الدراسات إلى أن الحكومة تتنصل من مسئوليتها الجوهرية عن التعليم وتوفيره لكافة أبناء المجتمع بالمجان، وتطويره حتى يصبح قاطرة التنمية بحق لإقالة المجتمع من عثرته والفكاك من براثن التخلف. ويتمثل الظهير الفكرى لتقليص دور الدولة ومسئولياتها تجاه التعليم فى العولمة التى أخذت الدول تجاه منطق السوق، والتحرر من التزاماتها الاجتماعية، وعلى رأسها التعليم[٩٦].

وهناك من يذهب أبعد من ذلك، فيرى أنه قد تم هدم للمؤسسات الوطنية مثل: التعليم والبحث العلمى. والملاحظ أن الهدم قد جرى بطريقة مؤسسية منظمة وطويلة المدى، بل وتحت ستار زائف بادعاء التطوير. ونتيجة هذا الهدم أصبحت المؤسسات غير قادرة على تقديم ما كان عليها أن تقدمه للدولة ككل ولعموم المصريين[٩٧].

ومن دلالات تدنى حال نظام التعليم المصرى أيضًا، الافتقار إلى فلسفة تربوية واضحة، وسياسة تعليمية رشيدة. حيث إنه من المعلوم أن نجاح نظام التعليم فى القيام بأدواره المبتغاة يستلزم انطلاقه من فلسفة تربوية واضحة ومحددة تعكس فلسفة المجتمع ومشروعه الحضارى؛ ذلك أن غياب الفلسفة التربوية يؤدى إلى عجز العقل المفكر لنظام التعليم عن تحديد مقاصده وأهدافه تحديدًا واضحًا، ومن ثم عجزه عن رسم سياسات وإستراتيجيات فعالة له. كما أن الارتقاء بنظام التعليم ينطلق من سياسة تعليمية رشيدة واضحة محددة المعالم، توجه مسيرة نظام التعليم وتقود حركته.

يكاد يجمع المفكرون التربويون على أن أول أدواء واقعنا التربوى، والعلة الكبرى فيه وأول ما أصابه بالوهن والعجز عن تحقيق غاياته، هو غياب فلسفة تربوية رشيدة تجيب عن سؤالين أساسيين هما: أى إنسان نريد؟ وأى مجتمع نريد؟ فكل ما تم من جهود فى مجال إصلاح نظام التعليم وعلاج مشكلاته وتطويره لم تأت ثمارها، لأنها لم تقم فى إطار فلسفة تربوية جامعة تضم مختلف عناصر هذا النظام، وتؤدى بها جميعًا إلى مصب واحد هو بناء الإنسان(٩٨).

وتشير الدراسات إلى التخبط البادى فى العديد من الممارسات التعليمية، والذى هو رد فعل للافتقار إلى سياسة تعليمية رشيدة واضحة محددة المعالم تكفل لها الثبات والاستمرار. فمن الملاحظ وجود قدر ملموس من التخبط فى سياسات وخطط التعليم؛ نظرًا لكثرة التغييرات والتعديلات فى السياسات والإستراتيجيات التى ارتبطت بشخص المسئول الأول عن التعليم (وزير، حكومة) ليأتى من بعده برجاله ومستشاريه وخبرائه ليعيدوا الكرَّة بزعم التطوير والإصلاح والتحسين(٩٩).

ويدل تدنى حال نظام التعليم المصرى على غياب التخطيط التربوى السليم؛ ذلك أنه من المنطلقات الأساسية للتحرك فى المسار الصحيح، والنجاح فى الوصول إلى الأهداف المبتغاة، ضرورة اتخاذ التخطيط سبيلاً. فمن الثابت أنه لا يمكن أن يعمل نظام التعليم بشكل سليم دون تخطيط كفء، ومن المؤكد أن إصلاح نظام التعليم وتطويره والارتقاء بحاله لابد أن يتم من خلال التخطيط التربوى السليم.

يلحظ الباحثون فى ميدان التخطيط التربوى، أن إصلاح نظام التعليم المصرى وتطويره والارتقاء بحاله يتم بشكل ارتجالى غير علمى بعيدًا عن الاعتماد على التخطيط التربوى السليم، ومن المحقق أن غياب التخطيط هو أقصر طريق للفشل(١٠٠). ويتمثل غياب التخطيط السليم لنظام التعليم المصرى فى: ضعف وحدات التخطيط المسئولة عن تخطيط التعليم، فلا أثر يذكر لها فى بناء خطط سليمة للتعليم؛ حيث إنها لا تعتمد على ذوى الاختصاص من مخططى التعليم. بالإضافة إلى عدم الالتزام فى بناء الخطط بفنيات عملية التخطيط من أصولها وقواعدها، ومراحلها وخطواتها، ومداخلها وأساليبها وأدواتها. وعدم الالتزام بمستويات التخطيط (مستوى تخطيط السياسة التعليمية، ومستوى التخطيط الإستراتيجى، ومستوى التخطيط التكتيكى، ومستوى التخطيط

التشغيلى) فى شكل حلقات متكاملة متماسكة تعبر عن تسلسل للغايات والوسائل. وأيضًا غياب كثير من مقتضيات التخطيط السليم، مثل: التشخيص العلمى الدقيق لنظام التعليم؛ لتحديد نقاط قوته وضعفه وعلاقته بالسياق الخارجى المحيط به، وإتاحة المعلومات اللازمة بشكل فعال وسريع، الناتجة من وجود نظام معلومات كفء كأساس للتخطيط السليم.

كما يدل على تجاهل البحث التربوى، فلما كان إصلاح التعليم وتطويره والارتقاء بحاله يحتاج إلى إطار علمى وفكرى رصين، مما يستلزم الاعتماد على نتائج البحوث التربوية التى تؤدى دورًا مهمًا فى التعرف على المشكلات التعليمية، والتوصل لحلها، بالإضافة إلى التعرف على المتطلبات التربوية والتطلعات المستقبلية للأفراد والمجتمع.

يلحظ مُشَاهِد الواقع، ومستقرئ الكتابات التربوية، ونتائج الدراسات، أن البحوث التربوية فى وادٍ، وإصلاح التعليم وتطويره فى وادٍ آخر؛ بمعنى أن القائمين على أمر التعليم لا يعتمدون على نتائج البحوث؛ الأمر الذى يترتب عليه عديد من المشكلات والتداعيات السلبية داخل نظام التعليم(١٠١).

يضاف إلى ما سبق، الاعتماد على أهل الثقة دون أهل الكفاءة والخبرة؛ فمن المنطقى أن تحقيق النجاح والتقدم فى ميدان ما مرتبط بأن يُوسد الأمر لأهله من ذوى الكفاءة والخبرة والاهتمام بالصالح العام. وبذلك فالتدنى الذى يعانيه حال نظام التعليم يؤكد أنه بالرغم من أن مصر دولة زاخرة بالكفاءات فى مختلف المجالات، إلا أن معايير الاختيار لأى موقع تعتمد على أسس الثقة والولاء والانضواء تحت مجموعة معينة والذين يتبادلون اقتسام المنافع العامة ويديرونها فى الأغلب الأعم لمصلحتهم الشخصية وليس للمصلحة العامة للأمة. ولا يمكن أن يسهم تقديم أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة فى صنع تقدم، بل هو من أهم أسباب تأخر مصر وتراجعها عن مسيرة الحضارة الإنسانية العالمية(١٠٢).

هذا بالنسبة لدلالات تدنى حال نظام التعليم المصرى بصفة عامة، أما بالنسبة لأهم دلالات كل جانب من جوانب هذا الحال المتدنى، فيمكن التعبير عنها على النحو الآتى:

- يدل انخفاض القيد بالتعليم، وارتفاع الحرمان من التعليم، والضعف الكبير فى الحالة التعليمية للسكان على أن الدولة مازالت مقصرة فى سعيها صوب إنجاز الاستيعاب الكامل، بما يحقق تمتع الجميع بالحق فى التعليم. كما يدل على أن التعليم لا يمثل بالنسبة للدولة القاطرة الفعلية للتنمية المنشودة.

- يدل تدنى جودة التعليم على أن الدولة مازالت مقصرة فى تلبية متطلبات تحقيق جودة التعليم، التى يتمثل أهمها فى توفير كل الإمكانات المادية والمالية والبشرية اللازمة لتحقيق جودة التعليم بكل مكوناته. كما يدل تدنى جودة التعليم على أن الممارسات التى تقوم بها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، ومراكز ووحدات الجودة المنتشرة فى المؤسسات التعليمية، هى مجرد ممارسات شكلية لم تحدث تحسينًا حقيقيًا فى جودة التعليم.

- يدل انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى على الضعف الذى تعانيه مدخلات وعمليات هذا النظام، بما يؤدى إلى ضعف مخرجاته.

- يدل انخفاض الإنفاق العام على التعليم على أن الدولة مازالت تنظر إلى التعليم كونه خدمة عامة وليس استثمارًا. كما يدل على أن الدولة فى تعبيرها عن التعليم كمرتكز الأمن القومى والسلام الاجتماعى إنما تسير فى مسارين منفصلين، هما مسار القول ومسار الفعل.

- يدل تدنى المساواة فى التعليم على أن الدولة مازالت مقصرة فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، بما يحقق تمتع الجميع بالعدالة التعليمية.

- يدل قلة مشاركة مصر فى الاختبارات الدولية الخاصة بقياس واختبار قدرات الطلاب فى القراءة والرياضيات والعلوم على أن مستوى الطلاب فى هذه المواد الدراسية لا يرقى للمنافسة العالمية، وهذا يدل على تقصير فى الاهتمام بتعليم هذه المواد.

ثالثًا - تداعيات حال نظام التعليم المصرى على المجتمع

من المؤكد أن **مستوى تقدم أى مجتمع ومستوى نتاجه الحضارى يتناسب طرديًا مع مستوى تعليم أفراده**، والشواهد كثيرة على أن المجتمعات التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة، إنما حققت ذلك من طريق التعليم. وليس من المغالاة فى شيء، القول بأن **نهضة المجتمعات وتقدمها أصبح رهنًا بالتعليم الجيد فيها**، الذى ينمى قدرات أبنائها ومهاراتهم وقيمهم، ويكوِّن شخصياتهم وينميها من شتى جوانبها. فبداية التقدم الحقيقية تكمن فى مدى الأهمية التى تُعطَى للتعليم، وهو ما لم يعد محل جدل فى أى بقعة من العالم.

وبناءً على علاقة **التناسب الطردى** تلك، يصبح جليًا **حجم التداعيات السلبية الكبرى لتدنى حال نظام التعليم على حال المجتمع المصرى** فى شتى القطاعات، بل وعلى مستقبله أيضًا.

وتتضح أهم هذه التداعيات، فى المأزق التنموى الذى يعانيه المجتمع المصرى؛ فلقد عانت مصر – على حد تعبير نادر فرجانى (٢٠١١) – خلال العقود الأربعة الماضية، وما زالت تعانى، حالة حادة من الفشل التنموى[١٠٣]، مما جعل محمد حسنين هيكل (٢٠١٢) يؤكد أن مصر فى أزمة خطيرة تهدد وجود الدولة[١٠٤]، ويتفق معه فى ذلك السيد يسين (٢٠١٣) بأن مصر فى مواجهة أزمة مجتمعية شاملة[١٠٥].

وإذا استمر نظام التعليم على حاله المتردى، فإن مصر لن تستطيع تحقيق هدف النهوض والارتقاء المجتمعى. بل إن منحنى حال نظام التعليم الحالى سيؤدى قطعًا بالمجتمع إلى كارثة إنسانية، إن لم تحدث نهضة تعطى الأمل فى تنمية الإنسان المصرى[١٠٦].

فلا يمكن أن يبنى نظام التعليم – الذى جاء متأخرًا جدًا فى المنافسة – مجتمعًا قويًا منافسًا باقتدار وكفاءة فى ظل السباق المحموم الذى يحياه العالم. ويعد ذلك أمرًا مقلقًا للغاية؛ ذلك أن **هذا المستوى شديد التدنى لحال نظام التعليم المصرى لا يمكن أن يسهم فى إعداد إنسان يمتلك القدر اللازم والكافى من المعارف والمهارات والقيم الضرورية للتنافس فى القرن الحادى والعشرين.** ويعنى هذا أن **نظام التعليم المصرى بحالة التردى**

التى وصل إليها لا يمكنه أن يسهم فى تحقيق ارتقاء المجتمع وتقدمه، بما يساعد على تبوء المجتمع المكانة المأمولة له فى ماراثون الحضارة الإنسانية. فلا يمكن أن يسهم تعليم متدنى الحال فى صناعة مستقبل مشرق منشود للمجتمع.

كما يؤدى تدنى حال نظام التعليم المصرى إلى **تراجع القدرة على الابتكار** فى المجتمع، والتى جاءت شديدة التدنى بين دول العالم، ومن ثم **تدهور القدرة التنافسية للمجتمع المصرى**، مقارنةً بمجتمعات أخرى كثيرة.

هذا بالنسبة للتداعيات المجتمعية المترتبة على تدنى حال نظام التعليم المصرى بصفة عامة، أما بالنسبة لأهم تداعيات كل جانب من جوانب هذا الحال المتدنى، فيمكن التعبير عنها على النحو الآتى:

- يؤدى انخفاض القيد بالتعليم، وارتفاع الحرمان من التعليم، والضعف الكبير فى الحالة التعليمية للسكان إلى أن يظل عدد كبير من السكان محرومًا من حقه المشروع فى التعليم. كما يؤدى إلى تعثر عملية التنمية المجتمعية المنشودة.
- يؤدى تدنى جودة التعليم إلى تدهور المردود من نظام التعليم؛ بما يفضى إلى تآكل القيمة المجتمعية للتعليم. بالإضافة إلى انحدار مساهمة نظام التعليم فى تحقيق هدف النهوض والارتقاء المجتمعى.
- يؤدى انخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى إلى ضعف قدرة هذا النظام على تحقيق أهدافه المأمولة، وتزايد الهدر التعليمى به، بما يفضى إلى مزيد من تدهور أوضاعه.
- يؤدى انخفاض الإنفاق العام على التعليم إلى ضعف مستمر فى أداء نظام التعليم بصفة عامة؛ نتيجة القصور فى توفير كافة مستلزماته. كما يؤدى إلى تزايد عجز نظام التعليم عن تحقيق أهدافه المنشودة وأدواره المتوقعة. بالإضافة إلى تراجع القدرة على إصلاحه وتحقيق نهضته وإرتقائه.
- يؤدى تدنى المساواة فى التعليم إلى البعد عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، بما يفضى إلى تآكل العدالة المجتمعية.
- يؤدى قلة مشاركة مصر فى الاختبارات الدولية الخاصة بقياس واختبار قدرات الطلاب فى القراءة والرياضيات والعلوم إلى تدنى مستوى الطلاب فى هذه المواد

الدراسية الضرورية فى اللحاق بركب التقدم العلمى والتكنولوجى وبناء مجتمع المعرفة.

وإذا كانت الخبرات الحضارية الإنسانية المختلفة توضح أنه من المستحيل إقامة مجتمع حضارى قوى بدون امتلاكه للقوى البشرية القادرة على التفاعل والمواجهة مع التحديات والتغيرات الحضارية، ودفع مجتمعها إلى المكان اللائق به بين الحضارات الإنسانية المختلفة، فإن هذا يؤكد **ضرورة الاهتمام بتوفير التعليم بالكم والكيف المتناسبين طرديًا مع ما يجب أن يمتلكه المجتمع من أهداف وطموحات**. الأمر الذى يتطلب رفع الحواجز التى تعوق التعليم عن تحقيق رسالته، **والشروع دون إبطاء إلى عملية إصلاح وتطوير جادة لنظام التعليم تطال أبعاده ومستوياته المختلفة**؛ ذلك أنه لا خيار أمام المجتمع المصرى إلا إصلاح وتطوير حقيقيين عاجلين لنظام التعليم ليواكب ويتفاعل مع التحولات والتحديات الحضارية المعاصرة، بما يؤدى بالمجتمع إلى تبوء مكان لائق به فى ماراثون الحضارة الإنسانية حاضرًا ومستقبلاً[١٠٧].

ولما كان **الواجب أن يتناسب حال نظام التعليم طرديًا مع مستوى الطموح المجتمعى صوب الارتقاء الحضارى بين الأمم**، فالمفترض أن يرتقى حال نظام التعليم باطراد بدلاً من تراجعه، محدثًا نقلة نوعية كبيرة بشكل حقيقى ملموس فى الوقع. وهذا يتطلب **إيقاف التردى الذى وصل إليه نظام التعليم**، وأن تتحمل الدولة مسئولياتها فى تأسيس منظومة تتولى إعداد قوى بشرية تدفع بتنمية قومية نحو مجتمع أفضل وأكمل وأجمل[١٠٨].

نتائج البحث

يخلص البحث إلى النتائج التالية:

١ - **تدنى حال نظام التعليم المصرى**، وتذبذبه بين المراتب المتدنية، وتراجعه بمرور الوقت، وتأخره فى الترتيب بين أنظمة التعليم فى عدد من الدول، وفى كثير من الحالات بالنسبة لدول العالم والمعدلات العالمية؛ **بما يمثل مأزقًا حقيقيًا لنظام التعليم المصرى. وتمثل تدنى هذا الحال فى**: انخفاض القيد بالتعليم، وتدنى

جودة التعليم، وانخفاض الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائى، وانخفاض الإنفاق العام على التعليم، وتدنى المساواة فى التعليم، وارتفاع الحرمان من التعليم، وضعف الحالة التعليمية للسكان، وقلة المشاركة فى الاختبارات الدولية. **ولا يتفق هذا مع المكانة الحضارية لمصر** فى فترات زمنية سابقة، والمكانة الحضارية المنشودة لها، بالإضافة إلى **الطموح لبلوغ النهضة المأمولة** التى تقيلها من عثرتها وتحقق لها التحرر من براثن التخلف والانطلاق فى ماراثون الحضارة الإنسانية باقتدار.

٢ - **تتمثل أهم دلالات تدنى حال نظام التعليم المصرى ككل، فى:** الافتقار إلى مشروع حضارى قومى، وعدم إعطاء التعليم الأهمية والأولوية، وتراجع الدولة فى مسئوليتها تجاه التعليم، والافتقار إلى فلسفة تربوية واضحة، والافتقار إلى سياسة تعليمية رشيدة، وغياب التخطيط التربوى السليم، وتجاهل البحث التربوى، والاعتماد على أهل الثقة دون أهل الكفاءة والخبرة.

٣ - **تتمثل أهم دلالات كل جانب من جوانب تدنى حال نظام التعليم المصرى، فى:** تقصير الدولة فى إنجاز الاستيعاب الكامل وتحقيق تمتع الجميع بالحق فى التعليم، وتقصيرها فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق تمتع الجميع بالعدالة التعليمية، وتقصيرها فى تلبية متطلبات تحقيق جودة التعليم، وشكلية ممارسات ضمان الجودة، وضعف مدخلات وعمليات نظام التعليم، ونظر الدولة إلى التعليم كونه خدمة عامة وليس استثمارًا، وسير الدولة بشأن التعليم فى مسارين منفصلين: مسار القول ومسار الفعل، وضعف مستوى الطلاب فى المواد الدراسية بما لا يرقى للمنافسة العالمية.

٤ - **تتمثل أهم التداعيات المجتمعية المترتبة على تدنى حال نظام التعليم المصرى ككل، فى:** المأزق التنموى الذى يعانيه المجتمع المصرى، والذى يصل بالمجتمع إلى حد الأزمة. وإذا استمر نظام التعليم على حاله المتردى، فإن مصر لن تستطيع تحقيق هدف النهوض والارتقاء المجتمعى، بل إن منحنى حال نظام التعليم الحالى سيؤدى قطعًا بالمجتمع إلى كارثة إنسانية. بالإضافة إلى تراجع القدرة

على الابتكار فى المجتمع، والتى جاءت شديدة التدنى بين دول العالم، ومن ثم تدهور القدرة التنافسية للمجتمع المصرى، مقارنةً بمجتمعات أخرى كثيرة. كما لا يمكن أن يسهم نظام التعليم المصرى فى إعداد الإنسان المطلوب، فلا يمكن أن يسهم تعليم متدنى فى صناعة مستقبل مشرق منشود.

٥ - **تتمثل أهم تداعيات كل جانب من جوانب تدنى حال نظام التعليم المصرى، فى:** تزايد أعداد السكان المحرومين من حقهم المشروع فى التعليم، وتعثر عملية التنمية المجتمعية المنشودة، وتدهور المردود من نظام التعليم، وتآكل القيمة المجتمعية للتعليم، وانحدار مساهمة نظام التعليم فى تحقيق هدف النهوض والارتقاء المجتمعى، وتزايد الهدر التعليمى، وضعف مستمر فى أداء نظام التعليم، والبعد عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتآكل العدالة المجتمعية، وتدنى مستوى الطلاب فى المواد الدراسية الضرورية فى اللحاق بركب التقدم العلمى والتكنولوجى وبناء مجتمع المعرفة.

توصيات البحث

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنه يوصى بما يلى:

١ - **توافر إرادة، واستعداد، والتزام قوى** من الدولة وكافة الأطراف المعنية للنهوض الحقيقى بحال نظام التعليم؛ باعتباره ضرورة ملحة وعاجلة لا تحتمل التأجيل أو التأخير.

٢ - **التفكير والتخطيط والسعى بشكل عاجل وجاد ومستمر للنهوض والارتقاء بحال نظام التعليم المصرى، من خلال:** تبنى مشروع حضارى قومى، والتسليم بأن التعليم ضرورة قومية، وإعطاء التعليم الأولوية، وتفعيلها، وتوافر الإرادة السياسية، والتزام الدولة بمسئوليتها تجاه التعليم، وإجراء حوار مجتمعى بشأن التعليم، وتفعيل المشاركة المجتمعية فى التعليم، وإنشاء هيئة قومية مستقلة لبناء سياسة التعليم وتخطيطه، ومتابعة التنفيذ، والاعتماد على أهل الكفاءة

والخبرة والإخلاص، وصياغة فلسفة تربوية واضحة للتعليم، والاعتماد على التخطيط التربوى السليم، وبناء سياسة تعليمية رشيدة، والاعتماد على البحث التربوى، وإجراء دراسات مستقبلية جادة، واستمرارية وشمولية إصلاح نظام التعليم وتطويره والارتقاء بحاله، وتوافر قيادات فعالة لنظام التعليم، وعلو الهمة والإخلاص فى العمل، والاهتمام بالمتابعة والتقويم، وإنشاء نظام معلومات كفء، ومشاركة فعالة من أفراد المنظومة التعليمية.

٣ - **إصلاح نظام التعليم وتطويره على نحو فعلى ملموس التعليم يطال أبعاده ومستوياته المختلفة، بعيداً عن الشكلية**؛ بحيث يتعدى الترميم ووضع بعض الرقع فى الثوب البالى، بما يحقق تغييرات جذرية حقيقية فى نظام التعليم ككل، والذى يفضى إلى تغيير حال نظام التعليم صوب المأمول.

٤ - **تبنى آليات جديدة على أساس علمى سليم لرسم سياسات ووضع خطط وتحديد إجراءات** أقدر على التعامل مع مشكلات نظام التعليم وأكثر فعالية فى شق طريق النهوض والارتقاء بحاله.

٥ - **التزام الدولة بـ:** إنجاز الاستيعاب الكامل، وتحقيق تمتع الجميع بالحق فى التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق تمتع الجميع بالعدالة التعليمية، وتلبية متطلبات تحقيق جودة التعليم، وتوفير كافة مدخلات وعمليات نظام التعليم، والارتقاء بمستوى الطلاب فى المواد الدراسية بشكل يرقى للمنافسة العالمية.

٦ - **تشكيل فريق بحثى ضمن وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى**، هذا الفريق يمتلك القدرات والمهارات اللازمة للتعامل السليم مع التقارير الدولية، وذلك لضرورة الاهتمام بشأن حال نظام التعليم المصرى كما ترصده تلك التقارير، وتقديم توصيات للأجهزة والمؤسسات المعنية بالتعليم.

الهوامش

(١) هانئ عبد الستار فرج: حال المعرفة التربوية، موقف فلسفى من الأطروحات العلمية فى ميدان أصول التربية، المؤتمر العلمى الثانى عشر لكلية التربية جامعة طنطا بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: حال المعرفة التربوية المعاصرة: مصر نموذجًا، الجزء الثانى، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢ -٣ نوفمبر ٢٠١٠، ص١٠.

(٢) محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩١.

(٣) محمد صبرى الحوت: المدرسة الفعالة، طموحات التطوير وتحديات الجودة، المؤتمر العلمى السنوى لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: آفاق الإصلاح التربوى فى مصر، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢-٣ أكتوبر٢٠٠٤، ص٢٥٣.

(4) Stephens, M., L. K. Warren, and A. L. Harner; Comparative Indicators of Education in the United States and Other G-20 Countries: 2015 (NCES 2016-100), National Center for Education Statistics, U.S. Department of Education, U.S. Government Printing Office, Washington, DC, 2015.

(٥) محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٦) فاروق عبده فلية، وأحمد عبد الفتاح الزكى: معجم مصطلحات التربية، لفظًا واصطلاحًا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٢٠٦.

(٧) جون سكوت، وجوردون مارشال (تحرير): موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث، ترجمة محمد الجوهرى، وآخرون، ط (٢)، المشروع القومى للترجمة، العدد (١٨٧٨)، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٥٨.

(8) Christian, M.; Introducing Key Performance Indicators: Perspective of Higher Education Performance Monitoring and Evaluation in Nigeria, Journal of Education and Practice, Vol.5, No.29, 2014, P.131.

(٩) محمد صبرى الحوت: المدرسة الفعالة، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(١٠) محمد صبرى حافظ، والسيد محمود البحيرى: تخطيط المؤسسات التعليمية، ط (٢)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٤٤.

(11) United Nations Secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction (UN/ISDR); Indicators of Progress: Guidance on Measuring the Reduction of Disaster Risks and the Implementation of the Hyogo Framework for Action, UN/ISDR, Geneva, 2008, P.6.

(12) Creemers, B. P. M. and L. Kyriakides; Validity of Educational Indicators, in Peterson, P., E. Baker, and B. McGaw (eds.); International Encyclopedia of Education, 3rd Edition, Vol. 4, Elsevier Ltd., Oxford, 2010, P.193.

(13) Carrizo, L., C. Sauvageot, and N. Bella,; Information Tools for the Preparation and Monitoring of Education Plans, Education Policies and Strategies (5), UNESCO, Paris, 2003, P.73.

(١٤) حسن شحاته، وزينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥١.

(١٥) محمد صبرى حافظ، والسيد محمود البحيرى: تخطيط المؤسسات التعليمية، مرجع سابق، ص١٤٤.

(١٦) طلعت حسينى إسماعيل: الفقر والتعليم، دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٨٥)، الجزء الثانى، أكتوبر ٢٠١٤، ص٢٥٠.

(17) National Forum on Education Statistics; Forum Guide to Education Indicators (NFES 2005–802), National Center for Education Statistics, U.S. Department of Education, Washington, DC, 2005, P.1.

(18) Martin, M., and C. Sauvageot; Constructing an Indicator System or Scorecard for Higher Education, A Practical Guide, IIEP, Paris, 2011, P.20.

(19) Carrizo, L., C. Sauvageot, and N. Bella,; Information Tools for the Preparation and Monitoring of Education Plans, Op.Cit., P.66.

(20) Schoen, La Tefy G.; Educational Indicators, in Provenzo, E. F., Jr., and J. P. Renaud (eds.); Encyclopedia of the Social and Cultural Foundations of Education, Sage Publications, Inc., Thousand Oaks, CA, 2009, PP.301-302.

(٢١) رياض بن جليلى: مؤشرات النظم التعليمية، سلسلة جسر التنمية، العدد السادس والتسعون، السنة التاسعة، أكتوبر ٢٠١٠، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ٢٠١٠، ص٣.

(٢٢) طلعت حسينى إسماعيل: الفقر والتعليم، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(23) Martin, M., and C. Sauvageot; Constructing an Indicator System or Scorecard for Higher Education, Op.Cit., P.28.

(٢٤) محمد صبرى حافظ، والسيد محمود البحيرى: تخطيط المؤسسات التعليمية، مرجع سابق، ص١٤٥.

(25) National Forum on Education Statistics; Forum Guide to Education Indicators (NFES 2005–802), Op.Cit., PP.1-2.

(٢٦) وزارة التربية والتعليم: المؤشرات القومية للتعليم فى مصر، الدليل الفنى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧.

(٢٧) محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص ص١٩٤ -١٩٥، ص٢٠٩.

(28) Martin, M., and C. Sauvageot; Constructing an Indicator System or Scorecard for Higher Education, Op.Cit., PP.20-21.

(٢٩) محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(30) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, World Economic Forum, Geneva, 2015.

(31) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015: Education for All 2000-2015, Achievements and Challenges, UNESCO, Paris, 2015.

(32) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015: Work for Human Development, UNDP, New York, 2015.

(33) World Bank; World Development Report 2015: Mind, Society, and Behavior, World Bank, Washington, DC, 2015.

(34) OECD; Education at a Glance 2015: OECD Indicators, OECD Publishing, Paris, 2015.

(35) Laub, Z.; The Group of Eight (G8) Industrialized Nations, The Council on Foreign Relations, New York, 2014, P.1. Available at: www.cfr.org/international-organizations-and-alliances/group-eight-g8-industrialized-nations/p10647

(36) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op.Cit., P.208.

(37) Ibid., P.209.

(38) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, World Economic Forum, Geneva, 2011.

(39) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum, Geneva, 2012.

(40) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, World Economic Forum, Geneva, 2013.

(41) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, World Economic Forum, Geneva, 2014.

(42) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op.Cit.

(43) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2011: The Hidden Crisis, Armed Conflict and Education, UNESCO, Paris, 2011.

(44) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2012: Youth and Skills, Putting Education to Work, UNESCO, Paris, 2012.

(45) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2013/2014: Teaching and Learning, Achieving Quality for All, UNESCO, Paris, 2014.
(46) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015, Op.Cit.
(47) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2011: Sustainability and Equity, A Better Future for All, UNDP, New York, 2011.
(48) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013: The Rise of the South, Human Progress in a Diverse World, UNDP, New York, 2013.
(49) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress, Reducing Vulnerabilities and Building Resilience, UNDP, New York, 2014.
(50) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op.Cit.
(51) World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, Op.Cit., PP.5-6.
(52) Ibid., PP.376-377.
(53) Ibid., P.75, P.90.
(54) Ibid., PP.376-377.
(55) Ibid., P.113, P.181, P.251, P.293, P.343, P.371.
(56) Ibid, P.113, P.181, P.251, P.293, P.343, P.371.
(57) Ibid., P.113, P.123, P.157, P.181, P.185, P.251, P.269, P.281, P.283, P.293, P.295, P.327, P.343, P.371.
(58) Ibid., P.113, P.127, P.137, P.173, P.181, P.187, P.251, P.247, P.255, P.271, P.319, P.343, P.371.
(59) Ibid., P.97, P.141, P.161, P.205, P.209, P.217, P.223, P.249, P.257, P.349, P.351.
(60) UNESCO; Global Education Monitoring Report, About Us, P.1. Available at: en.unesco.org/gem-report/about
(61) UNESCO; EFA Global Monitoring Report 2015, Op.Cit., P.410.
(62) Ibid., P.345.
(63) Ibid., P.351.
(64) Ibid., P.410.
(65) Ibid., P.366.
(66) Ibid., P.410.
(67) Ibid., P.382.
(68) Ibid., P.382.
(69) Ibid., P.383.
(70) Ibid., P.383.
(71) United Nations Development Programme (UNDP); About Us, A World of Development Experience, P.1. Available at: www.undp.org/content/undp/en/home/operations/about_us.html

(72) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Reports, Human Development Index (HDI), P.1. Available at: hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi
(73) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015, Op.Cit., P.211.
(74) Ibid., PP.208-211.
(75) Ibid., P.211.
(76) Ibid., P.219.
(77) Ibid., PP.216-219.
(78) Ibid., P.219.
(79) Ibid., PP.216-219.
(80) Ibid., P.219.
(81) Ibid., P.229.
(82) Ibid., PP.228-229.
(83) Ibid., P.245.
(84) Ibid., P.245.
(85) Ibid., P.245.
(86) Ibid., P. 245.
(87) Ibid., P.269.
(88) Ibid., PP.266-269.
(89) Ibid., PP.242-243.

(٩٠) حسام بدراوى: التعليم .. الفرصة للإنقاذ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠١١، ص١٩، ص١٥٦.

(٩١) على أحمد مدكور: خريطة الطريق للنظام التعليمى المصرى، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٣ -١٤ يوليو٢٠١١، مجلة العلوم التربوية، المجلد التاسع عشر، عدد خاص ٢٠١١، ص٦٥.

(٩٢) عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٩٣) مجدى محمد يونس: رؤية نقدية للأوضاع التربوية الراهنة فى مصر فى ضوء الفكر التربوى المعاصر، مجلة نقد وتنوير، العدد الأول، مايو - صيف ٢٠١٥، ص١٩، ص٢٧.

(٩٤) حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٢٤٣ -٢٤٤.

(٩٥) محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١٩.

(٩٦) أحمد محمود الزنفلى: المبادئ والأهداف العامة للتعليم قبل الجامعى، دراسة تحليلية نقدية، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٨١) أكتوبر ٢٠١٣، ص٢٦٣.

(٩٧) محمد رؤوف حامد: ثورة ٢٥ يناير من أين وإلى أين؟، سلسلة اقرأ، ٧٥٢، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١١، ص ص١١٢ -١١٣.

(٩٨) حسن إبراهيم عبد العال: مقومات بناء فلسفة تربوية عربية متميزة، المؤتمر العلمى الدولى الأول لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠ -٢١ فبراير ٢٠١٣، ص٥٤٣.

(٩٩) عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول "بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها"، دعوة للحوار، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧، ص٢٥.

(١٠٠) إبراهيم العيسوى: مقترحات لإصلاح المسارين الاقتصادى والتنموى، مؤتمر المستقبل الاقتصادى – الاجتماعى لمصر: إنقاذ الاقتصاد المصرى، نحو برنامج اقتصادى بديل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٥٩ .

(١٠١) السيدة محمود إبراهيم سعد: المخطط التعليمى، دوره فى ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، سلسلة التربية والمستقبل العربى (١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص٨٥.

(١٠٢) مختار شعيب: أى مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، كراسات مصرية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص١٠٥ -١٠٦.

(١٠٣) نادر فرجانى: يوميات ثورة الفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص٨٥.

(١٠٤) محمد حسنين هيكل: مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣١.

(١٠٥) السيد يسين: انقلاب القيم بعد الثورة من الانصياع الكامل إلى التمرد المطلق، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، عدد خاص، الملتقى الفكرى الأول: مأزق التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى المعاصر، أنساق القيم نموذجًا، الجزء الأول، المجلد الحادى والعشرون، العدد الأول، يونيو ٢٠١٣، ص١٨.

(١٠٦) حسام بدراوى: التعليم .. الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص٢١.

(١٠٧) محمد صبرى الحوت: المدرسة الفعالة، مرجع سابق، ص ص٢٢٩ -٢٣٠.

(١٠٨) حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٧٤.